محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2019

الفهـرس

الصفحة

الفهرس

توطئـة

الجزء الأوّل : التحليل الإجمالي والاستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة

الجزء الثاني : تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

القسم الأوّل : موارد ميزانيّة الدّولة

I– موارد العنوان الأوّل

أوّلا : المداخيل الجبائيّة الإعتياديّة

ثانيا : المداخيل غير الجبائية الإعتياديّة

II– موارد العنوان الثّاني

أوّلا : المداخيل غير الإعتياديّة

ثانيا : موارد الإقتراض

III– الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

أوّلا : موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

ثانيا : موارد حسابات أموال المشاركة

القسم الثاني : موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة

I- موارد العنوان الأوّل

II- موارد العنوان الثاني

القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصّة

العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة مزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة

القسم الأوّل : تكاليف ميزانيّة الدّولة

I- نفقات العنوان الأوّل

أولا : الإعتمادات المفتوحة

ثانيا : الإعتمادات المأمور بصرفها

II- نفقات العنوان الثاني

أوّلا : نفقات التّنمية

ثانيا : نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

III- نفقات صناديق الخزينة

أوّلا : الحسابات الخاصّة في الخزينة

ثانيا : حسابات أموال المشاركة

القسم الثاني : تكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة

I- نفقات العنوان الأوّل

II– نفقات العنوان الثاني

القسم الثالث : مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصّة

الملاحق

النّتائج العامّة لتنفيذ قانوني المالية

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للسنة الماليّة 2019

المرفقات

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة

قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2019

ردود وزارة المالية

توطئـــة

تطبيقا لأحكام الفصل عدد 117 من الدستور التونسي لسنة 2014 والذي نصّ على أنّ محكمة المحاسبات "تساعد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على رقابة تنفيذ قوانين المالية وغلق الميزانية"، وتنفيذا لأحكام القانون الأساسي للميزانية والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات ولمجلّة المحاسبة العمومية، وبعد عرض وزير المالية لمشروع قانون غلق ميزانية الدولة وللحساب العام لسنة 2019، تولت محكمة المحاسبات إعداد تقرير عن غلق ميزانية الدولة لتصرف سنة 2019.

وإنّ مشروع قانون غلق الميزانيّة الذي تمّ إعداده اعتمادا على الحساب العام للدولة من جهة وحسابات التصرّف المقدّمة من قبل المحاسبين العموميّين بعد عرضها على محكمة المحاسبات من جهة أخرى:

- يعاين المبلغ النهائي للمقابيض وللمصاريف المنجزة خلال سنة التصرّف؛
- يلغي الاعتمادات الباقية وغير المستعملة؛
- ويرخّص في نقل نتيجة السنة إلى "الحساب القارّ لتسبقات الخزينة" بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة.

وتمّ إعداد وتنفيذ ميزانية سنة 2019 حسب أحكام القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 وجميع النصوص المتممة والمنقحة له. وتخضع إجراءات غلقها إلى أحكام الفصول من 45 إلى 48 من نفس ذلك القانون.

ويتضمّن تقرير غلق ميزانية الدّولة تحليلا لتطوّر الوضعية المالية للدولة خلال سنة 2019 وتعرض المحكمة الاستنتاجات التي استخلصتها من إعداد وتنفيذ الميزانية والتوصيات التي تقترحها في الغرض بالنظر إلى نفس الهيكلة ونفس القواعد التي تنظم إعداد وتنفيذ الميزانية والتي ضبطها القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المذكور أعلاه. وأرفقت المحكمة هذا التقرير بالتصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للدّولة.

ويتضمّن هذا التقرير الأجزاء التّالية:

- ✓ تحليل إجماليّ لتنفيذ عمليّات الميزانيّة لتصرّف 2019 واستنتاجات المحكمة وتوصياتها بخصوص إعداد وتنفيذ الميزانية؛
- ✓ تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة؛
- ✓ النتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

الجزء الأوّل: التحليل الإجمالي والاستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ الميزانية

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2019 استنادا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2019 والنصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

كما تمّ الاعتماد على معطيات تمّ طلبها من مصالح وزارة المالية ومعطيات مستخرجة من منظومة "أدب" ومن مصادر أخرى على غرار تقارير البنك المركزي لسنتي 2019 و2020 والميزان الاقتصادي لسنة 2019 وتقارير شرح الأسباب لمشروعي قانون المالية الأصلي والتكميلي لسنة 2019. وتمّ الاستناد إلى جملة من التقارير والوثائق الأخرى المتوفّرة لدى محكمة المحاسبات ومن تقارير ووثائق رسمية أخرى منشورة بمواقع الواب للوزارات وللهياكل الحكومية وللمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة.

ويتضمن هذا الجزء ملخصا للتصريح العام بمطابقة الحسابات وتحليلا لإعداد ولتنفيذ الميزانية وعرضا لاستنتاجات محكمة المحاسبات وتوصياتها في الغرض وخاصّة الجوانب المتعلقة بالتحكم في التوازنات العامة للميزانية وبهيكلتها وبالتصرف فيها.

بعد النظر في حسابات تصرّف المحاسبين العموميين المجمّعة في حساب أمين المال العام للبلاد التونسية باعتباره المحاسب المركزي والذي يتضمّن حساب تصرفه تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين وفي الحساب العام للدّولة لسنة 2019 المقدّم من قبل وزير المالية، **تصرّح محكمة المحاسبات بمطابقة الحساب العامّ للدولة لسنة 2019 لحسابات التصرّف للمحاسبين العموميين.**

1. إعداد الميزانية

تمّت المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2019 في إطار قانون الماليّة الصادر بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 وتم إدخال تعديلات عليها بموجب قانون الماليّة التكميلي لسنة 2019 الصادر بمقتضى القانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019.

انبنى إعداد قانون المالية الأصلي على جملة من الفرضيات تبين محدودية واقعيتها خاصة بالنظر إلى إنجازات تصرف 2018 وإلى منحى تطور المؤشرات الاقتصادية لسنة 2019 سواء على المستوى الوطني أو العالمي مما أثّر على دقة التقديرات وأدى وككل سنة من السنوات الأخيرة إلى اعتماد قانون مالية تكميلي. ويحدّ التصرف على هذا النحو من شفافية ومصداقية المعطيات والفرضيات المقدمة للسلطة التشريعية للمصادقة على الميزانية ولا يضمن سلامة قرارات المشرع بخصوص التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والتي يتضمنها قانون المالية.

1-1 قانون الماليّة

حسب ما ورد بتقرير الميزان الاقتصادي وتقرير شرح الأسباب لقانون المالية، اتسمت ميزانية سنة 2019 بتجسيد الخطة الهادفة إلى التحكم في توازنات المالية العمومية وذلك من خلال التقليص في عجز الميزانية ليبلغ 3,9 %[1] من الناتج المحلي مقابل 4,8 % في سنة 2018. وتمّ ضبط هذه الميزانية على أساس تحقيق نسبة نمو اقتصادي في حدود 3,1 % وتقدير معدّل سعر برميل النفط خلال سنة 2019 في حدود 75 دولار.

وتبيّن أنّ هذه الفرضيات التي بنيت عليها ميزانية سنة 2019 كانت غير واقعية خاصّة عند مقارنتها بنتائج المؤشرات التي تمّ تسجيلها في سنة 2019 وذلك أساسا بالنسبة لمؤشر النموّ الاقتصادي الذي بلغ 1 % ولمعدّل سعر برميل النفط الذي بلغ 65 دولار.

وأجابت الإدارة العامّة للموارد والتوازنات في إطار ردّ وزارة المالية على تقرير غلق ميزانية الدولة لسنة 2019 أنّ الميزان الاقتصادي لسنة 2019 افترض تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 %، غير أنّ النسب المسجلة لسنة 2019 والتي كانت في حدود 1.1 % خلال الثلاثي الأول و1.2 % خلال الثلاثي الثاني استوجبت تحيين الفرضية ضمن قانون المالية التكميلي واعتماد نسبة 1.4 % كنسبة نمو متوقعة لكامل سنة 2019.

[1] التقرير حول مشروع قانون المالية التكميلي ميزانيّة الدولة لسنة 2019.

وأضافت أنّ معدّل سعر برميل النفط إلى غاية شهر سبتمبر من سنة 2018 بلغ 72,1 دولار لذلك تمّ تقدير سعر برميل النفط لسنة 2019 في حدود 75 دولار، غير أنّه مع نهاية سنة 2018 شهد هذا السعر تراجعا ملحوظا وبلغ معدّله خلال شهر ديسمبر 2018 ما قيمته 57,4 دولار.

وتدعو محكمة المحاسبات في الغرض إلى ضرورة إيلاء عملية استشراف منحى المؤشرات الاقتصادية والأسعار الأهمية المطلوبة على المدى المتوسط والطويل حتى يتمّ تلافي اللجوء إلى قوانين مالية تكميلية بهدف وحيد وهو تعديل تقديرات الميزانية حسب المؤشرات والأسعار المحققة فعليا.

وتمّ ضبط تقديرات ميزانيّة الدولة لسنة 2019 قبضا وصرفا بمبلغ 40.741 م.د أي بنمو بنسبة 13,64 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة. وقدّر مناب الموارد الذاتية المنتظر تعبئتها في حدود 30.719 م د أي ما نسبته 40,75 % من جملة الموارد (مقابل 73,68 % في التصرف السابق) وحصر اللجوء إلى موارد الاقتراض في حدود 10.022 م.د.

وتم تقدير نسبة الضغط الجبائي لسنة 2019 في حدود 23,2 %[2] وذلك على أساس تعبئة موارد جبائية بقيمة 27.080 م.د وموارد غير جبائية في حدود 3.639 م.د.

أما بخصوص النفقات (34.571,000 م.د) فقد تمّ تخصيص الجزء الأوفر من الاعتمادات المفتوحة لتمويل نفقات التصرّف وذلك في حدود 25.075,800 م د.

وبلغت نفقات خدمة الدين العمومي 9.307 م.د توزعت بين 3.137 م.د بعنوان فوائد الدين العمومي و6.170 م.د بعنوان تسديد أصل الدين. وشهدت سنة 2019 ارتفاع هذه النفقات مقارنة بسنة 2018 (7.972 م.د) وذلك نظرا للتسديدات المبرمجة خلال سنة 2019 والمتعلقة أساسا بإرجاع القسط أول من قرض صندوق النقد الدولي المبرم سنة 2013 والقرض بضمان الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك القرض القطري.

ومثّلت حصّة نفقات التصرّف ونفقات خدمة الدين العمومي معا (34.382,800 م د) ما نسبته 84,39 % من كامل حجم ميزانيّة الدّولة.

وتم ضبط كتلة الأجور في حدود 16.516 م.د مقابل 14.751 م.د في قانون المالية لسنة 2018. واستمرّ تطوّر حجم نفقات التأجير رغم مواصلة التوجّه نحو حصر الانتدابات الجديدة في خريجي مدارس التكوين وعدم تعويض الشغورات الناتجة عن الإحالة على التقاعد وعدم نقل فواضل تراخيص الانتدابات الراجعة للسنوات ما قبل 2018 ومزيد التحكم في الترقيات السنوية وتفعيلها خلال الثلاثية الأخيرة من السنة ووضع حدود قصوى لها وايقاف العمل نهائيا بالاعتماد الجبائي بعنوان الزيادات في الأجور لسنتي 2017 ,2018.

وتمّ رصد 6.812 م.د لنفقات التدخل العمومي وذلك لتغطية نفقات الدعم وتنفيذ مختلف التدخلات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي. وتواصل الضغط على نفقات وسائل المصالح لتجميدها في حدود 1.154 م.د مقابل 1.150 م.د.

[2] تقرير البنك المركزي لسنة 2018، الصفحة 32.

وكان نمو الاعتمادات المخصّصة للتنمية محدودا حيث ضبطت بمبلغ 5.349 م.د مقابل 5.121 م.د في قانون المالية لسنة 2018. وتوزعت هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة (2.562,961 م.د) والتمويل العمومي (1.967,037.د) ونفقات التنمية المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة (568,902 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (250,100 م.د).

وتبيّن من خلال مقارنة النتائج المسجلة بعد تنفيذ الميزانية لسنة 2019 والتقديرات الأولية المضبوطة بقانون المالية الأصلي وجود فارق بمبلغ 3.918 م.د بالنسبة للموارد وهو ما يمثل 9,6 % وبمبلغ 1.609 م.د بالنسبة للنفقات وهو ما يمثل 3,9 %.

وتعكس هذه الفوارق نقصا في دقة ضبط تقديرات الميزانية. وتبرز ضعف الارتباط بين الفرضيات الاقتصادية التي بني عليها قانون المالية الأصلي وتقديرات الميزانية. فلئن كانت المؤشرات الاقتصادية التي تمّ تسجيلها خلال سنة 2019 دون التوقعات التي تمّ ضبطها ضمن الميزان الاقتصادي، فإنّ نتائج تنفيذ الميزانية سواء بالنسبة للموارد أو النفقات كانت أفضل من تلك التي تمّ تقديرها ضمن قانون المالية الأصلي.

وأفادت الإدارة العامّة للموارد والتوازنات ضمن ردها أنّه يتم اعتماد مجموع موارد السنة (دون احتساب الأرصدة المتعلقة بصناديق الخزينة) للمقارنة بين نتائج تنفيذ الميزانية والتقديرات مما أفرز فارقا بحوالي 854 1 م د أي بنسبة 4.5 % مردّه أساسا تراجع نسب النمو خلال الثلاثي الأول والثاني من سنة 2019.

وتشير محكمة المحاسبات إلى أنّ هذا الفارق يبقى مرتفعا مع العلم بأنّه لو تمّ تفعيل التقديرات المتعلقة بخصم فوائض صناديق الخزينة لفائدة العنوان الأوّل من الميزانية والبالغة 1.417,800 م.د لارتفع الفارق بين تقديرات الميزانية ونتائج تنفيذها وبدون اعتبار الأرصدة إلى ما قيمته 3.271,800 م.د.

وتوصي المحكمة بأن يتم عند إعداد ميزانية الدولة احترام مبدأ المصداقية الذي نصّ عليه الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية الجديد عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقوانين المالية.

وتمّ الوقوف على فوارق كبيرة في خصوص بعض البنود المتعلقة سواء بالموارد أو بالنفقات. فبالنسبة لصنف المداخيل المتعلقة بالأداءات المباشرة الإعتيادية فقد تجاوزت الموارد المحصلة بعنوانها التقديرات في شأنها بمبلغ 2.602 م.د وبنسبة قاربت 26 %. ونتج هذا الفارق أساسا عن تجاوز الموارد المحصلة ببند الخصم من المورد للتقديرات المتعلقة بها بفارق 1.718 م.د وبنسبة 24 % منها فارق بعنوان الخصم من المورد عن المرتبات والأجور بما يفوق 1.233 م.د وبنسبة تفوق 28 %. كما تجاوزت الموارد المحصلة في بند التسبقات بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب التقديرات في شأنها بفارق 475 م.د وبنسبة تفوق 48,5 %.

كما سجّل فارق بين الإنجازات والتقديرات بالنسبة للأداءات والمعاليم غير المباشرة، حيث كانت الموارد المحصّلة فعليّا دون التقديرات بفارق 2.364 م.د وهو ما يمثل نقصا بما يفوق 14 % عن التقديرات الأولية. ونتج هذا الفارق أساسا عن العدول عن تجسيم مقتضيات قانوني المالية الأصلي والتكميلي والمتعلقة بتحويل فائض الصناديق الخاصة في الخزينة لفائدة

العنوان الأول من الميزانية وعن عدم تحقيق التقديرات بعنوان الأداء على القيمة المضافة بما قيمته 505 م.د وبعنوان المعلوم على الاستهلاك بما قيمته 343 م.د.

أمّا بالنسبة للنفقات، فقد تمّ تسجيل فارق في خصوص الجزء المتعلق بنفقات التصرّف حيث تجاوزت النفقات المنجزة التقديرات المرصودة بقانون المالية الأصلي بمبلغ 1.065 م.د أي بنسبة تجاوز قدرها 4,27 % بالرغم من توفّر اعتمادات بعنوان نفقات التصرّف الطارئة بمبلغ 493,8 م.د في مستوى هذا الجزء تمّ استهلاكها كليّا ولم تكف لتغطية كامل الحاجيات الإضافية التي لم يتمّ تقديرها.

كما تمّ تسجيل فارق بعنوان نفقات تسديد أصل الدين المنجزة مقارنة بالتقديرات الأولية بمبلغ 450 م.د وبنسبة تفوق 7 % علما بأن تاريخ تسديد قرض السوق المالية العالمية كان في بداية السنة أي بعد أقل من شهرين من الاقتراع على الميزانية وهو ما ينمّ عن ضعف توقعات تطور سعر صرف الدينار مقارنة بعملة التسديد.

وتعكس هذ الفوارق سواء بالزيادة أو بالنقصان ضعفا في دقة ضبط التقديرات وفي توزيعها بين مختلف بنود الميزانية. ويقتضي هذا الوضع إيلاء هذا الجانب الأهمية اللازمة خاصّة لما له من أثر سلبي على شفافية ومصداقية المعطيات المقدمة للسلطة التشريعية عند المصادقة على الميزانية ضمن قانون المالية.

ولتفادي الأثار السلبية لهذه الفوارق على رسم التوجهات العامة للدولة المضمنة بقانون المالية واضفاء مزيد من الشفافية والمصداقية على المعطيات، توصي محكمة المحاسبات بضرورة تطوير الأدوات الإحصائية والعلمية المعتمدة حتى تتمكّن مصالح وزارة الاقتصاد والتنمية ووزارة المالية من ترجمة الاختيارات الاقتصادية إلى تقديرات مالية دقيقة.

1-2 قانون الماليّة التكميلي

على غرار السنوات السابقة، اقتضى تنفيذ ميزانية سنة 2019 إصدار قانون مالية تعديلي وذلك لغاية تعديل التقديرات التي تمّ ضبطها ضمن قانون المالية الأصلي، وذلك خاصة بالنسبة لتقديرات الموارد الجبائية.

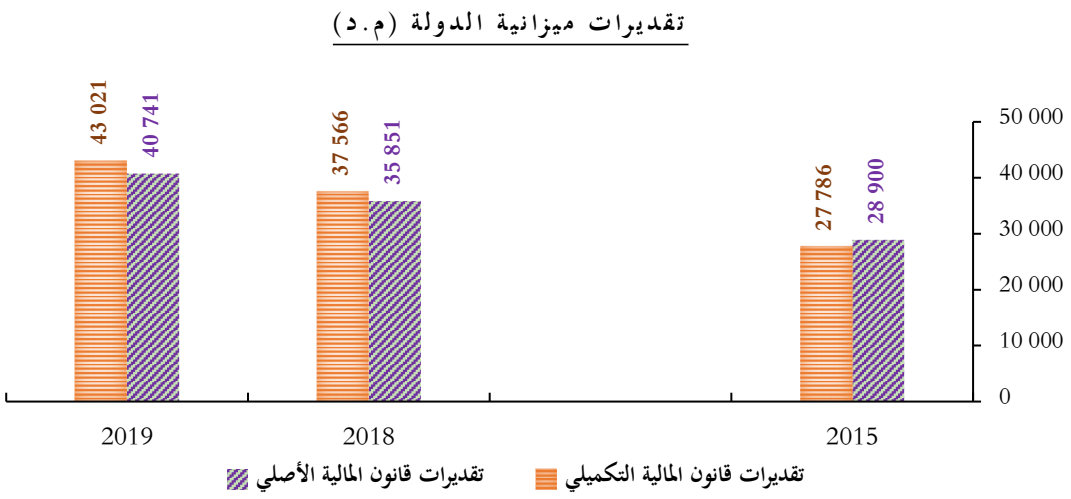

يترجم اللجوء شبه الآلي لإصدار قوانين مالية تكميلية في موفى السنة نقصا في دقة ضبط التقديرات وهو ما من شأنه أن يمسّ من شفافية المعطيات المتعلقة بالميزانية ومصداقيتها عند الاقتراع عليها ويحدّ من استقرار السياسات الجبائية ومن وضوح الرؤيا خاصة بالنسبة للنشطاء الاقتصاديين والمستثمرين والمموّلين الدوليين. فباعتبار تاريخ إصدار قانون المالية التكميلي لسنة 2019 وفي ظل عدم ظهور مستجدّات استثنائية دولية أو محلية خلال السنة، يلاحظ أنّ التقديرات الجديدة انبنت على النتائج الفعلية لتنفيذ الميزانية لفترة الثماني أشهر الأولى من السنة وهو ما يؤكد أنّ اعتماد هذا القانون اقتضته الحاجة لتعديل التقديرات الأولية لتتلاءم مع الإنجازات الفعلية.

وأوضحت مصالح وزارة المالية، ضمن تقريرها حول أسباب اعتماد قانون مالية تعديلي، أنّ المستجدّات التي اتسم بها الوضع الاقتصادي والمالي خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 هي التي استدعت ذلك. وتمثلت هذه المستجدات حسب هذا التقرير أساسا في:

- ✓ تباطؤ نسق نمو قطاع الصناعات المعملية نتيجة انخفاض في القيمة المضافة للصناعات الغذائية نظرا لتراجع حجم صابة الزيتون وركود قطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية تبعا لتراجع الطلب الخارجي.
- ✓ تراجع قطاع المحروقات كنتيجة لتواصل انخفاض إنتاج أهم الحقول وتأخر انطلاق المشاريع الجديدة المبرمجة.
- ✓ تطور الواردات للتسعة أشهر الأولى من سنة 2019 بنسبة 9,6 % مقابل 21 % خلال نفس الفترة من سنة 2018 وتطور الصادرات بنسبة 12 % مقابل 19,8 % مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2018 .
- ✓ بلوغ معدل سعر برميل النفط برنت في الأسواق العالمية للتسعة أشهر الأولى لسنة 2019 مستوى 64,6 دولار للبرميل، وتوقع بلوغ 65 دولار في موفى سنة 2019 مقابل 75 دولار مقدّرة بقانون الماليّة لسنة 2019.
- ✓ بداية تعافي سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية انطلاقا من الثلاثي الثاني لسنة 2019 ، حيث بلغ في موفى شهر سبتمبر سعر صرف الدولار 2,86 دينار بعد أن بلغ أقصاه في شهر فيفري بما قيمته 3,05 دينار وبلغ سعر صرف الأورو 3,15 دينار بعد أن بلغ أقصاه في شهر فيفري بما قيمته 3,46 دينار .

وأفضت النتائج الأوليّة لتنفيذ ميزانية الدولة إلى غاية موفى شهر أوت 2019 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2018 إلى تطور الموارد الذاتية بنسبة 17 % وتطور نفقات التصرف بنسبة 19,1 % (أي ما يعادل 2762 م. د) وتطور في نفقات خدمة الدين العمومي بمبلغ 2557 م د[3].

واستنادا إلى نفس التقرير تمّ مراجعة الفرضيات وتمثّلت أبرزها في ما يلي:

- تمويل 76,5 % من الميزانية بالموارد الذاتية للدولة.
- التحكم في مستوى عجز الميزانية ليبلغ 3,5 % من الناتج المحلي مقابل 3,9 % تم إقراره بقانون المالية.
- التقليص في نسبة المديونية لتبلغ 75 % من الناتج المحلي الاجمالي.

[3] تقرير مشروع قانون المالية التكميلي

- تحيين سعر برميل النفط في حدود 65 دولار عوضا عن 75 دولار،
- تحيين نسبة النموّ الإقتصادي في حدود 1,4 % عوضا عن 3,1 %

وولّدت هذه المستجدات حاجيات تمويل إضافية صافية بقيمة 2.280 م.د. لتغطية النفقات الناتجة أساسا عن الانعكاس المالي لبعض الإجراءات التي تم إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية لسنة 2019. وتمثّلت الزيادة في النفقات أساسا في:

- ❖ زيادات في الأجور بمبلغ 649 م.د نتيجة تطبيق الاتفاقيات المنبثقة عن المفاوضات العامّة أو الخاصّة ببعض الاسلاك والترفيع بنقطتين في المساهمة المحمولة على المشغّل.
- ❖ زيادة بمبلغ 200 م.د بعنوان منحة العودة المدرسية تبعا للاتفاق الحاصل بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.
- ❖ زيادة بمبلغ 438 م.د بعنوان دعم المحروقات نتيجة عدم تطبيق بعض الزيادات وعدم تجسيم الإجراءات المبرمجة.
- ❖ زيادة بمبلغ 376 م.د بعنوان التدخل العمومي منها 324 م.د لفائدة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والبقية بعنوان تدخلات إجتماعية أخرى.
- ❖ زيادة في نفقات تسديد أصل الدين بمبلغ 451 م.د نتيجة تسديد الجزء الأهمّ في بداية السنة والذي تزامن مع الإنخفاض الأقصى لسعر الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية.

وتمّ تعديل حجم ميزانية الدولة ضمن قانون المالية التكميلي ليبلغ 43.021 م.د مقابل 40.741 م.د كانت مقدّرة ضمن قانون المالية وهو ما مثّل تطوّرا قدره 2.280 م.د ونسبته 5,6 % .

وتتأتى موارد الميزانية التكميلية إلى حدّ 33.009 م.د من موارد ذاتية (76,73 %) وإلى حدّ 10.012 م.د من موارد الاقتراض (23,27 %). وشمل التعديل أساسا الموارد الذاتية (+ 2.290 م.د) ونفقات التصرف (+ 1.613 م.د) ونفقات التنمية (+100 م.د) بالإضافة إلى خدمة الدين العمومي (+ 567 م.د) .

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2019 حسب قانون الماليّة الأصلي والتكميلي:

أ.د

البيان	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
موارد العنوان الأول	**29.029.800**	**31.279.800**	**2.250.000**
– المداخيل الجبائية الاعتيادية	26.380.800	28.382.800	**2.002.000**
– المداخيل غير الجبائية الاعتيادية	2.649.000	2.897.000	**248.000**
موارد العنوان الثاني	**10.702.000**	**10.732.000**	**30.000**
– المداخيل غير الاعتيادية	680.000	720.000	**40.000**
– موارد الاقتراض	10.022.000	10.012.000	**10.000 –**
– موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1.009.200**	**1.009.200**	**0**
المجموع	**40.741.000**	**43.021.000**	**2.280.000**

ويعزى تطور المداخيل الجبائية الاعتيادية (+2.002 م.د) أساسا إلى ارتفاع تقديرات موارد الأداءات المباشرة من أداء على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والمساهمات الاجتماعية التضامنية والظرفية بمبلغ 2.413 م.د. ونتج ذلك أساسا عن زيادة في تقديرات الخصم من المورد بقيمة 1.469 م.د.

وبلغ الترفيع في مداخيل الخصم من المورد بعنوان الأجور 1.065 م.د ونتج أساسا عن الزيادة في الأجور التي تم إقرارها في القطاع الخاص والمؤسسات والمنشآت العمومية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2018 وفي الوظيفة العمومية خلال شهر فيفري 2019 وكذلك عن إيقاف العمل بآلية الاعتماد الجبائي.

وتمّ الترفيع في موارد التسوية بعنوان الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بما قيمته 797 م.د منها زيادة بعنوان المساهمة الإجتماعية التضامنية بما قيمته 217 م.د. وقد حدّ من تطوّر المداخيل الجبائية الإعتيادية تراجع المداخيل المتأتية من الأداءات غير المباشرة بقيمة 411 م.د.

كما تمّ الترفيع، ضمن قانون المالية التكميلي، في المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بمبلغ 248 م.د تعلق أساسا بمراجعة مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة (+ 377 م.د) حدّ منه تراجع مداخيل الدولة من معاليم عبور الغاز بقيمة 100 م.د.

وتمّ تعديل تقديرات العنوان الثاني عبر الترفيع فيها بمبلغ 30 م.د وذلك بالترفيع في التقديرات بعنوان المداخيل غير الاعتيادية (40 م.د) والتخفيض في تقديرات موارد الاقتراض (– 10 م.د). وفي المقابل حافظت ميزانية صناديق الخزينة على نفس التقديرات التي تمّ رصدها في قانون المالية دون تغيير.

وفيما يتعلّق بتعديل النفقات، يبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات ميزانية الدّولة لسنة 2019 حسب قانون الماليّة الأصلي والتكميلي:

أ.د

الأقسام والعناوين	قانون الماليّة الأصلي	قانون الماليّة التكميلي	الفارق
– التأجير العمومي	16.516.000	17.165.000	649.000
– وسائل المصالح	1.254.000	1.454.000	200.000
– التدخل العمومي	6.812.000	7.626.000	814.000
– نفقات التصرف الطارئة	493.800	443.800	- 50.000
– فوائد الدين العمومي	3.137.000	3.253.000	116.000
العنوان الأول	**28.212.800**	**29.941.800**	**1.729.000**
– الاستثمارات المباشرة	2.562.961	2.562.961	0
– التمويل العمومي	1.967.037	1.967.037	0
– نفقات التنمية الطارئة	250.100	250.100	0
– نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية	568.902	668.902	100.000
– تسديد أصل الدين العمومي	6.170.000	6.621.000	451.000
العنوان الثاني	**11.519.000**	**12.070.000**	**551.000**
نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	**1.009.200**	**1.009.200**	**– –**
جملة نفقات الميزانية	**40.741.000**	**43.021.000**	**2.280.000**

ويتجلّى من خلال الجدول أنّ تطوّر النفقات (2.280 م.د) تأتّى أساسا من الزيادة في نفقات التصرّف بما قيمته 1.613 م.د وخاصة في اعتمادات التدخّل العمومي بمبلغ 814 م.د (منها 438 م.د لدعم المحروقات و376 م.د بعنوان تدخلات أخرى منها 324 م.د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية). وتم كذلك تخصيص اعتمادات إضافية بقيمة 200 م.د لقسم وسائل المصالح لتغطية الترفيع في مصاريف المستلزمات المدرسية لفائدة المدرسين بعنوان العودة المدرسية 2020/2019.

أمّا نفقات التنمية فقد تمّ الترفيع في اعتماداتها بما قدره 100 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة تمّ رصدها ضمن بند نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة. وتطورت نفقات تسديد أصل الدين بمبلغ 451 م.د نتيجة انخفاض سعر صرف الدينار في بداية السنة والذي تزامن مع تسديد الجزء الأهم من خدمة الدين.

ورغم أنّ قانون المالية التكميلي تمّت المصادقة عليه في آخر السنة (12 ديسمبر 2019)، إلاّ أنّه تم تسجيل فوارق بين التقديرات والنتائج المحققة بعد تنفيذ كامل الميزانية. فبالنسبة للموارد الجبائية، تجاوزت التقديرات النهائية النتائج المحققة بفارق 1.764 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 6,21 %.

وقد سجلت بعض بنود الموارد الجبائية نقصا في تحقيق التقديرات بقيمة 3.154 م.د مقابل تجاوز في بعض البنود الأخرى الموارد المحصلة للتقديرات بمبلغ 1.391 م.د. فعلى سبيل المثال تجاوزت الموارد المحصلة بالنسبة لفصل التسبقات على الحساب للشركات غير البترولية التقديرات بفارق 369 م.د وبنسبة 42 % .

ولم يتمّ تحقيق التقديرات بالنسبة للفصل المتعلق بتسوية الضريبة على الشركات البترولية بفارق 337 م.د وبنسبة 27 % وبالنسبة للفصل المتعلق بتسوية الضريبة على الشركات غير البترولية بفارق 292 م.د وبنسبة 42 %. ولم يتمّ تحقيق أي موارد بعنوان فائض مداخيل صناديق الخزينة بمبلغ 1.402,800 م.د.

وتعكس هذه النتائج نقصا في دقّة تقدير الموارد الجبائية مما يستدعي تطوير الأدوات الإحصائية المعتمدة بما يمكّن من ترجمة المعطيات الاقتصادية إلى تقديرات جبائية.

ولئن أفادت الإدارة العامّة للموارد والتوازنات أنّه لم يتمّ تفعيل التقديرات بعنوان فائض مداخيل صناديق الخزينة نظرا لورود تحفظات من قبل محكمة المحاسبات خلال إعداد تقارير غلق الميزانية لسنتي 2017 و2018 بخصوص هذه الاقتطاعات فإنّه يشار إلى أن ميزانية الدولة لسنتي 2020 و2021 تضمنتا خصما بنفس العنوان.

أمّا بخصوص النفقات، فقد تمّ تسجيل بقايا اعتمادات بقيمة 569 م.د في مستوى العنوان الأوّل منها 548 م.د تعلقت بنفقات التصرّف. وبلغت الاعتمادات غير المستهلكة في مستوى العنوان الثاني 321 م.د وتعلقت أساسا بنفقات التنمية وتوزعت بين نفقات التنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة (178 م.د) ونفقات التنمية غير المرتبطة بموارد خارجية موظفة (143 م.د)، علما بأنّ الاعتمادات غير الموزعة بلغت 118 م.د.

وتعكس هذه النتائج نقصا في تقدير حجم الإنفاق العمومي وفي توزيعه حسب مختلف البنود من ناحية وفي تقدير نسبة التقدّم في إبرام الصفقات العمومية وفي استكمال المشاريع التي في طور الإنجاز.

1-3 التعديلات الترتيبية

يتيح القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إدخال تعديلات خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وتشمل هذه التعديلات توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل والزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة وفي تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.

تواصل إصدار النصوص الترتيبية بتأخير وذلك على سبيل التسوية بعد انتهاء السنة المالية المعنية بها حيث لم يتمّ إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بميزانية الدّولة لسنة 2019 إلا في 29 جوان 2020 أي بعد مرور ستة أشهر من انتهاء السنة الماليّة.

وضبط قانون الماليّة التكميلي لسنة 2019 النفقات الطارئة في حدود 693,900 م.د توزعت بين نفقات التصرف الطارئة (443,800 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (250,100 م.د). وتمّ بمقتضى الأمر الحكومي عدد 413 لسنة 2020 المؤرّخ في 29 جوان 2020 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدّولة لسنة 2019 توزيع هذين الصنفين من الاعتمادات الطارئة على التوالي بنفس النسبة في حدود 99,99 %.

ومقارنة بسنة 2018، تراجعت كل من التقديرات بعنوان نفقات التصرّف الطارئة ونفقات التنمية الطارئة لسنة 2019 بما قيمته على التوالي 10,400 م.د و78,320 م.د وما نسبته على التوالي 2,29% و23,85 %.

أمّا بخصوص تقديرات النفقات المرتبطة بالقروض الخارجية الموظفة، فقد تم بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 29 جوان 2020، الترفيع في اعتمادات الدفع بعنوانها بما قدره 101,471 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائيّة لهذا القسم 770,373 م.د واقتصر توزيعها على مبلغ 592,250 م.د. وتلاحظ محكمة المحاسبات تواصل التأخير في إصدار النصوص الترتيبية حيث لم يتمّ إصدار الأوامر الحكومية المتعلقة بميزانية الدّولة لسنة 2019 إلا في 29 جوان 2020 أي بعد مضي ستة أشهر من انتهاء السنة الماليّة وذلك رغم تأكيد محكمة المحاسبات على ضرورة تلافي هذا الإخلال في عديد المناسبات.

وأفادت مصالح وزارة المالية، في ردّها على تقرير غلق ميزانية الدولة لسنة 2018، بأنّ التأخير في إصدار النصوص الترتيبية يعود إلى الأسباب التالية:

- الضغوطات التي تشهدها ميزانية الدولة عند غلق السنة المالية على غرار تراكم أوامر الصرف التي يتمّ إنجازها في آخر السنة والتي تستوجب فترة تكميلية لتمكين المحاسبين العموميين من معالجتها وخلاصها.

- ورود فواتير ووثائق مؤيدة للعمل المنجز بعد نهاية شهر ديسمبر وقصد تفادي بقائها كمتخلدات تمّ السماح لآمري الصرف والمحاسبين العموميين بتأدية هذه النفقات في الفترة التكميلية.
- تأخّر الوزارات في تسوية النفقات على الموارد الخارجية الموظفة على منظومة "سياد" قبل تنزيلها في منظومة أدب مركزي.

وتجدّد المحكمة توصيتها بضرورة دعوة الوزارات إلى ضرورة العمل على احترام الآجال القانونية لتنفيذ الميزانية وعدم إتاحة استخدام المنظومة المعلوماتية أدب خارج الآجال.

ومن شأن التقيّد بالآجال القانونية أن:

- يدعم تحمّل آمري الصرف لمسؤولياتهم في حوكمة أعمال الصرف.
- يخفّف الضغط على المحاسبين العموميين في نهاية السنة المالية.
- يمكّن من ضبط الحسابات وإحالتها إلى محكمة المحاسبات في الآجال القانونية.
- يساهم في الرفع من نجاعة مسار تنفيذ الميزانية وغلقها والرقابة عليها.

2. تنفيذ الميزانية

يتعرّض هذا الجزء إلى تحليل الإطار العام الذي تمّ فيه تنفيذ الميزانية والنتائج التي أفضى إليها.

2-1 الإطار العام لتنفيذ ميزانية سنة 2019[4]

تمّ تنفيذ ميزانية الدولة في ظل وضع عالمي تميّز بتواصل اشتعال فتيل الحرب التجارية والجيوسياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين نتج عنها انخفاضات حادّة في الأسواق المالية العالمية منذ نهاية سنة 2018 واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث لم يتولّ البرلمان البريطاني إقرار اتفاقيّة «البريكسيت" إلاّ بعد سلسلة من الرّفض دامت أكثر من سنة. كما برزت قيود تنظيمية وبيئية جديدة إضافة إلى الضغوطات المسلطة على القطاعات الواعدة للصناعة الأوروبية خاصة صناعة السيارات.

وأدت هذه الوضعية إلى زيادة عدم اليقين بشأن المستقبل التجاري العالمي والتعاون الدولي من جهة وتراجع الطلب العالمي من خلال تراجع المبادلات التجارية للسلع والخدمات وإلى التأثير سلبا على مستوى الثقة في مناخ الأعمال وعلى قرارات الاستثمار من جهة أخرى. وبلغت نسبة النمو الاقتصادي العالمي أدنى مستوياتها (2,9 %[5] في سنة 2019) منذ الأزمة العالمية لسنة 2008-2009 مقابل 3,6% في سنة 2018.

[4] تمّ استقاء المعطيات الخاصة بالظرف الاقتصادي الدولي والوطني من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019.

[5] تقرير البنك المركزي لسنة 2019

كما عرفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شبه ركود حيث بلغت نسبة النمو 0,3 % في سنة 2019 مقابل 1% في سنة 2018 وذلك بسبب احتداد التوترات الجيوسياسية والشكوك السياسية والاضطرابات الاجتماعية التي هزت بعض بلدان المنطقة على غرار بلدان المغرب العربي وسوريا واليمن والعراق ولبنان.

وساهم الوضع الاقتصادي العالمي في تراجع المؤشرات الاقتصادية في تونس، حيث بلغ النمو الإجمالي للناتج المحلي بالأسعار القارة 1% مقابل 2,7 % في السنة السابقة. وتواصل المنحى التنازلي للاستثمار ليبلغ 7,17 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2019 مقابل 18,6 % في سنة 2018 وذلك بالرغم من تطور صافي دخول رؤوس الأموال بقيمة 13,6 مليار دينار في سنة 2019 ونسبة 14,1 % مقارنة بسنة 2018.

وحافظت تونس على ترتيبها في المركز 87 (من مجموع 141 دولة) بحصيلة بلغت 56,4 نقطة ضمن التصنيف السنوي للقدرة التنافسية لمنتدى دافوس[6] مقارنة بالسنة السابقة علما بأنّها كانت تحتلّ المرتبة 32 عالميّا في سنة 2010.

وساهم انخفاض الأسعار الدولية للطاقة وكذلك الازدياد المعتدل للأجور في تراجع نسبة التضخم في العالم لتستقرّ في مستوى 3,6 % في سنة 2019.

وفي تونس، تراجع معدل نسبة التضخم ليبلغ 6,7 % في سنة 2019 مقابل 7,3 % في سنة 2018[7]. ويعود هذا التراجع إلى التحسن النسبي لسعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية وإلى تأثيرات السياسة النقدية ذات الطابع التقييدي المتبعة من قبل البنك المركزي التونسي منذ بداية سنة 2018 من خلال الترفيع في سعر الفائدة المديرية في شهري مارس وجوان 2018 بمجموع 175 نقطة وبـ 100 نقطة إضافية في شهر فيفري 2019 .

وعرف سعر صرف الدينار في موفى سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 9,1 % مقابل الأورو و7 % إزاء الدولار الأمريكي بالمقارنة مع موفى سنة 2018.

وشهدت إحداثات مواطن الشغل انتعاشة خلال سنة 2019 بعدد 58,8 ألف موطن شغل مقابل 27,6 ألف موطن شغل في سنة 2018 وبنسبة 14,9 % مقابل 15,5 % خلال نفس الفترة، إلاّ أن نسبة البطالة لدى خريجي التعليم العالي ظلّت مرتفعة في حدود 27,8 % في سنة 2019 مقابل 28,8 % في سنة 2018).

[6] تقرير حول Indice Global de la Compétitivité Davos 2019، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، نوفمبر2019.

[7] تقرير وزارة المالية لسنة 2019 حول الدين العمومي

نسبة البطالة

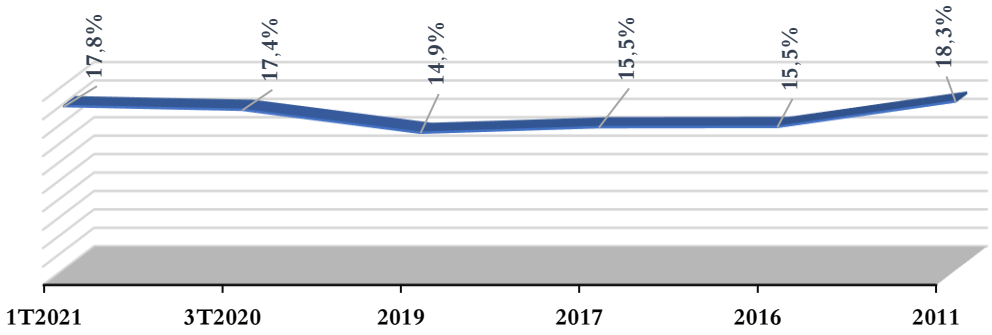

وبلغ عجز الميزان التجاري 19.409 م.د في سنة 2019 مقابل 19.023 م.د في سنة 2018 و15.595 م.د في سنة 2017. ويعود هذا العجز إلى تواصل عجز ميزان الطاقة (حوالي 7,8 مليار دينار في سنة 2019 مقابل 6,2 مليار دينار سنة 2018) نظرا لارتفاع الواردات من الغاز الطبيعي من جهة ولتطور عجز الميزان الغذائي (حوالي 1.398 م.د مقابل 476 م.د سنة 2018) نظرا لتراجع الصادرات من زيت الزيتون من جهة أخرى.

وعرفت سنة 2019 انخفاض العجز الجاري ليبلغ حوالي 9.600 م.د أي ما يمثّل 8,5 % من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2019 مقابل 11.722 مليار دينار و11,1 % في التصرف الفارط. ويعود هذا التراجع إلى تحسن المقابيض السياحية وتطور تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج وإلى تراجع نسق تطوّر الواردات جراء تباطؤ النشاط الاقتصادي.

كما تميزت سنة 2019 بالاتفاع مستوى الاحتياطات من العملة الأجنبية بحوالي 40 % ليبلغ 19.465 م.د وهو ما يعادل 111 يوما من التوريد مقابل 13.974 م.د و84 يوما في موفى سنة 2018.

وتدعّمت هذه الاحتياطات أساسا على إثر التعبئة الهامة للموارد الخارجية على غرار الإصدار الرقاعي (700 مليون أورو) والقرض السعودي (500 مليون دولار أمريكي) والوديعة من مصرف ليبيا المركزي (500 مليون أورو) والسحب المنجز (216 مليون أورو) بعنوان اتفاقية القرض الممدد لصندوق النقد الدولي والقرضين من الإتحاد الأوروبي (بقيمة 150 مليون أورو لكل واحد منهما) ودعم الميزانية من قبل البنك الإفريقي للتنمية (120 مليون أورو) وبنك الإئتمان الألماني لإعادة الإعمار (100 مليون أورو) بالإضافة إلى تحسن مقابيض السياحة وتحويلات التونسيين العاملين بالخارج.

ومن الناحية السياسية، شهدت تونس في سنة 2019 إجراء انتخابات رئاسية مبكّرة تمّت على دورتين وأفضت إلى تعيين رئيس جديد للجمهورية لمدّة خمس سنوات بداية من 23 أكتوبر 2019. كما شهدت نفس السنة إجراء انتخابات تشريعية لمدّة نيابية ثانية بعد المصادقة على دستور سنة 2014.

وكانت لمجموع هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثرها على نتائج تنفيذ ميزانية الدّولة لسنة 2019.

2-2 نتائج تنفيذ الميزانيّة

أفضى تنفيذ ميزنية سنة 2019 إلى تجاوز الموارد المحصّلة للتقديرات المضبوطة في الغرض. وبلغت الموارد المحصّلة ما جملته 44.659,338 م.د مسجّلة فائضا قدره 1.401,393 م.د ونسبته 3,24 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة وفائضا بما قيمته 1.638,338 م.د وبما نسبته 3,81 % مقارنة بالتقديرات المضبوطة بقانون المالية التكميلي.

الموارد الجملية المحصلة (م.د)

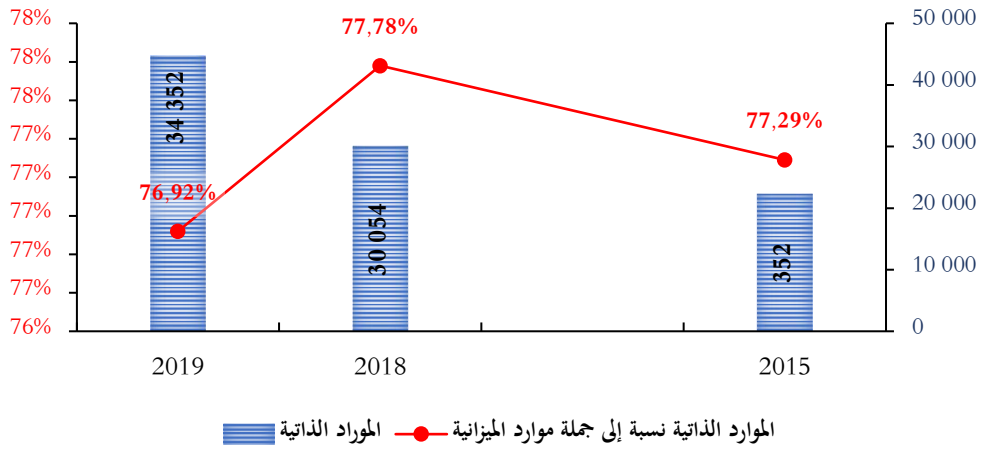

ومقارنة بإنجازات التصرّف السابق، سجلت موارد الميزانية تطوّرا قدره 6.017,401 م.د ونسبته 15,57 % مقابل تطوّر قدره 1.991,565 م.د ونسبته 5,43 % في سنة 2018.

وتوزّعت الموارد المحصّلة بين موارد العنوان الأوّل (29.148,528 م.د) وموارد العنوان الثاني (11.001,317 م.د) وصناديق الخزينة (4.509,493 م.د باعتبار الفواضل المحالة من التصرّف السابق وقيمتها 2.070,724 م.د).

وبلغ مجموع النفقات المنجزة 42.350,388 م.د مقابل تقديرات نهائية للنفقات في حدود 43.257,946 م.د مرصودة ضمن ميزانية سنة 2019. وهو ما أسفر عن فواضل اعتمادات جملية قدرها 907,557 م.د مقابل 515,139 م.د في سنة 2018. وتعلّقت هذه الفواضل بالعنوان الأوّل (568,802 م.د) وبالعنوان الثاني (321,338 م.د) وبحسابات أموال المشاركة (47,162 م.د) حدّ منها تجاوز الاعتمادات بالحسابات الخاصة في الخزينة (- 29,745 م.د).

وتوزعت نفقات الميزانية بين العنوان الأوّل (29.372,998 م.د) والعنوان الثّاني (11.850,132 م.د) وصناديق الخزينة (1.127,258 م.د).

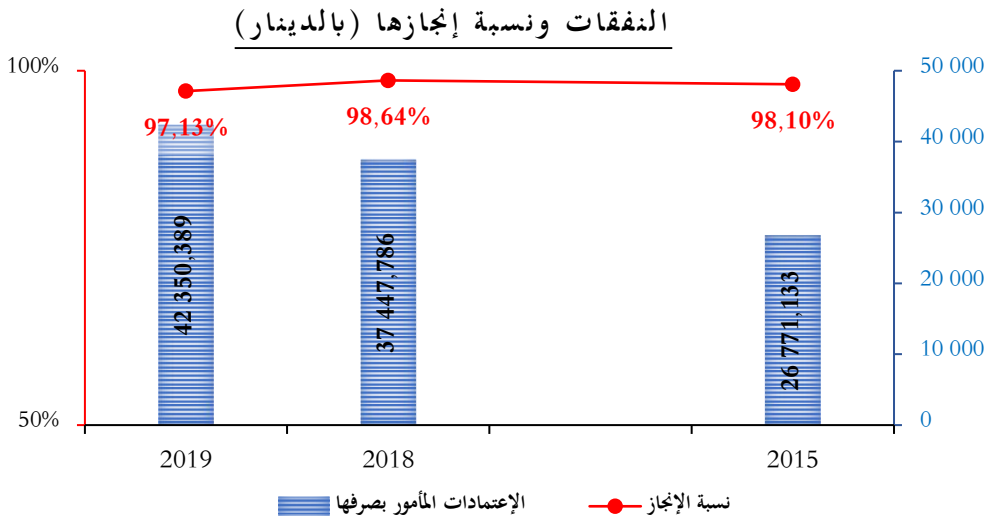

ويبرز الجدول التالي تفاصيل تنفيذ ميزانية الدّولة بعنوانها الأول وعنوانها الثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقابيض والمصاريف والنتائج المتعلقة بتصرف 2019:

م.د

البيانات	التقديرات النهائية للمقابيض	المقابيض	التقديرات النهائية للمصاريف	النفقات	فوائض المقابيض على التقديرات	فواضل الاعتمادات
العنوان الأول	**31.279,800**	**29.148,528**	**29.941,800**	**29.372,998**	**2131,272 –**	**568,802**
المداخيل الجبائية الاعتيادية	28.382,800	26.619,232	–	–	–	–
المداخيل غير الجبائية الاعتياديّة	2.897,000	2.529,296	–	–	–	–
نفقات التصرف	**–**	**–**	**26.688,800**	**26.140,373**	**–**	**548,427**
فوائد الدين	**–**	**–**	**3.253,000**	**3.232,625**	**–**	**20,375**
الداخلي	–	–	1.627,000	1.626,991		0,009
الخارجي	–	–	1.626,000	1.605,634		20,366
العنوان الثاني	**10.833,470**	**11.001,317**	**12.171,470**	**11.850,132**	**167,847**	**321,338**
المداخيل غير الاعتيادية	720,000	694,438	–	–	25,562 –	–
موارد الاقتراض	**10.113,470**	**10.306,879**	**–**	**–**	**193,409**	**–**
نفقات التنمية	**–**	**–**	**5.550,470**	**5.229,831**		**320,639**
غير المرتبطة بموارد خارجية موظفة	–	0,000	4780,098	4.637,581	–	142,517
المرتبطة بموارد خارجية موظفة	–	–	770,372	592,250	–	178,122
نفقات تسديد أصل الدين	**–**	**0,000**	**6.621,000**	**6.620,301**	**–**	**0,699**
الجملة الفرعية 1	**42.113,270**	**40.149,845**	**42.113,270**	**41.223,130**	**1.963,425–**	**890,140**
الحسابات الخاصة في الخزينة	1.009,200	4.069,744	1.009,200	1.038,945	3.060,544	29,745 –
الجملة الفرعية 2	**43.122,470**	**44.219,589**	**43.122,470**	**42.262,075**	**1.097,119**	**860,395**
حسابات أموال المشاركة	135,475	439,749	135,475	88,313	304,274	47,162
المجموع العام	**43.257,945**	**44.659,338**	**43.257,945**	**42.350,388**	**1.401,393**	**907,557**

وبعد تنفيذ الميزانية قبضا وصرفا، بلغ العجز الأوّلي (بدون اعتبار تسديد أصل الدين) 1.377,628 م.د مقابل 2.307,105 م.د في سنة 2018، وباعتبار أن فواضل صناديق الخزينة والبالغة في سنة 2019 ما جملته 3.382,234 م.د تنقل بصفة آلية إلى التصرّف الموالي ولا تخصّص لتمويل نفقات الميزانية العامّة (العنوانين الأوّل والثاني)، يرتفع عجز الميزانية إلى 4.759,863 م.د مقابل 4.377,829 م.د في التصرف السابق.

واستنادا إلى معطيات البنك المركزي، شهد عجز الميزانية (دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات والأملاك المصادرة) مقارنة بإجمالي الناتج المحلي تقلّصا من 4,8 % في سنة 2018 إلى 3,5 % في سنة 2019 وهي النسبة التي تضمنها قانون المالية التكميلي مقابل نسبة في حدود 3,9 % تمّ تقديرها ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2019. ويعود هذا التقلص إلى الزيادة المحققة في الموارد الجبائية مقابل ارتفاع طفيف للنفقات[8].

ويبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ ميزانية 2019:

م.د

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	تقديرات قانون المالية التكميلي	الإنجازات
– المقابيض الذاتية الاعتيادية	29.029,800	31.279,800	29.148,528
– المقابيض الذاتية غير الاعتيادية	680,000	720,000	694,438
– مقابيض الحسابات الخاصة في الخزينة	1.009,200	1.009,200	4.069,744*
– مقابيض حسابات أموال المشاركة			439,749*
جملة الموارد الذاتية	**30.719,000**	**33.009,000**	**34.352,459**
– نفقات التصرف	**25.075,800**	**26.688,800**	**26.140,373**
– تسديد فوائد الدين العمومي	3.137,000	3.253,000	3.232,625
– نفقات التنمية	5.349,000	5.449,000	5.229,831
– نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	1.009,200	1.009,200	1.038,945
– نفقات حسابات أموال المشاركة			88,313
جملة النفقات	**34.571,000**	**36.400,000**	**35.730,087**
– الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فائض صناديق الخزينة)	3.852,000 –	3.391,000 –	1.377,628-
– استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2019			3.382,234-
عجز الميزانية[9] (1)	3.852,000 –	3.391,000 –	**4.759,862 –**
– موارد الاقتراض	10.022,000	10.012,000	10.306,879
▪ الداخلي	2.350,000	2.310,000	2.639,526
▪ الخارجي	7.672,000	7.702,000	7.667,353
– تسديد أصل الدين العمومي	6.170,000	6.621,000	6.620,301
▪ الداخلي	1.310,000	1.256,000	1.241,401

[8] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019 ص 54.

[9] عجز الميزانية هو الفارق بين الموارد الذاتية وجملة النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي وفوائض صناديق الخزينة في 2019.

▪ الخارجي	4.860,000	5.365,000	5.378,900
التمويل الصافي (2)	**3.852,000**	**3.391,000**	**3.686,578**
فائض المقابيض على المصاريف (1) + (2)	**0,000**	**0,000**	**1.073,284 –**
* باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق			

يبرز من الجدول أعلاه أن الموارد الذاتية للميزانية لسنة 2019 بلغت ما قيمته 34.352,459 م.د مسجّلة زيادة نسبتها 14,30 % مقارنة بالتصرف السابق ونسبتها 4,07 % مقارنة بالتقديرات النهائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع موارد الاقتراض إلى 10.306,879 م.د أي بتطور نسبته 20,02 % مقارنة بالتصرف السابق، فإن التمويل الصافي لم يشهد نفس نسق التطور حيث بلغ 3.686,578 م.د أي بزيادة نسبتها 5,28 %. ويعزى ذلك إلى ارتفاع نفقات تسديد أصل الدين إلى 6.620,301 م.د مقابل 5.086 م.د في سنة 2018.

ونتيجة لذلك بلغ فائض المصاريف على المقابيض 1.073,284 م.د مقابل 876,273 م.د في سنة 2018. وقد تولى أمين المال العام ترسيم هذا المبلغ بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2019" المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2019 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3– الاستنتاجات والتوصيات حول تنفيذ الميزانية

أفضى فحص ميزانية الدولة لسنة 2019 وتحليل تطور أبرز مؤشراتها من ناحية ورقابة المحكمة المنجزة في إطار مهام رقابية ميدانية على عدد من المجالات التي تهم التصرف في موارد الميزانية ونفقاتها من ناحية أخرى، إلى الوقوف على جملة من الاستنتاجات تعلقت أساسا باستخلاص الموارد وإنجاز النفقات وبالتحكم في التوازنات العامة للميزانية وهيكلتها وبآجال إحالة الحسابات والتي تستوجب اتخاذ إجراءات في شأنها قصد مزيد التحكم في العجز وتحسين التصرف في الميزانية.

1.3 هيكلة ميزانية الدولة

تبيّن من تنفيذ ميزانية سنة 2019 اختلال في هيكلتها ويتجلّى ذلك أساسا من خلال:

- ❖ عدم تغطية نفقات العنوان الأوّل (29.372,998 م.د) بموارد العنوان الأوّل من ميزانية الدولة (29.148,528 م.د) وهو ما يعني أنّه تمّ تمويل جزء من نفقات التصرّف بموارد العنوان الثاني رغم أنّها موارد عادة ما تخصّص لتمويل نفقات الاستثمار.
- ❖ ارتفاع حصّة نفقات التصرف إلى 62 % من جملة الميزانية المنجزة مقابل حصّة قدرها 12,35 % لفائدة نفقات التنمية.

توزع نفقات الميزانية(م.د)

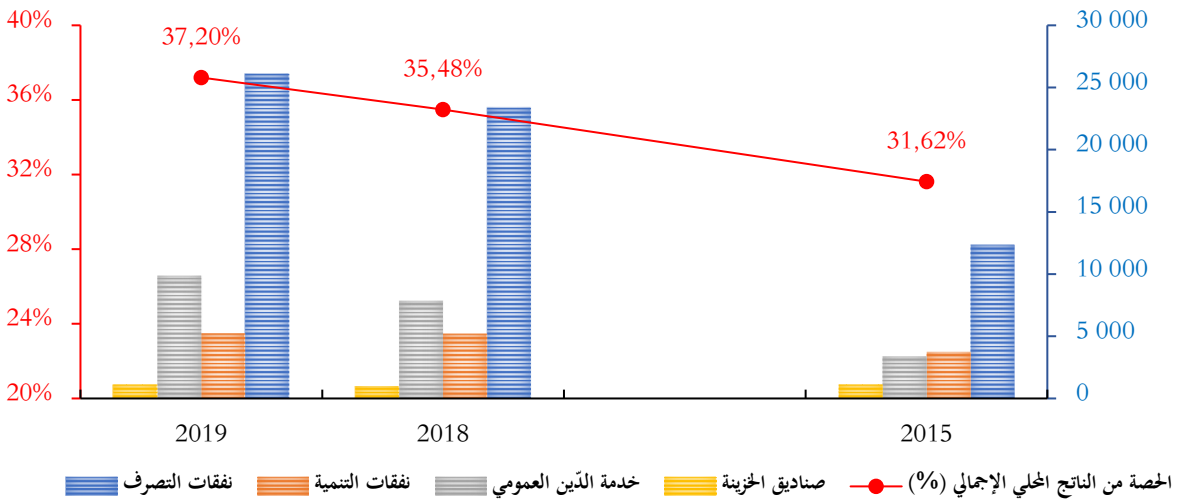

❖ تجاوز موارد الاقتراض (10.306,879 م.د) لنفقات التنمية (5.229,831 م.د) في حين تقتضي أفضل الممارسات في التصرّف في المالية العمومية تخصيص كامل موارد الاقتراض لنفقات التنمية. فقد موّلت موارد الاقتراض تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي بحصّة تجاوزت 76 %. وتمّ استعمال موارد الاقتراض تقريبا بالتساوي لتمويل نفقات التنمية ونفقات تسديد أصل الدين.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات التنمية مقارنة بتطوّر موارد الاقتراض خلال الفترة 2009-2019 (بحساب م.د):

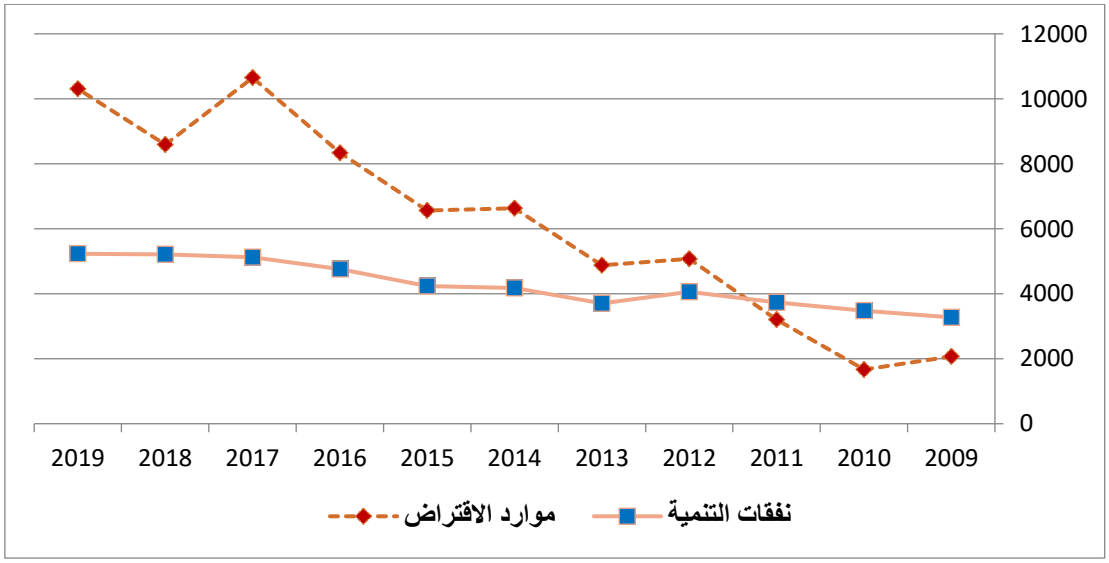

ولئن كانت موارد الإقتراض تخصّص كليا لتغطية نفقات التنمية في بداية العشرية، فإنها ما فتئت منذ سنة 2012 تخصّص تدريجيا لتغطية نفقات تسديد أصل الدين بما يخالف أفضل الممارسات في مجال التصرّف في المالية العمومية.

- تضاعف حجم موارد الاقتراض في سنة 2019 خمس مرات حجم الاقتراض المسجّل في سنة 2009. في المقابل ظلّ حجم نفقات التنمية مستقرّا خلال كامل الفترة 2011-2019. وبلغ حجم موارد الاقتراض في سنة 2019 ضعف حجم نفقات التنمية.
- عدم التوصل خلال سنة 2019 إلى صرف نفقات ميزانية الدّولة وفق التقديرات النهائية حيث تمّ تسجيل اعتمادات غير مستعملة بالنسبة للميزانية العامّة (890,140 م.د) توزعت بين فواضل اعتمادات بالعنوان الأوّل (568,802 م.د) وبالعنوان الثاني (321,338 م.د) وتحديدا بنفقات التنمية (320,639 م.د) وذلك بالرغم من ضعف حصة الاعتمادات المخصصة (5.550,470 م.د) مقارنة بحجم الميزانية، وقد مثّلت فواضل الاعتمادات منها ما نسبته 5,78 %. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفواضل لا تشكل تقليصا في نفقات التنمية وإنما تتعلق بمشاريع لم يتم عقد الصفقات بعنوانها أو شهدت تأخيرا في الإنجاز.
- ضعف الإنفاق على الحسابات المفتوحة بدفاتر الأمين المال العام مقارنة بالموارد المتوفرة بعنوان هذه الحسابات حيث لم تتجاوز نسبة الإنفاق 25 %خلال سنة 2019.

2.3 عجز الميزانيّة

تنصّ أحكام القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه يتمّ ضبط تقديرات الموارد من قبل وزير المالية حسب أصناف المداخيل وذلك في إطار التوازن الاقتصادي والمالي للسنة المعنية. وطبقا لهذه الأحكام يضبط قانون المالية تقديرات ميزانية الدّولة مع ضرورة تغطية عجز الميزانية المقدر (الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات) بواسطة الفارق الإيجابي بين موارد الاقتراض ونفقات تسديد أصل الدين.

مكنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانية لسنة 2019 بحساب المدّة بما قدره 9 أشهر و22 يوما مقابل 9 أشهر و19 يوما في سنة 2018 ليرتفع عجز الميزانيّة، باعتبار التخصيص والهبات ومداخيل المصادرة، إلى 4.759,863 م.د مقابل تراجع في العجز خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 حيث بلغ 4.377,829 م.د.

وفي نفس السياق، تطوّرت نسبة الضغط الجبائي[10] بـ2,1 نقطة مائوية لتبلغ 25,17 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 23,1 % في سنة 2018 .

ويبين الجدول الموالي تطور عجز الميزانية خلال الفترة 2015-2019:

البند	2015	2016	2017	2018	2019
عجز الميزانية (م.د)[11]	3.501,333	4.539,642	5.566,570	4.377,829	4759,863
النفقات الميزانية المنجزة (م.د)	26.771,133	29.083,639	34.288,163	37.447,486	42.350,389

[10] تقرير البنك المركزي لسنة 2019 ، صفحة 56.

[11] باعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة.

عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي (%)[12]	4,8	6,1	6,1	4,8	3,71
مدة تغطية الموارد الذاتية لجملة النفقات (الشهر)	10,01	9,63	9,10	9,63	9.73

وبالرغم من تراجع نسبة العجز في سنة 2019 (3,71 %) مقارنة بسنة 2018 (4,8 %) مقابل ما تم ضبطه في الميزان الاقتصادي (3,9 %)، فقد قدرت مساهمة العجز الأولي للميزانية في ارتفاع نسبة المديونية خلال سنة 2019 بنسبة 0,26 % من الناتج المحلي الإجمالي.[13]

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور عجز الميزانيّة وموارد الاقتراض خلال الفترة 2009-2019 (بحساب م.د):

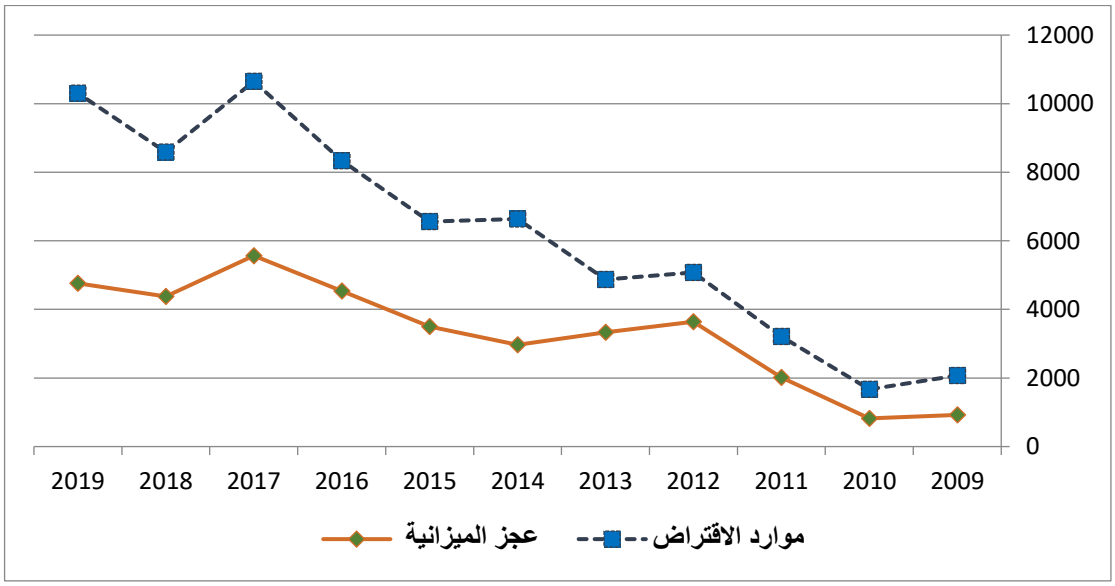

وتجدر الإشارة إلى أنّ التحويلات السنوية من فوائض صناديق الخزينة إلى موارد العنوان الأوّل خلال الفترة 2014 – 2018 والتي بلغ مجموعها 5.522,190 م.د ساهمت في الحدّ من العجز علما بأن هذه المبالغ تنقل، استنادا لأحكام القانون الأساسي من الميزانية، من سنة إلى أخرى وتخصص لتمويل تدخلات الدولة في مجالات ذات علاقة بأهدافها الاقتصادية والاجتماعية لفائدة الميزانية العامة وهو ما من شأنه أن يؤثّر على دلالة المعطيات المتعلّقة بتصنيف المداخيل وعلى دقة البيانات بخصوص تحصيل الموارد وعلى تحليل تطوّر مختلف أصناف موارد ميزانيّة الدّولة.

ومن جهة أخرى ساهم عدم التوافق بين الموارد المحصلة والنفقات المنجزة عند تنفيذ الميزانية خلال السنوات الأخيرة في تنامي الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة المدرج بحساب أمين المال العام الذي بلغ 10.123,010 م.د في 31 ديسمبر 2019 (مقابل 10.126,389 م.د في سنة 2018) علما بأن هذا الحساب يتضمن النتيجة المحاسبية لتنفيذ الميزانية

[12] دون اعتبار مداخيل التخصيص والهبات الخارجية وأموال المصادرة.

[13] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2019، صفحة 44.

المضبوطة بقانون غلق الميزانية وفقا للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال السنة وذلك بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة.

ولوحظ عدم إدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنة 2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفى سنة 2019 علما بأنه لم يتم بعد المصادقة عليها من قبل البرلمان إلى موفى 2021. وبإدراج نتائج تنفيذ الميزانيات للسنوات من 2017 إلى 2019، يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 11.825,269 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تطور الرّصيد المدين للحساب القارّ لتسبقات الخزينة خلال الفترة 2015-2019 (بحساب م.د):

البند	2015	2016	2017	2018	2019
الرّصيد بحساب تصرف أمين المال العام	6.714,803	9.595,815	9.595,806	10.126,389	10.123,010
الرّصيد الحقيقي بعد إدراج النتائج الوقتية لتنفيذ الميزانية	10.616,115	10.127,067	9.879,759	10.755,363	11.825,269

ويمثل هذا الرصيد المدين ما نسبته 22,67 % من جملة موارد الميزانية المحصّلة وما نسبته 29,47 % من جملة الموارد الذاتيّة المحصّلة[14] لسنة 2019.

ويعكس المستوى المرتفع لهذا الرصيد الإفراط في اللجوء إلى متوفرات الخزينة لتمويل عمليات الميزانيّة وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل. كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير موارد ميزانيّة الدّولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد المحصلة والنفقات المنجزة.

ولئن أفادت وزارة المالية في إطار إجابتها على نفس الملاحظة الواردة في تقرير غلق ميزانية 2018 أنّ النتائج المسجّلة على مستوى أرصدة الحساب المذكور لا تعكس النتائج الحقيقية المتعلّقة بالتوازنات المالية، فإنّ محكمة المحاسبات تؤكّد على أنّ هذه النتائج تمثّل مؤشرا حول الاختلال بين الموارد المحصّلة والمصاريف المنجزة لميزانية الدولة بما يساهم في استهلاك أصول الدولة من متوفرات الخزينة خاصة بالنظر إلى الطابع الظرفي للمبالغ المؤمنة لدى الخزينة.

وبيّن النظر في وضعية حساب مقابيض للحفظ المفتوح ضمن دفاتر أمين المال العام في مستوى عمليات الخزينة ارتفاع رصيد الحساب المذكور في موفى سنة 2019 إلى ما قيمته 74,612 م.د. ويعود هذا الرصيد إلى وجود بعض العمليات تمّ تحقيق مقابيض في شأنها غير أنّها لازالت تشكو من نقص في المعلومات حول طبيعتها أو مآلها ممّا يتعذر معه تحديد إدراجها النهائي.

ولئن تراجع الرصيد الدائن لهذا الحساب خلال سنة 2019 مقارنة برصيد سنة 2018 الذي كان في حدود 389,938 م.د، فإنّ بقاء مبالغ غير مسواة في مستوى عمليات الخزينة من شأنه أن يؤثّر على دقّة حجم موارد الميزانية الدّولة لسنة

[14] باعتبار الهبات والتخصيص

2019. ومن شأن العمل على تسوية هذه العمليات أن يساعد على تدعيم شفافية عمليات الخزينة وعمليات الميزانية وعلى إضفاء المصداقية على المعطيات المتعلقة بعجز الميزانية.

وأفادت مصالح الخزينة العامّة للبلاد التونسية في إطار ردّ وزارة المالية على تقرير غلق ميزانية سنة 2019، أنّه بالنسبة لرصيد حساب "مقابيض للحفظ" المفتوح بدفاتر امين المال العام فإنها تعمل على معالجة هذه العمليات للنظر فيها وتسويتها وإدراجها بميزانية الدولة بغاية التقليص من الرصيد المتبقي لهذا الحساب.

وعلى صعيد آخر، نصّ الفصل عدد 59 من مجلّة المحاسبة العمومية على أنّه "لا يمكن الترخيص في منح أي تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية إحدى الهيئات المذكورة أعلاه إلاّ إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد ويترتّب عن هذه التسبقة تجميد ما يساويها من اعتمادات من طرف مصلحة مراقبة المصاريف العمومية ومن طرف المحاسب المكلّف بالصرف".

وخلافا لأحكام الفصل المذكور أعلاه، تواصل وجود تسبقات غير مسواة في موفى سنة 2019 بمبلغ إجمالي فاق 777,857 م.د. وتعلّقت هذه البقايا أساسا بتسبقات على العنوان الأوّل (614,877 م.د) والعنوان الثاني من الميزانية (103,418 م.د) وبنفقات تسديد الدين العمومي (59,562 م.د).

ويؤثر ارتفاع المبالغ غير المسواة من التسبقات الممنوحة خلال السنة على اعتمادات الميزانية على دلالة ومصداقية حجم عجز الميزانية بالنظر إلى أنّ العمليات التي أسندت التسبقات بعنوانها قد تمّ إنجازها فعليا ممّا يتطلب احتسابها ضمن تكاليف ميزانية الدّولة للسنة المعنية.

وتؤكد محكمة المحاسبات على أنّ صرف مبالغ لتمويل نفقات تحمل على الميزانية بواسطة تسبقات على عمليات خارج عن الميزانية دون تسويتها خلال السنة المعنيّة يخالف مبدأ سنوية الميزانية ويحول دون ضبط الحجم الحقيقي لعجز الميزانية بالشفافية والمصداقية المطلوبة.

ولئن أشارت وزارة المالية في ردودها السابقة إلى أنّ تسوية التسبقات المتعلقة بالدين العمومي وبالاعتمادات على العنوان الأوّل والعنوان الثاني ستتمّ خلال السنوات الموالية وأنّها تعمل بالتنسيق مع الهياكل المعنية على ترسيم الاعتمادات اللازمة لاستكمال تسوية هذه التسبقات، إلاّ أنّ تواصل تسجيل مبالغ هامة بعنوان هذه التسبقات يعكس عدم إيلاء هذا الموضوع الأهمية المطلوبة.

وأفادت مصالح الخزينة العامّة ضمن ردّ وزارة المالية على تقرير سنة 2019 إلى أنّ التسبقات الممنوحة على اعتمادات العنوان الاول والعنوان الثاني فانها تسعى بصفة متواصلة بالتنسيق مع الجهات المختصة إلى العمل على تسويتها في الآجال القانونية.

وتجدّد المحكمة توصيتها بضرورة احترام مقتضيات الأحكام القانونية المتعلقة بالفصل 59 من مجلّة المحاسبة العمومية عند صرف نفقات لفائدة الدّولة وبرمجة اعتمادات لتسوية رصيد التسبقات المسجّلة بحساب أمين المال العام قصد تطهير الحسابات خاصة في ظل التوجه نحو اعتماد القيد المزدوج في مستوى حسابات الدولة.

3.3 التداين العمومي

استنادا للمعطيات المضمّنة بالحساب العام وبكتاب الدين العام لوزارة المالية لسنة 2019 تراجع نسق ارتفاع قائم الدين العمومي مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 82.555,250 في سنة 2019 مسجلا بذلك تطوّرا بنسبة 0,32 % مقابل 21,05 % في التصرف السابق. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 7.112 دينار للفرد الواحد[15] مقابل 7.190 دينار في سنة 2018.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نسبة التداين العمومي خلال الفترة 2015- 2019:

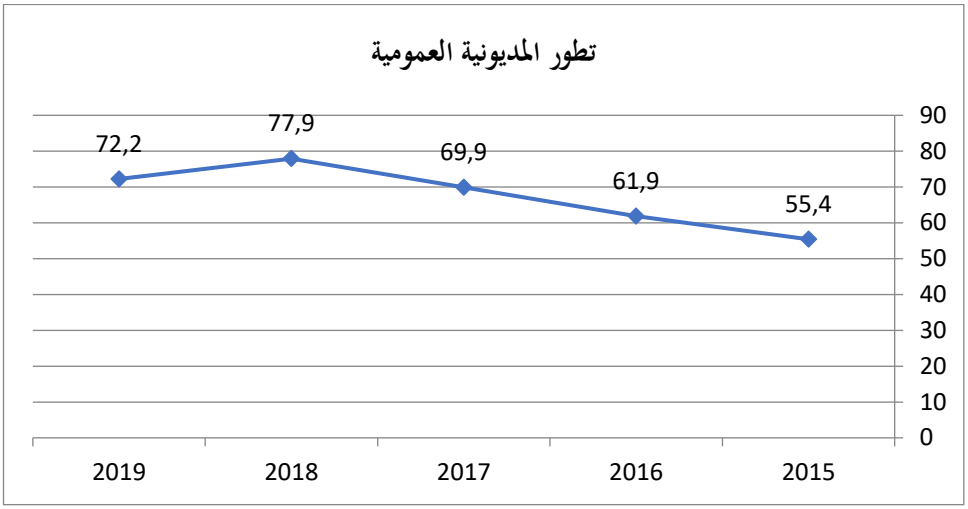

وحسب المعطيات المضمّنة بنشرية الدين العمومي والمنشورة بموقع واب وزارة المالية يبلغ الدين الباقي للتسديد في نهاية شهر أوت 2021 ما قيمته 101.198 م.د. وبلغت نسبة المديونية 82 %. وحسب تقديرات قانون المالية لسنة 2021، ينتظر أن يبلغ قائم الدين العمومي 109.236 م.د ونسبة المديونية 90,13 % في نهاية سنة 2021.

وتراجع الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد ليبلغ 58.482,600 م.د وبلغت حصته 51,5 % مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي مقابل على التوالي مبلغ 60.164,336 م.د وحصّة 57,25 % في سنة 2018. وساهم في هذا التراجع تسديد قروض السوق المالية العالمية في سنة 2019.

وارتفعت خدمة الدّين العمومي لتبلغ 9.852,926 م.د مسجّلة تطوّرا نسبته 25,66 % مقـــابل 10,65 % في سنة 2018 و33,60 % في سنة 2017. ويعزى هذا التطوّر إلى ارتفاع خدمة الدّين الخارجي بنسبة 56,96 % حدّ منه تراجع في خدمة الدّين الداخلي بما نسبته 15,67 %.

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة العمل على تدعيم حصة الموارد الذاتية في تمويل الميزانية والتحكّم في حجم الاقتراض وخاصة الخارجي منه وتخصيصه حصرا لتمويل نفقات التنمية على ألا يتجاوز نموّ الاقتراض الخارجي نموّ الدخل الوطني الخام ونموّ التصدير تبعا لما تقتضيه أفضل الممارسات الدولية في المجال.

[15] بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 01-06-2021 حوالي 11608311 ساكن في موفى 2019.

4.3 تعبئة الموارد الذاتية

تتأتى الموارد الذاتية للميزانية أساسا من الموارد الجبائية ومن أرباح المنشآت العمومية ومن التصرّف في أملاك الدّولة. ويشكو التصرف في هذه الموارد إشكالات تتعلق خاصة بضعف استخلاص الديون العمومية المثقلة وبمحدودية مساهمة المنشآت العمومية وأملاك الدولة في تمويل الميزانية.

أ – استخلاص الديون العموميّة المثقّلة:

سنّ قانون المالية الأصلي لسنة 2019 إجراءات عفو مكّنت المطالبين بالأداء الذين لهم ديون تجاه الدولة من عدم دفع خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع. وقد تم إضافة هذه الأحكام بمبادرة تشريعية خلال مناقشة أحكام قانون المالية لسنة 2019 على مستوى لجنة المالية بمجلس نواب الشعب.

ويشترط الانتفاع بالعفو اكتتاب روزنامة دفع قبل غرة أفريل 2019 وتسديد المبالغ المتبقية بعنوان أصل الدين على أقساط ثلاثية لفترة أقصاها خمس سنوات يدفع منها القسط الأول في تاريخ اكتتاب الروزنامة.

وحسب المعطيات الواردة بتقرير نشاط الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص، تطور استخلاص الديون المثقّلة بنسبة 58 % ليبلغ 1.583,2 م.د مقابل 997,5 م.د في سنة 2018. وساهم العفو لسنة 2019 في استخلاص ما قيمته 540,6 م.د من المبالغ التي تمّت جدولتها والبالغة 1.907 م.د.

كما ساهم في هذا التطوّر استخلاص مبالغ استثنائية على مستوى قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى أهمها مبلغ 320 م.د بعنوان دين مثقل بذمة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية ومبلغ 183 م.د بعنوان دين مثقل بذمة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

وبلغ رصيد الدّيون الباقية للاستخلاص بقباضات الماليّة في موفى سنة 2019 ما قيمته[16] 11.319,792 م.د مقابل 11.446,638 م.د في التصرّف السّابق.

وأفضى تقرير المهمّة الرقابية المتعلقة باستخلاص الديون الجبائية المثقلة والمضمّن بالتقرير السنوي عدد 32 لمحكمة المحاسبات إلى جملة من النقائص التي تشوب التسجيل المحاسبي والتصرّف في هذه الديون، والتي تمثّلت أساسا في:

- ✓ وجود حجم هام من الديون المتعثرة تعلقت بذمّة الأشخاص والمؤسسات المصادرة أملاكهم بما قدره 1.416,845 م.د وبديون تخضع لإجراءات التصفية والإجراءات الجماعية والمتعلقة بمؤسّسات تشكو صعوبات اقتصادية بما قدره 856,430 م.د وديون قديمة تعود لفترة ما قبل سنة 2010 بمبلغ 1.885,865 م.د منها ديون تعود لفترات الثمانينيات والتسعينيات بمبلغ 548,698 م.د.
- ✓ صعوبة شروط وإجراءات تطهير الديون غير القابلة للاستخلاص.

[16] دون اعتبار الديون المثقّلة بقباضات الدّيوانة

- ✓ عدم ملاءمة النظام المحاسبي الحالي وضرورة التسريع باعتماد النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحقوق المنشأة بشكل يسمح من تكوين مدخرات بعنوان الديون التي تتعلّق بها مخاطر تمسّ من حظوظ استخلاصها.
- ✓ ضعف الوسائل والآليات المتوفرة لتنفيذ إجراءات الإستخلاص الجبرية من عقل وبيوعات وتنفيذ امتياز الخزينة.
- ✓ ضعف التنسيق والتعاون بين مصالح الاستخلاص ومصالح الرقابة الجبائية وبقية الوزارات وخاصّة فيما يتعلّق بالبحث عن المدينين وأعمال المسح والاستقصاء.
- ✓ وجود نقائص بالمنظومة الإعلامية للتصرّف في الديون تعلقت بالضوابط الرقابية العامّة وبلوحات القيادة وبعدم توفّرها على وظائف ضرورية بما فيها تأليّة أعمال التصرّف والمتابعة والمراقبة لملفات الديون.

وبهدف الرفع من نسق استخلاص الديون وتحسين الموارد الذاتية للميزانية توصي محكمة المحاسبات مصالح وزارة المالية بضرورة تفعيل توصيات المحكمة الواردة بالتقرير المشار إليه أعلاه وذلك خاصة عبر:

- توفير الوسائل الضرورية للقيام بأعمال الاستقصاء والتبليغ والتنفيذ والبيع،
- إيجاد الآليات المناسبة لدعم التنسيق والتعاون بين مصالح الإدارة االعامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص ومصالح المراقبة الجبائية وبقية المتدخلين العموميين في المجال لتقديم المساعدة اللازمة في أعمال البحث عن المدينين والاستقصاء والتبليغ،
- مراجعة شروط الطرح وتيسير إجراءاته لتطهير حسابات الدولة من الديون التي استحال استخلاصها بما يضفي أكثر مصداقية وشفافية على الحجم الحقيقي للديون التي يمكن استخلاصها.
- ضبط قائمة في الديون التي استحال استخلاصها وعرضها على البرلمان للمصادقة على تطهيرها.
- التسريع في تركيز الإصلاحات المتعلقة بالمحاسبة العمومية عبر اعتماد النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحقوق المنشأة،
- تطوير النظام المعلوماتي للتصرّف في الديون المثقلة.

وأكّدت إجابة وزارة المالية تراكم بقايا الديون المتعثرة (ديون أشخاص مصادرة أملاكهم، ديون خاضعة لإجراءات جماعية، مؤسسات عمومية تشكو صعوبات مالية، شركات غير موجودة منها شركات أجنبية غادرت البلاد، ديون موضوع نزاع استخلاص...). وعرضت العديد من الأسباب التي أدّت إلى صعوبة الاستخلاص. وقدّرت توزيع بقايا استخلاص الديون الجبائية حسب تصنيفها أن نسبة 52 % منها قابلة للاستخلاص في حين أن 48 % منها صعبة الاستخلاص.

وفي ما يتعلّق بصعوبة شروط الطرح وإجراءات تطهير حسابات الدولة من الديون التي استحال استخلاصها، فقد أكّدت وزارة المالية أنّه تعذّر عليها تفعيل الفصل عدد 83 من مجلّة المحاسبة العمومية حيث لم يتمّ تحديد المقاييس والمؤيدات الضرورية التي يمكن اعتمادها للقيام بإجراءات طرح الديون لوجود عدة صعوبات على غرار حصر حالات تعذر الاستخلاص وضبط المؤيدات والوثائق المطلوبة... إضافة إلى أن طرح الديون الجبائية المعنية بالتعديل أو الإلغاء من قبل المحاسبين العموميين يتطلب استكمال جميع الوثائق المؤيدة لذلك كمحاضر الصلح ومذكرات التعديل أو الطرح والأحكام القضائية.

وفيما يتعلق بضبط قائمة في الديون التي استحال استخلاصها وعرضها على البرلمان للمصادقة على تطهيرها، أفادت الوزارة أنّ ضبط المقاييس التي سيتم اعتمادها يتطلب التعاون مع عدة أطراف من بينها محكمة المحاسبات باعتبارها الهيئة الرقابية القضائية المكلفة بالتدقيق في هذه الحسابات والمصادقة عليها.

وفي خصوص عدم ملاءمة النظام المحاسبي الحالي وضرورة التسريع باعتماد النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحقوق المنشأة بشكل يسمح من تكوين مدخرات بعنوان الديون التي تتعلّق بها مخاطر تمسّ من حظوظ استخلاصه، فقد ردّت وزارة المالية أنها شرعت في تنفيذ مشروع تعصير النظام المحاسبي للدولة والذي يمتدّ إلى غاية سنة 2027. وتؤكّد المحكمة على ضرورة تنقيح القانون الأساسي للميزانية عبر مراجعة الآجال القصوى لإعداد الدولة لقوائمها المالية حتى تسمح بوضع النظام المحاسبي الجديد حيّز النفاذ خاصّة وأنّ أحكام الفصل 72 منه اقتضت أن يتمّ إعداد القوائم المالية للدولة في أجل أقصاه سنة 2023.

وفيما يتعلّق بإيجاد الآليات المناسبة لدعم التنسيق والتعاون بين مصالح الإدارة االعامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والأطراف الأخرى ذات العلاقة بغرض تقديم المساعدة اللازمة في أعمال البحث عن المدينين والاستقصاء والتبليغ، فقد أفادت الوزارة في الغرض أنّها قامت بتركيز العديد من الآليات للتنسيق وتحسين أعمال البحث والإستقصاء. ولئن تثمّن المحكمة المجهود الذي قامت به مصالح الوزارة في الغرض، فإنّها توصي بضرورة أن تتولّى مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص مزيد ضبط حاجياتها من المعلومات ومن التدخلات المطلوبة من الأطراف ذات العلاقة وضبط كيفية تفعيلها وتكوين أعوانها في مجال البحث والاستقصاء في ميدان الاستخلاص. كما توصي بتوسيع التنسيق والتعاون مع أطراف جديدة على غرار وزارة الداخلية ووزارة أملاك الدولة وبالعمل على إمكانية استغلال قواعد بياناتها المعتمدة.

وبخصوص تطوير النظام المعلوماتي للتصرّف في الديون المثقلة، فقد أفادت وزارة المالية أنّه تعهّدت سابقا بتطوير منظومة رفيق لتألية أعمال التصرف والمتابعة والمراقبة لملفات الديون المثقلة ضمن مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي P3A، غير أنه تعذر ذلك لعدم استكمال هذا المشروع وأنّها ستتولّى النظر في إمكانية استئناف ذلك في إطار مشروع FAST المتعلق بالتصورات الأولية لتجديد المنظومة الإعلامية للجباية والاستخلاص.

ب- وضعية المنشآت والمساهمات العمومية

أظهرت المعطيات المضمّنة بالحساب العام للسنة المالية 2019 أنّ الموارد المتأتية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة لفائدة ميزانية الدولة قد تطورت بما قيمته 445,945 م.د وبما نسبته 65,07 % حيث بلغت 1.131,300 م.د في سنة 2019 مقابل 685,354 م.د في سنة 2018. ومثلت عائدات البنك المركزي التونسي ما نسبته 59,78 % من جملة المداخيل الراجعة للدولة من أرباح المنشآت العمومية وذلك بمبلغ 676,320 م.د مقابل 383,893 م.د في التصرف السابق.

وباستثناء أرباح البنك المركزي التونسي، بلغت مساهمة أرباح قرابة 110 منشأة وبقية المساهمات العمومية 455 م.د وهو ما يمثّل 1 % من كامل ميزانية الدولة لسنة 2019.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المنشآت العمومية توفّر دفوعات أخرى للميزانية على غرار المداخيل الجبائية والمعاليم الديوانية وتسديد أقساط قروض راجعة للدولة وتحويل أرباح ودفع عمولة ضمان ودفوعات أخرى.

واستنادا للتقرير الذي تم إعداده حول المنشآت، بلغت دفوعات المنشآت العمومية[17] بالنسبة لعينة تتكون من33 منشأة عمومية [18] من جملة 110 منشأة عمومية ما قيمته 7.351,49 م.د في سنة 2019 مقابل 6.321,6 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا نسبته 16,3 % علما بأن هذه الدفوعات مثلت ما نسبته 22,7 % من مجموع الموارد الذاتية للدولة لسنة 2019.

وفي المقابل، يتم سنويا تخصيص اعتمادات بميزانية الدولة بعنوان منح مالية لفائدة هذه المنشآت. وقد سجلت جملة تحويلات الدولة في سنة 2019 ارتفاعا بنسبة 4,6 % حيث بلغت 5.514 م.د مقابل 5.270 م.د في التصرف السابق .وتمثل هذه التحويلات 16,9 % من مجموع نفقات الدولة (دون اعتبار خدمة الدين).

وتوزعت هذه التحويلات بين منح استغلال وتوازن (4.859 م.د) ومنح استثمار(560,15 م.د) وقروض خزينة وقروض معاد إسنادها (95 م.د).

وتمثلت منح الاستغلال والتوازن أساسا في الدعم المباشر لفائدة ثلاث منشآت عمومية خلال سنة 2019 بما قيمته 3.862 م.د وبما نسبته 80 % مقابل 4.000 م.د في سنة 2018. واستأثر بهذه المبالغ كل من ديوان الحبوب (1,324 م.د) والشركة التونسية لصناعات التكرير(1,296 م.د) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (1,242 م.د).

---

[17] التقرير حول المنشآت العمومية لسنة 2021 الملحق عدد 9، ص 105.

[18] تتضمن العينة البنوك العمومية والبريد التونسي والصناديق الاجتماعية وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية إضافة إلى 25 منشأة في بقية القطاعات تم اختيارها لأهمية مؤشراتها المالية.

وتطورت مستحقات الدولة لدى المنشآت العمومية لتصل إلى 5.680 م.د مقابل 4.701 م.د في سنة 2018. ويعود هذا النمو (20,8 %) أساسا إلى ارتفاع مديونية كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة الوطنية للتبغ والوقيد. وتمثل قروض وتسبقات الخزينة من أهم ديون المنشآت العمومية تجاه الدولة تليها الديون الجبائية المثقلة على هذه المنشآت.

ويشار، في هذا الاطار، إلى تدهور مؤشرات الصلابة المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية[19] الذي أصبح عمليا غير قادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه منظوريه نظرا لتآكل احتياطاته الفنية كليا بداية من سنة 2012 وتسجيل عجز بقيمة 846,849 م.د في موفى سنة 2016. كما لم يتمكن الصندوق منذ سنة 2011 من توفير السيولة الكافية لتمويل خدماته التي ارتفع معدلها الشهري من 165,882 م.د سنة 2011 إلى 308,945 م.د سنة 2016.

وإزاء هذا الوضع تولت الدولة تقديم تسبقات على المساهمات الاجتماعية وإسناد دعم مالي مباشر من الميزانية. حيث بلغت التسبقات الجملية بعنوان المساهمات على ميزانية الدولة [20] ما جملته 871,410 م.د. كما تحصل الصندوق لأول مرّة في تاريخه خلال سنتي 2016 و2017 على دعم مباشر من ميزانية الدولة بما قيمته 800 م.د .

وفي المقابل، ارتفعت مستحقات المنشآت العمومية تجاه الدولة بما قدره 2.112,3 م.د ونسبته 38,8 % حيث مرت من 5.449,4 م.د إلى 7.561,7 م.د في موفى سنة 2019. وتمثل المنح غير المسواة أهم هذه المستحقات.

ويساهم الارتباط المالي الوثيق بين الدولة والمنشآت في الرّفع من مخاطر المالية العمومية بالنظر إلى الصعوبات التي تعيشها هذه المؤسسات.

وتوصي محكمة المحاسبات في هذا الخصوص بضرورة:

- ✓ مراجعة الإطار القانوني والترتيبي المتعلق بحوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- ✓ ضبط رؤية واضحة بخصوص مساهمات الدولة في القطاعات التنافسية وإعداد استراتيجية وطنية في الغرض.
- ✓ مراجعة منظومة الدعم بما يمكّن من التخفيض من نفقات الدعم التي تتحمّلها ميزانية الدولة.
- ✓ وضع برنامج إصلاح المنشآت العمومية حيّز التطبيق والعمل على تخفيف كتلة أجورها عبر إيجاد الحلول الملائمة.

التقرير السنوي الواحد والثلاثون لمحكمة المحاسبات19.ص351-352

[20] للفترة 2011-2015

ج– مداخيل التصرّف في أملاك الدّولة:

بلغت في سنة 2019 الموارد المتأتية من محاصيل التصرّف في أملاك الدّولة الاعتياديّة ما قيمته 937,312 م.د تأتت أساسا من مداخيل المرابيح الناتجة عن استغلال النفط ومداخيل عبور الغاز بحصّة قدرها 91,23 % .وتتوزّع هذه الموارد كما يلي:

بالدينار

البنود	2019
– المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	532.405.765
– معاليم عبور الغاز	322.682.832
– مداخيل الغابات	14.780.839
– بيع العقارات التابعة لأملاك الدّولة	13.538.093
– مداخيل الأكرية	26.167.896
– مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة أخرى	27.737.033
الجملة	**937.312.458**

ورغم تنوّع الأملاك التي تتصرّف فيها الدّولة من عقارات وغابات وأراضي فلاحية ومقاطع واستغلال ملك عمومي وشبكة اتصالات ومياه جوفية وأثاث وأسطول نقل وغيرها من الممتلكات، فإنّ مداخيل البيوعات والأكرية منها لم تتجاوز خلال سنة 2019 ما قيمته 82,224 م.د. وتعتبر هذه المبالغ ضعيفة مقارنة بالموارد التي يمكن تحقيقها من هذه الأملاك لفائدة ميزانية الدولة.

ويعرف التصرّف في أملاك الدولة نقائص عديدة تم رصدها من قبل محكمة المحاسبات في إطار مهام رقابية ميدانية شملت مختلف جوانبه يذكر منها خاصة التصرّف في ملك الدولة العقاري الخاص غير الفلاحي والذي يتعلق أساسا بالتصرّف في المباني والمساكن الإدارية والأراضي البيضاء والمقاطع[21] والتصرّف في الأراضي الفلاحية المهيكلة[22] .

ومن شأن تفعيل التوصيات الواردة بالتقارير المشار إليها أن يمكن من الرفع من مردودية أملاك الدولة، وتؤكد المحكمة في هذا الإطار على ضرورة:

- العمل على رفع الإخلالات المتعلقة بضبط وبالتصرّف في أملاك الدولة والتي رصدتها محكمة المحاسبات بمناسبة المهام الرقابية المنجزة خلال السنوات الأخيرة والسعي إلى حماية هذه الأملاك وتثمينها.
- ترشيد التصرّف في أملاك الدولة والعمل على الرفع من نسق استخلاص الديون المثقلة بعنوانها واتخاذ الإجراءات الردعية اللازمة تجاه المخلّين،
- العمل على الرفع من مردودية هذه الأملاك من خلال دعم التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في هذا المجال لتحقيق الاستغلال الأمثل لها

[21] التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 32

[22] التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 31

5.3 النفقات الجبائية والإمتيازات المالية:

تعرّف النفقات الجبائية على أنّها جملة من التدابير الجبائية التي تمثل استثناء للأحكام العامة المكونة للنظام الجبائي المرجعي والتي بمقتضاها تتخلى الدولة عن جزء من مواردها الجبائية لفائدة فئة من المطالبين بالضريبة أو لفائدة بعض الأنشطة قصد تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو بيئي...

ويمكن أن تكون في شكل:

- إعفاءات جبائية،
- طرح من أساس ضريبة قبل تطبيق نسبة الأداء،
- اعتماد جبائي،
- تخفيض في نسبة الأداء،
- تأجيل دفع الأداء

واقتضى القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمؤرخ في 3 فيفري 2019 في فصله عدد 46 ، على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول النفقات الجبائية والإمتيازات المالية الممنوحة.

وبدخول هذا القانون الأساسي حيّز النفاذ، أعدّت وزارة المالية (الإدارة العامّة للإمتيازات الجبائية والمالية) تقريرا حول النفقات الجبائية والإمتيازات المالية المنجزة، تمّ ارفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2021 عند إحالته إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

وحسب التقرير المذكور، بلغت الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة 5644 م.د خلال سنة 2019 أي حوالي 4,96 % من الناتج المحلي الخام و13,4 % من ميزانية الدولة. وتتوزع هذه الامتيازات كما يلي:

- ✓ 4712 م.د بعنوان امتيازات جبائية ممنوحة مما يمثل حوالي 4,14 % من الناتج المحلي الخام و11,15 % من ميزانية الدولة و16,3 % من مجموع الموارد الجبائية،
- ✓ 932 م.د بعنوان امتيازات مالية مسندة مما يمثل أقل من 0,8 % من الناتج المحلي الخام و2,2 % من ميزانية الدولة.

ولوحظ أنّ تقرير النفقات الجبائية المعدّ من قبل مصالح وزارة المالية لم يتضمّن تقديرات حول كلفة هذه النفقات للسنة المعنية بمشروع الميزانية بل تضمّن فقط معطيات حول إنجازات السنوات السابقة.

وقصد الرفع من جدوى هذا التقرير خاصة من حيث مساعدة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على حسن اتخاذ القرارات بخصوص السياسة الجبائة للدولة وضبط أهداف بخصوصها ومتابعة أثرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى توازن الميزانية فأن مصالح وزارة المالية مدعوة إلى مزيد تطويره وفق ما تقتضيه أفضل الممارسات بما في ذلك ضرورة:

- وضع سند قانوني أو ترتيبي لتعريف النفقات الجبائية وتعريف النظام الجبائي المرجعي،
- ضبط تقديرات حول كلفة النفقات الجبائية للسنة المعنية بالميزانية أو للسنوات اللاحقة بناء على طرق ونماذج إحصائية ملائمة،
- تحديد الجهة المكلفة بتوفير المعطيات وتمكينها من الصلاحيات اللازمة لطلب معلومات إضافية من المطالبين بالأداء حول أنشطتهم التي تنتفع بنفقات جبائية.

ولئن تثمن محكمة المحاسبات ما قامت به مصالح الوزارة لتحديد المفاهيم وضبط تعريفات في الغرض في إطار مقاربة تشاركية فإنها تؤكّد على أهمية ضبط هذا التعريف ضمن وثيقة مرجعية رسمية يعتدّ بها من قبل مصالح الوزارة وتعتمد من قبل بقيّة الأطراف ذات العلاقة بمفهوم بالنفقات الجبائية.

وفيما يخص تقديرات كلفة النفقات الجبائية للسنة المعنية بالميزانية أو السنوات اللاحقة، فقد أجابت وزارة المالية أنّه يتعذر عليها احتسابها نظرا لصعوبة التوقعات حول تأثير الأزمة الصحية العالمية " انتشار كوفيد 19" على الاقتصاد الوطني.

وتؤكد المحكمة على أهمية الاستئناس بأفضل الممارسات وعلى ضرورة إيلاء النفقات الجبائية الأهمية اللازمة خاصة في ظل ندرة الموارد الذاتية للميزانية وتفاقم المديونية.

وتشير المحكمة إلى إنّ إعداد تقديرات في خصوص كلفة النفقات الجبائية بالتوازي مع عرض الميزانية السنوية أمام البرلمان يهدف إلى الإنارة قبل اتخاذ القرارات المتعلّقة بسياسات الدّولة وتوجّهاتها.

ولئن يتم توفير البيانات حول المطالبين بالأداء والأنشطة المعنية بالحوافز والامتيازات الجبائية من قبل مصالح متعددة ترجع لوزارة المالية، فإنه من الأجدى ضبط الجهة الرسمية المكلّفة بتجميع المعطيات حول النفقات الجبائية (على غرار الإدارة العامّة للامتيازات الجبائية والمالية) وتوسيع صلاحياتها بما يضمن شمولية هذه المعطيات ويمكّن من توفير المعلومات بما يساعد في أخذ القرار المناسب في شأنها.

6.3 الصناديق الخاصّة:

اعتمدت الدولة على آلية الصناديق الخاصّة لتجسيد سياساتها العمومية وتحقيق أهدافها في العديد من المجالات والقطاعات. ويتميز التصرف في هذه الصناديق بالمرونة حيث تتولّى المؤسسات أو الهياكل المختصة التصرّف في هذه الصناديق بمقتضى اتفاقيات ولا تقيّد بقواعد المحاسبة العمومية وبمبادئ الميزانية في تجسيم تدخلاتها.

وتتمتع الصناديق الخاصة، علاوة على الفوائض التي تنقل من سنة إلى أخرى وعلى الموارد الذاتية التي تتأتى من عوائد استثمار الفوائض ومن استرجاع القروض المسندة، بموارد من ميزانية الدولة في شكل منح.

وحافظ الفصل 33 من القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتعلق بالقانون الأساسي للميزانية تقريبا على نفس الأحكام المضمّنة بالقانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 [23] مع إضافة مقتضيات تتعلق بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات بمقتضى الاتفاقيات المذكورة بما يمكن من تقييم النتائج.

وتدعو محكمة المحاسبات، في هذا الصدد، مصالح وزارة المالية إلى ضرورة تنقيح الاتفاقيات المبرمة حول هذه الصناديق وإلى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات التي تمكّن من تقييم نتائجها طبقا للأحكام الجديدة المتعلقة بها.

وأفادت الهيئة العامّة للتصرّف في ميزانية الدّولة في إطار ردّ وزارة المالية على تقرير غلق ميزانية سنة 2019 أنّه سيتمّ بالتنسيق مع الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية والوزارات القطاعية والهياكل المتصرفة في الصناديق الخاصة النظر في تنقيح الإتفاقيات المبرمة حول هذه الصناديق وضبط أهداف ومؤشرات خاصة بكل صندوق تمكن من تقييم نتائجه.

وعملا بأحكام الفصل 47 من القانون الأساسي للميزانيّة[24] تُضمّن بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبمشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2019، إنجازات الصناديق الخاصّة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات. ويبرز الملحق عدد 1 كشفا حول موارد ونفقات الصناديق الخاصّة لسنة 2019 والذي تمّ موافاة المحكمة به بتاريخ 22 ديسمبر 2021 في ردّ وزارة المالية المشار إليه أعلاه.

ومن خلال المعطيات الواردة بالملحق المذكور، تبيّن القيام بتعديل المعطيات المتعلقة بموارد ونفقات الصناديق الخاصّة وذلك في إطار مشاريع مراسيم غلق ميزانيات سنوات 2017 ،2018 و2019 وكذلك بالحساب العام للدولة لنفس السنوات والتي تمّت موافاة المحكمة بها بتاريخ 22 ديسمبر 2021.

وتعلّقت هذه التعديلات بموارد ونفقات وأرصدة كلّ من صندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم والصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري بالنسبة لسنة 2017 وكلّ من الصندوق الوطني للضمان وبصندوق تغطية مخاطر الصرف وبصندوق ضمان المؤمن لهم وبالصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري بالنسبة لسنة 2018.

كما تمّ إدراج معطيات جديدة لسنوات 2017 و2018 و2019 تعلقت بصندوق خاص جديد لم يتمّ سابقا إدراجه بالحساب العام للدولة وهو صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية الذي تمّ إحداثه بمقتضى الفصول عدد 50 و51 من قانون المالية التكميلي عدد 54 لسنة 2014 والمؤرخ في 19 أوت 2014.

---

[23] أحكام الفصل 22 من القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 كما تم تنقيحه و إتمامه خاصة بالقانون الأساسي 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004

[24] القانون الأساسي للميزانية عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 كما تم تنقيحه و إتمامه خاصة بالقانون الأساسي 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004

وعلى صعيد آخر، لوحظ أنّه لم يتمّ إدراج معطيات في خصوص صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية والذي تمّ إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، بالرغم من أنّ التقرير حول نشاط الصناديق الخاصة لسنة 2021 أشار إلى أنّه حقّق موارد خلال سنتي 2018 و2019.

وأفادت الهيئة العامّة للتأمين بأنّ هذا الصندوق انطلق نشاطه الفعلي خلال الموسم الفلاحي 2019– 2020 على إثر توقيع اتفاقية تصرف في الغرض بين وزير المالية والصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي (كتاما) وذلك بتاريخ 29 اكتوبر 2019 وفتح في الغرض مجال الانخراط للفلاحين. وأضافت أنّها لا تتوفّر على المعطيات المتعلقة بالصندوق كما أنّها لم تتوصل بتقارير التصرف المالي ومراقب الحسابات طبقا لاتفاقية التصرف المبرمة بين وزير المالية والصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي.

وحيث لم تتوفّر لمحكمة المحاسبات كامل الوثائق المؤيّدة لمقابيض ونفقات الصناديق الخاصّة، فإنّ رقابتها اقتصرت على المعطيات الواردة بالحساب العام، دون إمكانية التثبّت من شمولية ومصداقية هذه المعطيات.

ومن ناحية أخرى، وحسب المعطيات الواردة بالحساب العام للدولة، تبيّن إدراج أرصدة سلبية بعنوان صندوق تغطية مخاطر الصرف في نهاية سنوات 2017 و2018 و2019 بمبلغ على التوالي 296,803 م.د و368,555 م.د و361,999 م.د. وتبيّن أنّ هذه الأرصدة السلبية تمثّل الخسائر التي سجلها صندوق تغطية المخاطر خلال تلك السنوات وليست الفارق بين مجموع المقابيض والنفقات. وتمثل تلك الخسائر مستحقات وتعويضات عن مخاطر الصرف لفائدة البنوك والمؤسسات المالية لم يتمّ تسديدها بعد.

وأفادت الهيئة العامّة للتصرّف في ميزانية الدّولة أن الأرقام السلبية هي عجز تراكمي باعتبار أنّ موارد الصندوق لا يمكنها تغطية مستحقات البنوك والمؤسسات المالية التي لم يتمّ تسديدها وأنه وجب البحث عن تمويلات لتغطية العجز.

وعلى صعيد آخر، مكّن القيام بمهام رقابية ميدانية من قبل المحكمة على عدد من هذه الصناديق من إبداء ملاحظات بخصوص التصرّف فيها ومنها خاصة:

– أهمية الفواضل المتراكمة لهذه الصناديق من سنة الأخرى بما يعكس ضعف الانفاق عليها مقارنة بما تمّ تخصيصه من موارد لفائدتها بالرغم من أهمية مجال تدخّلها.

– تعدّد الأطراف المتدخلة وضعف التنسيق بينها، حيث تتولّى الوزارات القطاعية رصد الإعتمادات والإذن بصرفها، وتتولّى الإدارة العامة للتمويل إبرام وتنقيح الاتفاقيات والإذن بتخصيص منح لفائدة الصناديق ومتابعة العمليات المالية المتعلقة بها فضلا عن المؤسسات المتصرّفة والوزارات المشرفة عليها. كما تتولى الهيئة العامّة للميزانية جمع البيانات حول هذه الصناديق فضلا عن تكليفها بموجب القانون الأساسي الجديد للميزانية بإعداد تقرير نشاط في شأنها.

– عدم تحديد للجهات المسؤولة عن المتابعة والتقييم لأداء التصرّف في هذه الصناديق وعدم تركيز الآليات والوسائل الضرورية للغرض.

وقصد الرّفع من نجاعة التصرّف في هذه الصناديق، توصي محكمة المحاسبات:

- بمزيد إحكام الرقابة على التصرف في هذه الصناديق والبحث في الأسباب التي حالت دون إنجاز نفقات سنوية تتماشى مع حجم الموارد المتوفرة بها.
- بالعمل على تقييم تدخلات الصناديق الخاصّة ومدى توفقها في تجسيد تدخّلات الدولة في المجالات المعنية بها،
- بمراجعة الاتفاقيات المبرمة حول التصرف في هذه الصناديق عبر مزيد تحديد المسؤوليات والآليات المناسبة للمتابعة وللتقييم.

وأجابت الهيئة العامّة للتصرّف في ميزانية الدّولة في خصوص تراكم الفواضل لبعض الصناديق الخاصّة المعنية ببعث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، أنّ ذلك يرجع إلى أنّ الحوافز المالية تسند عبر أقساط حسب تقدّم إنجاز المشروع. كما أنّه تمّ إيقاف العمل بتدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى طبقا لمقتضيات قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 وتمّ الاقتصار كذلك على استخلاص الموارد الذاتية للصندوق وذلك إلى حين صدور الأمر الحكومي الجديد المنظم لتدخلاته (عدد 57 المؤرخ في 21 جانفي 2019).

وبالنسبة للصناديق المعنية بتمويل آليات الضمان وتغطية المخاطر، أرجعت الهيئة وجود فوائض متراكمة إلى طول الإجراءات القضائية لإصدار حكم قضائي بات في العجز النهائي عن التسديد وتعقد الإجراءات في صورة وجود ضمانات عينية شخصية مصرح بها وأنّه يقتضى التعويض بالنسبة لبعض الصناديق إنجاز اختبارات عدلية وتقديم فواتير شراء ووثائق أخرى لاحتساب مبلغ التعويض المستحق.

وأضافت الهيئة أنّ وزارات الإشراف هي المكلّفة بمتابعة وتقييم أداء الصناديق الخاصّة وتعهّدت بأنّه سيتمّ العمل بتوصية محكمة المحاسبات بالتنسيق مع الوزارات القطاعية قصد إعداد تقييم لتدخلات الصناديق الخاصة ومدى توفقها في تجسيد تدخلات الدولة في المجالات المعنية بها. كما اعتبرت الإدارة العامّة للتمويل أنّه يمكن دراسة المقترح حالة بحالة بالتنسيق مع مختلف الاطراف المعنية (الوزارات والهياكل المعنية بالقطاعات، البنك المركزي التونسي، الصندوق التونسي للاستثمار، البنوك وشركات الاستثمار المكلفة بادارة هذه الصناديق ....).

وتدعو المحكمة في الغرض إلى ضرورة العمل على تجاوز تلك الإشكاليات التي تعترض التصرّف في الصناديق الخاصة وتبسيط الإجراءات المتعلقة بها للرفع من نجاعة تدخلاتها.

7.3 إحالة الحسابات إلى محكمة المحاسبات

تقتضي أفضل الممارسات أن يتمّ عرض مشروع قانون المالية لسنة مالية ما على السلطة التشريعية من قبل السلطة التنفيذية بعد اطلاعها على مشروع قانون غلق الميزانية وتقرير محكمة المحاسبات والتصريح العام بالمطابقة للسنة المالية التي تسبقها بسنتين.

وقد تمّ تكريس هذا التمشي ضمن القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المذكور في فصله عدد 66 والذي نصّ على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة".

وتستوجب الآجال الجديدة اتخاذ الإجراءات اللازمة والاستعداد من قبل كل المتدخلين بما يمكّن من تفادي التأخير في إيداع الحسابات وفي إصدار قوانين غلق الميزانية.

ورغم ضبط مجلّة المحاسبة العمومية آجالا قصوى لإحالة الحساب العام وحسابات التصرّف لمحاسبي الدولة والمراكز الدبلوماسية، فإنّه يتم إحالة هذه الحسابات إلى محكمة المحاسبات بتأخير.

ونصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولّى وزير المالية أو من فوض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة بها وأن يسلّم لها حساب الدولة العام قبل موفى السنة.

وخلافا لهذه الأحكام، تواصلت إحالة الحسابات من قبل مصالح وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية وذلك رغم إثارة المحكمة لهذا الإخلال في أكثر من مناسبة.

ومن شأن هذا التأخير أن يعطل أعمال المحكمة بخصوص الرقابة على إعداد وتنفيذ الميزانية ويحد من مساهمتها في مساعدة السلطتين التنفيذية والتشريعية على الرقابة على تنفيذ قوانين المالية في أفضل الآجال.

ويبرز الجدول الموالي تواريخ إحالة حساب تصرف أمين المال العام ومدّة التأخير المسجّلة بالنسبة لسنوات التصرف من 2015 إلى 2019:

السنة المالية	التاريخ الأقصى لإيداع الحساب	تاريخ إيداع الحساب	التأخير
2015	31 جويلية 2016	19 جوان 2017	أكثر من 10 أشهر
2016	31 جويلية 2017	03 أفريل 2018	أكثر من 8 أشهر
2017	31 جويلية 2018	14 ديسمبر 2018	4 أشهر ونصف
2018	31 جويلية 2019	13 نوفمبر 2019	أكثر من 3 أشهر
2019	31 جويلية 2020	19 نوفمبر 2020	أكثر من 3 أشهر

وأفادت مصالح الخزينة العامّة في إطار ردّ وزارة المالية على تقرير غلق ميزانية سنة 2019 أنّ آجال تقديم حساب التصرف لأمين المال العام تبقى مرهونة بآجال ختم بقية المحاسبين لحساباتهم التي على إثرها يقع العمل في الإبان على إحالة حساب التصرف إلى محكمة المحاسبات وقد وقع خلال السنوات الأخيرة العمل على تقليص هذه الآجال التي تشهد تحسّنا من سنة إلى أخرى.

وتؤكّد المحكمة التحسّن الذي شهدته آجال تقديم حساب التصرّف لأمين المال خلال السنوات الأخيرة غير أنّها تبقى خارج الآجال القانونية.

كما يبرز الجدول الموالي تواريخ إيداع الحساب العام للسنة المالية ومدّة التأخير المسجّلة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2015 إلى 2019:

السنة المالية	التاريخ الأقصى لإيداع الحساب	تاريخ إيداع الحساب	التأخير
2015	31 ديسمبر 2016	12 أكتوبر 2017	أكثر من 9 أشهر
2016	31 ديسمبر 2017	30 مارس 2018	3 أشهر
2017	31 ديسمبر 2018	21 فيفري 2019	شهر و21 يوم
2018	31 ديسمبر 2019	13 مارس 2020	أكثر من شهرين
2019	31 ديسمبر 2020	17 أوت 2021	أكثر من 7 أشهر

وأفادت الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص أنّ آجال إعداد الحساب العام ومشروع قانون غلق الميزانية تبقى مرتبطة بتوصّل إدارة غلق الميزانية بمختلف المعطيات الواردة عليها من العديد من المصالح التابعة لوزارة المالية بغية التثبت منها وإدراجها في الحساب العام كي تقع إحالته لمحكمة المحاسبات لاحقا وأنّه سيقع العمل مستقبلا على تقليص هذه الآجال والسعي الى احترام الآجال القانونية.

وتجدر الإشارة أن الحساب العام للسنة المالية لسنة 2019 والذي تمّ إيداعه بتاريخ 17 أوت 2021 لم يتضمن المعطيات حول كافة المؤسسات العمومية الناشطة. وتمّ استكمال هذه المعطيات لاحقا بتاريخ 8 نوفمبر 2021.

وإجمالا يشار إلى تواصل وجود بعض الإشكاليات التي تعوق إعداد الحساب العام للدولة وحسابات المحاسبين العموميين في الآجال القانونية من قبل مصالح الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص. وتتعلّق هذه الإشكاليات أساسا بالنظام المعلوماتي وبالمسار المعتمد في إعداد الحساب العام للدولة. وهي مسائل تتطلّب مزيدا من التحسين خاصّة في ظلّ وجود منظومات إعلامية غير مندمجة وتواصل تجميع وإدراج معطيات بشكل يدوي.

ويذكر أن مصالح وزارة المالية أفادت ضمن ردها على التقرير حول غلق ميزانية 2018 أنها ستسعى إلى:

- التنسيق مع محاسبي الدولة لاستكمال التحيينات المحاسبية في آجال تسمح بختم عمليات التجميع دون تأخير،
- التأكيد على ضرورة احترام الآجال القانونية للفترة التكميلية وخاصة فيما يتعلق بتسوية السحوبات المنجزة على موارد القروض الخارجية الموظفة في الآجال،
- تطوير المنظومات الإعلامية المتعلّقة بتجميع محاسبة الدولة

وتدعو محكمة المحاسبات، مصالح وزارة المالية إلى ضرورة تفعيل تعهداتها بخصوص مسار إعداد الحساب العام للدولة ومشروع قانون غلق الميزانية.

الجزء الثاني: تحليل موارد ونفقات ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

العنوان الأوّل: تحليل موارد ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة

تتعلّق التّحاليل التالية بتطوّر موارد الميزانية العامّة للدّولة لسنة 2019 وموارد صناديق الخزينة وموارد ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة وموارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج وموارد الصّناديق الخاصّة.

القسم الأوّل – موارد ميزانية الدّولة

بنيت تقديرات موارد ميزانية الدّولة لسنة 2019 على جملة من الفرضيات أهمها بلوغ نسبة نموّ اقتصادي في حدود 3,1 % وتطوّر الواردات بنسبة 7,4 % واعتماد معدل سعر برميل النفط الخام في حدود 75 دولار للبرميل. وتهدف هذه التّقديرات إلى التقليص في نسبة عجز الميزانيّة في حدود 3,9 % من الناتج المحلي الإجمالي بما يمكّن من التخفيض في نسبة المديونية إلى حدود 70,9 %[25].

وتمّ ضبط التّقديرات الأوليّة لموارد ميزانية الدّولة بموجب القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2019 بمبلغ 40.741 م.د مقابل 35.851 م.د في سنة 2018 أي بنموّ نسبته 13,64 % مقابل نسبة 11,34 % في سنة 2018.

وتمّ الترفيع في هذه التّقديرات بمقتضى القانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرّخ في 12 ديسمبر 2019 والمتعلّق بقانون الماليّة التّكميلي لسنة 2019 لتبلغ ما قيمته 43.021 م.د أي بزيادة قدرها 2.280 م.د ونسبتها 5,60 % مقارنة بالتّقديرات الأوّلية. وشملت هذه الزيادة موارد العنــوان الأوّل (+2.250 م.د) وموارد العنــوان الثّاني (+30 م.د).

وتمّ الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 101,471 م.د[26]. وبإدراج المقابيض المحصّلة خلال السنة بعنوان أموال المشاركة (135,475 م.د)، ارتفعت التّقديرات النهائيّة لموارد ميزانيّة الدّولة في سنة 2019 إلى ما قيمته 43.257,945 م.د، مسجّلة زيادة بمبلغ 5.295,320 م.د وبنسبة 13,95 % مقارنة بالتّصرف السّابق.

وبلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2019 ما قيمته 44.659,338 م.د وتجاوزت بذلك التّقديرات النهائيّة بما قدره 1.401,393 م.د وما نسبته 3,24 % مقابل على التوالي 679,312 م.د و 1,79 % في سنة 2018.

وتعود الزيادة في تحقيق هذه الموارد مقارنة بالتقديرات النهائيّة إلى الزّيادة المتأتية من الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة بمبلغ 3.364,818 م.د فضلا عن الفارق في تحقيق تقديرات موارد العنوان الثاني بمبلغ 167,847 م.د حدّ منها النّقص في تحقيق تقديرات موارد العنوان الأوّل بما قدره 2.131,272 م.د. وتأتت الزيادة المحققة في تحقيق تقديرات موارد صناديق الخزينة أساسا

---

[25] الميزان الاقتصادي لسنة 2019 –أكتوبر 2018.ص 38–39

[26] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في 29 جوان 2020 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2019

من الفوائض المنقولة من سنة 2018 والبالغة 2.070,724 م.د، حيث أنه لا يتمّ تقدير ورصد تلك الفوائض ضمن تقديرات موارد صناديق الخزينة.

وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الصافية المحققة خلال السنة في خصوص الحسابات الخاصّة في الخزينة ودون اعتبار الفوائض المتبقية من التصرّف السابق، ارتفعت إلى ما قيمته 2.303,295 م.د وفي خصوص حسابات أموال المشاركة إلى ما قيمته 135,475 م.د.

ويعزى عدم تحصيل موارد العنوان الأوّل مقارنة بالتقديرات النّهائية وبفارق نسبته 6,81 % إلى النقص الذي سجّلته كلّ من المداخيل الجبائية الاعتيادية (–1.763,568 م.د) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (–367,704 م.د).

أما الزّيادة المحقّقة في تحصيل موارد العنوان الثاني فتفسر أساسا بالزيادة المحققة بعنوان موارد الاقتراض والبالغة 193,409 م.د حدّ منها نقص تعبئة المداخيل غير الاعتيادية بما قيمته 25,562 م.د

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2019 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بالدّينار

البنود	تصرّف 2019				فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	تقديرات قانون الماليّة التكميلي	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتّقديرات النهائيّة
العنوان الأوّل	**29.029.800.000**	**31.279.800.000**	**31.279.800.000**	**29.148.527.510**	**118.727.510**	**– 2.131.272.490**
– المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	26.380.800.000	28.382.800.000	28.382.800.000	26.619.231.823	238.431.823	– 1.763.568.177
– المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية	2.649.000.000	2.897.000.000	2.897.000.000	2.529.295.687	– 119.704.313	– 367.704.313
العنوان الثاني	**10.702.000.000**	**10.732.000.000**	**10.833.470.657**	**11.001.317.497**	**299.317.497**	**167.846.840**
– المداخيل غير الاعتيادية	680.000.000	720.000.000	720.000.000	694.438.177	14.438.177	– 25.561.823
– موارد الاقتراض	10.022.000.000	10.012.000.000	[1]10.113.470.657	10.306.879.320	284.879.320	193.408.663
صناديق الخزينة	**1.009.200.000**	**1.009.200.000**	**1.144.674.696**	[2]**4.509.493.183**	**3.500.293.183**	**3.364.818.487**
– الحسابات الخاصّة في الخزينة	1.009.200.000	1.009.200.000	1.009.200.000	[2]4.069.744.582	3.060.544.582	3.060.544.582
– حسابات أموال المشاركة	–	–	135.474.696	[2] 439.748.601	439.748.601	304.273.905
ميزانية الدّولة	**40.741.000.000**	**43.021.000.000**	**43.257.945.353**	**44.659.338.190**	**3.918.338.190**	**1.401.392.837**

[1] باعتبار مبلغ 101,471 م.د بعنوان الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

[2] باعتبار الفوائض المنقولة من التّصرف السّابق.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة للميزانيّة في سنة 2019 ما قيمته 44.659,338 م.د مقابل 38.641,937 م.د في التصرف السابق.

وعاد نسق تطوّر الموارد المحصّلة خلال سنة 2019 إلى الارتفاع حيث بلغت الزيادة ما قيمته 6.017,401 م.د وما نسبته 15,57 % مقابل زيادة بمبلغ 1.991,565 م.د ونسبتها 5,43 % في التصرف السابق علما وأن الزيادة المحقّقة بين سنتي 2017 و2016 بلغت ما قيمته 4.973,647 م.د وما نسبته 15,70 % .

ويرجع هذا التطوّر إلى نموّ كلّ من الموارد الجبائيّة بمبلغ 4.120,391 م.د وبنسبة 16,80 % والموارد غير الجبائيّة بمبلغ 177,686 م.د وبنسبة 3,22 % وموارد الاقتراض بمبلغ 1.719,323 م.د وبنسبة 20,02 %.

ويعزى التحسّن في تحصيل الموارد الجبائية أساسا[27] إلى أثر الإجراءات الجبائية الواردة ضمن قانون المالية لسنة 2019 والسنوات السابقة فضلا عن إيقاف العمل بآلية الاعتماد الجبائي وأثر الأحكام التي جاء بها الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2019 والمتعلّقة بالعفو الجبائي والتي ساهمت في استخلاص مبلغ 540,600 م.د أي بنسبة 28 % من مجموع الديون المثقلة والمنخرطة في العفو منها 518,600 م.د ديون جبائية[28].

وبالنسبة للموارد غير الجبائيّة فإن الزيادة ترجع أساسا إلى تطور العائدات المتأتية من البنك المركزي التونسي والتعبئة بعنوان مداخيل المصادرة.[29]

ويتضمّن الجدول الموالي موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018:

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة (%)
– المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة	23.815.759.876	26.619.231.823	2.803.471.947	11,77
– المداخيل الجبائيّة الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة	712.988.756	2.029.907.858	1.316.919.102	184,70
جملة الموارد الجبائيّة (1)	**24.528.748.632**	**28.649.139.682**	**4.120.391.050**	**16,80**
(نسبة الضغط الجبائي) [1]	(23,24 %) [1]	(25,17 %) [1]	-	
– المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	2.626.255.598	2.529.295.687	96.959.911-	3,69-
– المداخيل غير الاعتياديّة	547.653.734	694.438.177	146.784.443	26,80
– المداخيل غير الجبائيّة الموظفة للحسابات الخاصّة في الخزينة	1.973.165.789	2.039.836.724	66.670.935	3,38
– موارد حسابات أموال المشاركة	378.557.643	439.748.601	61.190.958	16,16
جملة الموارد غير الجبائيّة (2)	**5.525.632.764**	**5.703.319.189**	**177.686.425**	**3,22**
الموارد الذّاتية [2] **(3) = (1) + (2)**	**30.054.381.396**	**34.352.458.870**	**4.298.077.474**	**14,30**
موارد الاقتراض	**8.587.556.095**	**10.306.879.320**	**1.719.323.225**	**20,02**
جملة موارد ميزانية الدّولة	**38.641.937.491**	**44.659.338.190**	**6.017.400.699**	**15,57**

(1) تمّ احتساب نسبة الضّغط الجبائي باعتماد قيمة النّاتج الداخلي الخام لسنتي 2019 و2018 والمقدّرة بالأسعار الجارية وفق التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019.

(2) باعتبار الهبات الخارجية والموارد المصادرة والموارد غير الاعتيادية الأخرى.

وتواصل تطوّر الموارد الذاتيّة للميزانيّة تقريبا بنفس وتيرة السنة السابقة، حيث بلغت نسبة التطوّر في سنة 2019 ما قدره 14,30 % مقابل نسبة تطوّر قدرها 15,59 % في السنة السّابقة. وبلغت جملة الموارد الذاتية خلال سنة 2019 ما قيمته 34.352,459 م.د وهو ما يمثّل 76,92 % من حجم كامل ميزانية الدّولة. وشهدت حصّة الموارد الذّاتية تراجعا طفيفا مقارنة

[27] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019. ص 10

[28] تقرير نشاط الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لسنة 2019

[29] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019. ص 13

بسنة 2018 كانت فيها حصّتها في حدود 77,78 %. وفي المقابل، تدعّمت حصّة موارد الاقتراض لتبلغ ما نسبته 23,08 % في سنة 2019 مقابل 22,22 % في سنة 2018.

وعلى صعيد آخر، تدعّمت نسبة تغطية الموارد الذاتية للنفقات في سنة 2019 لتبلغ ما حصّته 81,11 % مقابل 80,26 % في سنة 2018.

ولوحظ أن نسق نموّ الموارد الجبائيّة (16,80 % في سنة 2019 مقابل 15,48 % في سنة 2018) تجاوز نسق نموّ الناتج الدّاخلي الخام بالأسعار الجارية[30] (8,14 % في سنة 2019 مقابل 9,56 % في سنة 2018) .وهو ما أدّى إلى ارتفاع نسبة الضغط الجبائي التي بلغت 25,17 % مقابل 23,24 % في سنة 2018.

ويبيّن الرسم البياني التّالي تطوّر الموارد الذاتيّة والموارد الجبائيّة وغير الجبائيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2015-2019:

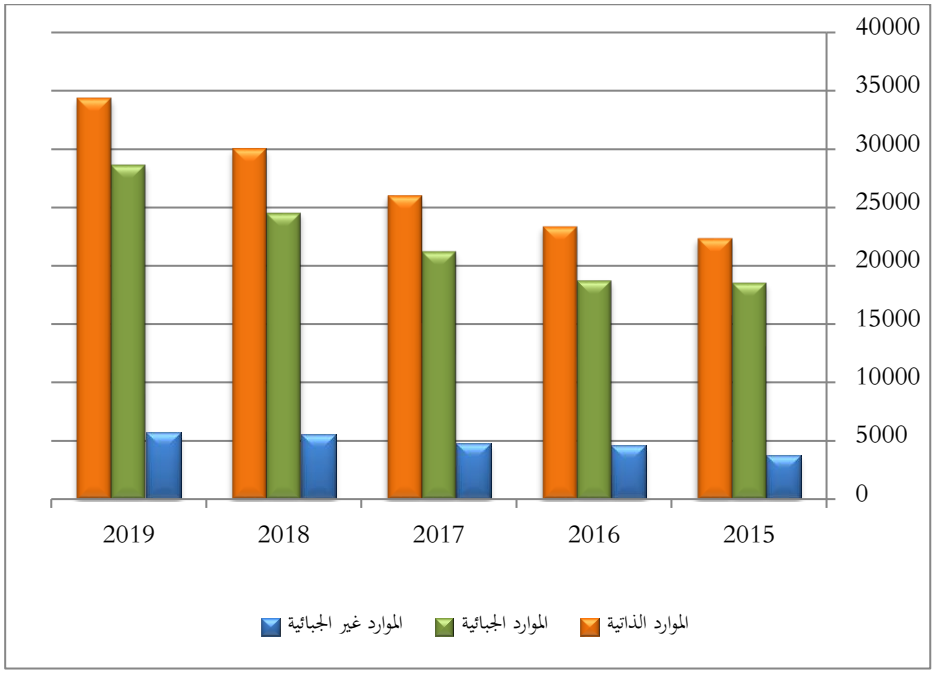

وعلى مستوى هيكلة موارد الميزانيّة لسنة 2019، بلغت حصّة موارد العنوان الأوّل ما نسبته 65,27 % وحصة موارد العنوان الثّاني ما نسبته 24,63 % وبلغت حصة موارد صناديق الخزينة ما نسبته 10,10 %.

I-موارد العنوان الأوّل

تمّ بموجب قانون المالية التكميلي تحديد التّقديرات النهائيّة لسنة 2019 بعنوان موارد العنوان الأوّل في حدود 31.279,800 م.د. وتمّ تعبئة هذه الموارد في حدود 29.148,528 م.د أي بنقص عن التّقديرات النهائيّة بمبلغ 2.131,272 م.د. وتأتى هذا النقص من التراجع في تحصيل كلّ من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة (- 1.763,568 م.د) والمداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة (- 367,704 م.د).

30 التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019. ص56

وبلغت نسبة تغطية موارد العنوان الأوّل المحصّلة في سنة 2019 لجملة نفقات العنوان الأوّل لميزانية الدّولة والبالغة 29.372,998 م.د ما قدره 99,24 % مقابل نسبة 101,10 % في التصرّف السابق. وهو ما يعكس قدرة الدّولة على تغطية نفقاتها المستعجلة بمواردها الاعتيادية.

ويبرز الجدول التّالي مقابيض العنوان الأوّل في سنة 2019 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2018:

بالدّينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2019		الفارق بين انجازات 2019 وانجازات 2018	
	2019	2018	2019	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأداءات المباشرة الاعتيادية	12.460.000.000	9.170.485.242	12.649.536.007	189.536.007	1,51	3.479.050.765	37,94
الأداءات والمعاليم غير المباشرة	15.922.800.000	14.645.274.634	13.969.695.816	- 1.953.104.184	- 12,27	- 675.578.818	-4,61
المداخيل الجبائيّة الاعتيادية	**28.382.800.000**	**23.815.759.876**	**26.619.231.823**	**- 1.763.568.177**	**- 6,21**	**2.803.471.947**	**11,77**
المداخيل الماليّة الاعتيادية	1.784.800.000	1.283.369.936	1.591.983.229	- 192.816.771	-10,80	308.613.293	24,05
مداخيل أملاك الدّولة الاعتيادية	1.112.200.000	1.342.885.662	937.312.458	- 174.887.542	-15,72	- 405.573.204	-30,20
المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة	**2.897.000.000**	**2.626.255.598**	**2.529.295.687**	**- 367.704.313**	**-12,69**	**- 96.959.911**	**-3,69**
جملة موارد العنوان الأوّل	**31.279.800.000**	**26.442.015.474**	**29.148.527.510**	**- 2.131.272.490**	**-6,81**	**2.706.512.036**	**10,24**

وتواصل في سنة 2019 نموّ موارد العنوان الأوّل مقارنة بالتصرّف السابق بمبلغ 2.706,512 م.د وبنسبة 10,24 % مقابل على التوالي نموّ بمبلغ 3.858,723 م.د وبنسبة 17,09 % في سنة 2018. ونتج هذا التطوّر عن نموّ المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة بنسبة 11,77 % حدّ منه تراجع المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة بنسبة 3,69 %.

وارتفعت حصّة المداخيل الجبائيّة ضمن موارد العنوان الأوّل في سنة 2019 إلى ما نسبته 91,32 % مقابل 90,07 % في التصرّف السّابق وهو ما يعكس تركيز الدولة على الجباية لتغطية نفقاتها وضعف مردود مساهماتها وأملاكها في الميزانية.

أوّلا – المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة

تمّ بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2019 ضبط التقديرات الأوليّة بعنوان المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة في حدود 26.380,800 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي الترفيع فيها لتبلغ التقديرات النهائيّة ما جملته 28.382,800 م.د مقابل 23.864,200 في سنة 2018.

ونتج هذا الترفيع في التقديرات عن المفعول المزدوج للزيادة في تقديرات الموارد بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية بمبلغ 2.413 م.د وللتخفيض في الموارد المقدّر تحصيلها بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة بما قدره 411 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد التي تمّت تعبئتها بهذا العنوان خلال سنة 2019 ما جملته 26.619,232 م.د مقابل 23.815,760 م.د في التصرف السابق أي بتطوّر بقيمة 2.803,472 م.د وبنسبة 11,77 %. ولم تحقّق الموارد المحصّلة التقديرات وسجّلت نقصا عنها بما قدره 1.763,568 م.د.

وسجلت المداخيل المتأتية من الأداءات المباشرة في سنة 2019 نموا قدره 3.479,051 م.د ونسبته 37,94 % مقارنة بالتصرف السابق وهو ما أدى إلى تدعيم حصّتها ضمن الموارد الجبائية الاعتيادية والتي أصبحت تمثّل ما نسبته 47,52 % مقابل 38,51 % في سنة 2018.

وفي المقابل سجّلت الموارد بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة في سنة 2019 تراجعا قدره 675,579 م.د ونسبته 4,61 % وهو ما نتج عنه تراجع حصتها ضمن المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة إلى 52,48 % مقابل 61,49 % في التصرف السابق.

أ – الأداءات المباشرة الاعتياديّة

بلغت التقديرات الأولية بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات لسنة 2019 ما جملته 10.047 م.د وتمّ بموجب قانون الماليّة التكميلي الترفيع فيها إلى ما جملته 12.460 م.د أي بزيادة قدرها 3.483 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للتصرف السابق وبنسبة قدرها 38,8 %.

وتمّ تحقيق هذه الموارد في حدود 12.649,536 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 101,52 % مقارنة بالتقديرات النهائية. ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2019 تطوّرا قيمته 3.479,051 م.د ونسبته 37,94 %.

وتأتت الزيادة من تطوّر كلّ من المبالغ المحصّلة بعنوان الخصم من المورد (+2.256,024 م.د) والمبالغ المدفوعة على الحساب (+443,380 م.د) والمداخيل المتأتية عن طريق التسوية (+ 792,779 م.د). وتجدر الإشارة أن مداخيل المساهمة الظرفية الاستثنائية سجّلت تراجعا بمبلغ 13,132 م.د وهي مبالغ تتعلق بسنة 2017.

وساهمت الإجراءات التي تمّ اتخاذها في قانون المالية لسنة 2019 والمتعلقة بالعفو الجبائي في ارتفاع مردود الضريبة على الشركات[31].

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة مداخيل الأداءات المباشرة الاعتياديّة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 :

[31] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019

بالدّينار

البنود	إنجازات 2018		إنجازات 2019		التغيّرات 2018/2019	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
– التسبقات: الخصم من المورد	6.589.164.502	71,85	8.845.188.317	69,93	2.256.023.815	34,24
– التسبقات: المبالغ المدفوعة على الحساب	1.010.630.326	11,02	1.454.010.416	11,49	443.380.090	43,87
– التسوية	1.454.959.536	15,87	2.247.738.567	17,77	792.779.031	54,49
– المساهمة الظرفية الاستثنائية	115.730.878	1,26	102.598.707	0,81	13.132.171-	11,35 -
جملة الأداءات المباشرة الاعتياديّة	**9.170.485.242**	**100**	**12.649.536.007**	**100**	**3.479.050.765**	**37,94**

وعلى غرار السنة السابقة، استأثرت المداخيل المتأتية من الخصم من المورد بالحصّة الأكبر في تحصيل الأداءات المباشرة الاعتيادية وذلك بنسبة 69,93 % تليها مداخيل التسوية بحصّة 17,77 % ثم المبالغ المدفوعة على الحساب بحصّة 11,49 %.

1– التسبقات : الخصم من المورد

تمّ تقدير المبلغ الجملي للمداخيل المنتظر استخلاصها عن طريق الخصم من المورد في سنة 2019 بما قيمته 8.596 م.د. مقابل تقديرات في حدود 6.097,900 م.د في سنة 2018 أي بزيادة قدرها 2.498,100 م.د مقارنة بالتصرف السابق. وبلغت المداخيل المحققة بهذا العنوان ما جملته 8.845,188 م.د أي بتحصيل للتقديرات النهائية بنسبة 102,90 %.

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، تطوّرت الموارد المحصّلة عن طريق الخصم من المورد بما قيمته 2.256,024 م.د ونسبته 34,24 %.

وتبين من هيكلة المداخيل بعنوان الخصم من المورد أهمية الاستخلاصات بعنوان "المرتبات والأجور" حيث بلغت ما جملته 5.633,864 م.د مقابل 3.830,372 م.د في التصرف السابق. وهو ما أدّى إلى ارتفاع حصتها إلى ما نسبته 63,69 % من مجموع المبالغ المستخلصة عن طريق الخصم مقابل 58,13 % في سنة 2018.

وتطوّر حجم مداخيل الخصم من المورد على الأجور والمرتبات بما نسبته 47,08 % بين سنتي 2018 و 2019. ويعود هذا التطور أساسا إلى إيقاف العمل بآلية الاعتماد الجبائي التي تم إقرارها خلال سنتي 2017 و2018 علاوة على إقرار الزيادة في أجور القطاع الخاصّ والمؤسسات والمنشآت العمومية خلال الثلث الأخير من 2018 والزيادة في قطاع الوظيفة العمومية خلال شهر فيفري 2019.[32]

كما تطوّرت الموارد المعبأة بعنوان بعض الفصول الأخرى على غرار الخصم من المورد بعنوان "مداخيل الأموال المنقولة"(+235,754 م.د) وبعنوان "المكافأة والعمولة والوساطة والأكرية والأجور الظرفية" (+ 50,824 م.د) وبعنوان "فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك" (+ 45,559 م.د) وبعنوان "التّسبقة بعنوان الصفقات العموميّة" (+100,090 م.د) و بعنوان "التسبقة على مواد الإستهلاك الموردة" (+ 38,328 م.د).

[32]- التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019.

وعلى غرار التصرف السابق، ارتفعت في سنة 2019 مساهمة الاستخلاصات بعنوان التسبقة على مواد الاستهلاك المورّدة في تعبئة المداخيل بعنوان الخصم من المورد حيث بلغت ما جملته 469,619 م.د وتطوّرت بنسبة 8,89 % (مقابل مداخيل بقيمة 431,291 م.د في سنة 2018) وذلك في علاقة بالترفيع في نسبة التسبقة المستوجبة على واردات مواد الاستهلاك بصفة ظرفية من 10 % إلى 15 % بالنسبة إلى عمليّات التوريد المنجزة خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى ديسمبر 2019[33].

كما تواصل في سنة 2019 ارتفاع حصّة "مداخيل الأموال المنقولة" ضمن المداخيل بعنوان الخصم من المورد وذلك على غرار التصرف السابق لتبلغ 8,73 % مقابل 8,14 % في سنة 2018. وتطوّرت هذه الموارد بما نسبته 43,97 %. وساهم في ذلك أثر الترفيع في نسبة الضريبة المستوجبة على الأرباح الموزعة من 5 % إلى 10% ضمن قانون المالة لسنة 2018 وبلغت المداخيل المحصّلة بعنوان الأرباح الموزعة ما قيمته 230,440 م.د و193,526 م.د على التوالي في سنتي 2019 و2018 مقابل 77,222 م.د في سنة 2017.

2- التسبقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

تمّ ضبط التّقديرات النهائيّة لسنة 2019 بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب في حدود 1.061 م.د. وارتفعت الاستخلاصات المنجزة بعنوانها إلى 1.454,010 م.د أي بزيادة قدرها 393,010 م.د ونسبتها 37,04 % مقارنة بالتقديرات.

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، سجلت هذه المداخيل تطوّرا قدره 443,380 م.د ونسبته 43,87 % . ويعزى هذا التطوّر أساسا إلى نموّ المداخيل بعنوان الأداء على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات خلال الثلاث سنوات الأخيرة (2017-2019).

وترتبت الزيادة أساسا عن نموّ المبالغ المدفوعة على الحساب من قبل الشركات غير البترولية حيث ارتفعت إلى ما جملته 1.242,410 م.د في سنة 2019 مقابل 822,970 م.د في سنة 2018 وهو ما يمثّل تطوّرا قيمته 419,440 م.د ونسبته 50,97 %.

كما سجّلت التسبقات من قبل الأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية وبعنوان أرباح المهن غير التجارية في سنة 2019 تطوّرا قدره على التوالي 19,99 م.د و13,88 م.د في حين تراجعت المبالغ المدفوعة على الحساب من طرف الشركات البترولية بما جملته 9,931 م.د.

3- التّسوية

قدّرت المبالغ المنتظر استخلاصها في سنة 2019 عن طريق التسوية بعنوان الضريبة على الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات بما جملته 2.678 م.د أي بتطوّر قدره 938,100 م.د ونسبته 53,92 % مقارنة بتقديرات السنة السابقة.

[33] الفصل 46 من قانون المالية لسنة 2018

وتمّ تحصيل هذه الموارد في حدود 2.247,738 م.د أي بنقص قيمته 430,262 م.د ونسبته 16,07 % مقارنة بالتقديرات. وتعلق النقص في تحقيق التقديرات أساسا بتسوية الضريبة على الشركات البترولية (-336,786 م.د) والضريبة على الشركات غير البترولية (-292,255 م.د)

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجّلت المداخيل بعنوان التسوية تطوّرا بمبلغ 792,778 م.د وبنسبة 54,49 % وهو ما أدّى إلى تدعيم حصتها ضمن جملة الأداءات المباشرة الاعتيادية حيث بلغت 17,77 % مقابل 15,87 % في السنة السابقة.

وتعزى هذه الزيادة إلى تطوّر كلّ من الموارد بعنوان الضريبة على الشركات البترولّية (+237,108 م.د) والضريبة على الشركات غير البترولية (+166,742 م.د) والمعاليم التكميليّة على كاهل شركات النفط (+100,837 م.د) والأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين (+69,511 م.د).كما تأتت الزيادة في موارد التسوية من تطوّر المداخيل بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية [34] وذلك بمبلغ 206,670 م.د ونسبة 91,83 % مقارنة بالسنة السابقة.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر مداخيل التسوية وهيكلتها في سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

القيمة	2018		2019		التغيّرات 2019\2018	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
- الشركات البترولية	675.106.305	46,40	912.214.436	40,58	237.108.131	35,12
- المعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط	90.853.444	6,24	191.690.197	8,53	100.836.753	110,99
- الشركات غير البترولية	232.003.496	15,95	398.745.334	17,74	166.741.838	71,87
- الأشخاص الطبيعيون	196.378.579	13,50	265.889.213	11,83	69.510.635	35,40
- مساهمة اجتماعية تضامنية	225.063.295	15,47	431.733.533	19,21	206.670.239	91,83
- مداخيل أخرى	35.554.417	2,44	47.465.853	2,11	11.911.436	33,50
الجملة	**1.454.959.536**	**100,00**	**2.247.738.567**	**100,00**	**792.779.031**	**54,49**

وبخصوص هيكلة موارد التسوية، استأثرت المداخيل المتأتية من الضريبة على الشركات البترولية بالحصّة الأوفر وذلك بمبلغ 912,214 م.د وبنسبة 40,58 %، تليها حصة المداخيل بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية التي ارتفعت في سنة 2019 إلى ما جملته 431,733 م.د وهو ما يمثل حصّة قدرها 19,21 % من جملة مداخيل التسوية.

وتمّ تحصيل مداخيل بعنوان المساهمة المتأتية من الأشخاص المعنويين في سنة 2019 بما جملته 100,650 م.د مقابل 0,827 م.د في سنة 2018. أمّا في خصوص المساهمة الاجتماعية التضامنية المتعلقة بالأجور والمرتبات فقد ارتفعت إلى 311,788 م.د مقابل 224,197 م.د في التصرف السابق أي بتطوّر قدره 87,591 م.د في علاقة بالزيادة في الأجور في القطاع الخاصّ والمؤسسات والمنشآت العمومية وفي الوظيفة العمومية.

[34] تم إحداثها بمقتضى الفصل 53 من قانون الماليّة لسنة 2018

وتوزّعت مداخيل المساهمة الاجتماعية التضامنية لسنة 2019 كما يلي بحساب الدينار:

المساهمة الاجتماعية التضامنية الموارد المحصّلة بالدينار	2018	2019
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أجور ومرتبات	224.196.651	311.788.115
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أشخاص طبيعيون	35.737	19.210.135
- ساهمة اجتماعية تضامنية: نظام تقديري	3.486	15.990
- مساهمة اجتماعية تضامنية: شركات بترولية	241	68.909
- مساهمة اجتماعية تضامنية: أشخاص معنويون	827.180	100.650.384
المجموع	**225.063.295**	**431.733.533**

4- المساهمة الظرفية الاستثنائية

ضبطت التّقديرات بعنوان المداخيل المتأتية من المساهمة الظرفية الاستثنائية بموجب قانون الماليّة التكميلي لسنة 2019 في حدود 125 م.د وتمّ استخلاص مبلغ 102,599 م.د أي بنقص في التحصيل قدره 22,401 م.د ونسبته 17,92 % مقارنة بالتقديرات.

وتأتت الاستخلاصات بهذا العنوان في سنة 2019 أساسا من مداخيل المساهمة الظرفية الجديدة التي تمّ إحداثها لسنتي 2018 و2019[35] والمستوجبة على البنوك والمؤسسات المالية[36] وشركات التأمين وإعادة التأمين والتي تمّ تحصيلها في حدود مبلغ 61,007 م.د.

وتأتت بقية الاستخلاصات بقيمة 54,143 م.د من تسوية استخلاص المساهمة الظرفية لسنة 2017 والتي تمّ التنصيص عليها ضمن الفصول من 48 إلى 51 من قانون الماليّة لسنة 2017 والمتعلّقة بإحداث مساهمة ظرفية استثنائية تخضع لها المؤسسات والشركات الخاضعة للضّريبة على الشّركات وكذلك المعفية منها والأشخاص الطبيعيين من ذوي الجنسيّة التونسيّة الخاضعون للضريبة على الدّخل في صنف الأرباح الصناعيّة والتجاريّة وأرباح المهن غير التّجارية وأرباح الأنشطة الفلاحيّة والصيد البحري والمداخيل العقاريّة وكذلك المعفيون منها.

ب- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة

تمّ ضبط التّقديرات النهائيّة بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة في حدود 15.922,800 م.د مقابل ما جملته 14.887,200 م.د في سنة 2018. وتمّ تحصيل التقديرات في حدود 13.969,696 م.د بنسبة تحصيل قدرها 87,73 % مقابل نسبة تحصيل في حدود 98,37 % في التصرّف السّابق.

[35] الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2018

[36] المنصوص عليها بالقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية باستثناء مؤسسات الدفع

ومقارنة بالسنة الفارطة، شهدت المداخيل المعبأة بعنوان هذا الصنف تراجعا قدره 675,579 م.د ونسبته 4,61 % مقابل تطوّر بمبلغ 2.639,782 م.د وبنسبة 21,99 % في سنة 2018 ومبلغ 1.491,304م.د ونسبة 14,18 % في سنة 2017.

ويعزى هذا التراجع في تحصيل الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة في سنة 2019 أساسا إلى التراجع الملحوظ الذي سجّله بند "المعاليم الأخرى" حيث لم يتمّ تعبئة سوى 380,623 م.د في سنة 2019 مقابل 1.614,107 م.د في التصرف السابق أي بنقص قدره 1.233,484 م.د ونسبته 76,42 %.

ويعود تراجع بند المعاليم الأخرى إلى عدم تحويل فوائض من الحسابات الخاصّة في الخزينة إلى هذا البند من العنوان الأوّل من ميزانية الدّولة بالرّغم من أنّه تمّ رصد تقديرات بعنوان هذا التحويل ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2019 بما قدره 1.402,800 م.د.

وباستثناء هذا التحويل، فقد حققت الموارد الجبائية غير المباشرة تطوّرا مقارنة بسنة 2018 بلغت قيمته 623,508 م.د ونسبته 4,67 %.

وباستثناء بند المعاليم "الأخرى"، تطوّرت المداخيل بعنوان الأداءات والضرائب غير المباشرة وخاصة بند الأداء على القيمة المضافة (+ 425,085 م.د) وبند المعاليم الدّيوانية (+ 76,524 م.د) وبنـــد المعـــاليم على العـــقود والمنقـــولات (+ 44,152 م.د). وتعود هذه الزيادة إلى تحسن مردود الأداء على القيمة المضافة الناجم عن توسيع مجال تطبيق هذا الأداء وإلى نموّ المعاليم الديوانية نتيجة ازدياد الواردات[37] وتواصل تضخّم الأسعار. مع العلم أنّ النشاط الاقتصادي سجّل نسبة نموّ في حدود 1 % مقابل 2,7 % في سنة 2018[38].

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة وهيكلتها في سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

القيمة	2018		2019		التغيّرات 2019\2018	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– المعاليم الديوانيّة	167.298.210.1	8,26	1.286.822.579	9,21	76.524.412	6,32
– الأداء على القيمة المضافة	915.961.372.7	50,34	7.798.047.019	55,82	425.085.104	5,77
– المعلوم على الاستهلاك	2.864.360.984	19,56	2.870.775.803	20,55	6.414.819	0,22
– المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل	1.273.416.064	8,70	1.317.567.943	9,43	44.151.879	3,47
– المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى	310.130.624	2,12	315.859.903	2,26	5.729.279	1,85
– المعاليم "الأخرى"	1.614.106.880	11,02	380.622.568	2,72	1.233.484.312-	76,42-
الجملة	**14.645.274.634**	**100,00**	**13.969.695.815**	**100,00**	**675.578.819–**	**4,61–**

وأدى هذا النقص في تحصيل الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتياديّة إلى تراجع حصّتها ضمن المداخيل الجبائية الاعتيادية وضمن موارد العنوان الأوّل حيث مثلت على التوالي 52,48 % و47,93 % في سنة 2019 مقابل 61,49 % و55,39 % في سنة 2018.

[37] تقرير البنك المركزي لسنة 2019. ص-72

[38] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2019 ص7.

1- المعاليم الديوانيّة

تمّ بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2019 ضبط التقديرات النهائية بعنوان المعاليم الديوانية بما قدره 1.343 م.د مقابل ما قيمته 1.180 م.د في سنة 2018. وارتفعت الإنجازات بهذا العنوان إلى 1.286,823 م.د أي بتطور قدره 76,524 م.د ونسبته 6,32 % مقارنة بالتصرف السابق.

وتفسّر هذه الزيادة بتطور كل من المداخيل المتأتية من المعاليم الديوانية عند التوريد (+ 68,786 م.د) و" أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التوريد" (+ 13,887 م.د) وحدّ منها تراجع المداخيل المتأتية من" أتاوة ومعاليم الخدمات الدّيوانية عند التصدير" (-6,149 م.د). وتجدر الإشارة إلى أنّ الواردات شهدت تطورا بالأسعار الجارية بنسبة 5,4 %[39] مقابل 20 % في سنة 2018.

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة بين سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

البنود	2018	2019	التغيّرات 2019\2018	
			القيمة	النسبة (%)
- المعاليم الديوانية عند التوريد	949.714.272	1.018.500.485	68.786.214	7,24
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التوريد	224.967.250	238.854.357	13.887.107	6,17
- أتاوة ومعاليم الخدمات الديوانية عند التصدير	35.616.645	29.467.737	-6.148.908	17,26-
جملة المعاليم الديوانيّة	**1.210.298.167**	**1.286.822.579**	**76.524.412**	**6,32**

2- الأداء على القيمة المضافة

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2019 بعنوان الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 8.200 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 7.798,047 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 95,10 %.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، سجلت المداخيل بهذا العنوان نموّا قدره 425,085 م.د ونسبته 5,77 % مقابل 1.280,905 م.د و21,03 % في سنة 2018.

وترتّبت الزيادة في تعبئة الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة عن تطوّر كلّ من الأداء على القيمة المضافة نظام داخلي بمبلغ 374,325 م.د. والأداء على القيمة المضافة عند التوريد بقيمة 50,760 م.د.

وعلى مستوى الهيكلة، تراجعت خلال سنة 2019 حصّة الأداء بنظام التّوريد لصالح حصّة الأداء بالنظام الداخلي لتبلغ ما نسبته 51,67 % مقابل 53,96 % في سنة 2018.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطوّر المداخيل بعنوانه في سنتي 2018 و2019 :

[39] التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة في موفى سنة 2019 ص8.

بالدّينار

البنود	2018		2019		التغيّرات 2019\2018	
	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
– الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	3.394.304.316	46,04	3.768.629.798	48,33	374.325.482	11,03
– الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد	3.978.657.599	53,96	4.029.417.222	51,67	50.759.623	1,28
الجملة	**7.372.961.915**	**100,00**	**7.798.047.020**	**100,00**	**425.085.105**	**5,77**

3– المعلوم على الاستهلاك

تمّ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2019 ضبط التّقديرات النهائيّة بعنوان المعلوم على الاستهلاك في حدود 2.967 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 2.870,776 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 96,76 %.

ومقارنة بالتصرف السابق، سجّلت هذه الموارد تطوّرا بما قدره 6,415 م.د ونسبته 0,22 % مقابل تطور بقيمة 371,551 م.د ونسبة 14,90 % في التصرف السابق.

ويعود هذا النمو إلى تطوّر كلّ من مردود معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد بمبلغ 66,152 م.د والزّيادة الخصوصية على التبغ والوقيد بمبلغ 26,557 م.د حدّ منها تراجع مداخيل المعلوم على الاستهلاك بعنوان منتوجات مختلفة (– 65,167 م.د) ومعلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية (– 24,416 م.د).

ويفسّر التراجع في نسق نمو مداخيل المعلوم على الاستهلاك (0,22 % مقابل 14,90 % سنة 2018) بتراجع نسق نموّ النشاط الاقتصادي (1 % مقابل 2,7 % في سنة 2018) إضافة إلى توسيع مجال الإعفاء من هذا المعلوم بعنوان بعض المنتوجات على غرار بعض أنواع من السيارات[40] والدراجات النارية[41] وإلغائه على بعض المواد الغذائية الاستهلاكية[42].

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2018 و2019 :

بالدّينار

البنود	2018	2019	التغيّرات 2019/2018	
			القيمة	النسبة %
– معلوم الاستهلاك على البنزين والزيوت	756.579.924	759.868.112	3.288.188	0,43
– معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد	715.549.235	781.701.720	66.152.485	9,24
– الزّيادة الخصوصية على التبغ والوقيد	285.531.975	312.089.465	26.557.490	9,30
– معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية	429.827.498	405.411.460	24.416.038-	5,68-
– معلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة	676.872.352	611.705.046	65.167.306-	9,63-
الجملة	**2.864.360.984**	**2.870.775.803**	**6.414.819**	**0,22**

[40] الفصل 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2019

[41] الفصل 80 من قانون المالي التكميلي لسنة 2019.

[42] الفصل 69 من قانون المالية التكميلي لسنة 2019.

4- المعاليم غير المباشرة الاعتياديّة الأخرى

تعلقت المعاليم غير المباشرة الاعتياديّة الأخرى ببنود "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و"المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى" و"المعاليم الأخرى". وبلغت الموارد المحصّلة بهذا العنوان ما قيمته 2.014,050 م.د وهو ما يمثّل نسبة 14,42 % من جملة الأداءات والمعاليم غير المباشرة.

ففي خصوص المعاليم على العقود والمنقولات، تمّ ضبط التقديرات النهائية بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 في حدود 1.282 م.د. وتمّ بلوغ نسبة إنجاز قدرها 102,77 % حيث بلغت المداخيل المحصّلة بهذا العنوان ما جملته 1.317,568 م.د. وتطوّرت هذه المعاليم بزيادة قدرها 44,152 م.د ونسبتها 3,47 % مقارنة بسنة 2018 مقابل 203,413 م.د و19,01 % في التصرّف السابق. وتأتت الزيادة أساسا من تطور المداخيل بعنوان معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 39,002 م.د وبنسبة 7,58 %.

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت معاليم الطابع الجبائي ما جملته 552,700 م.د وهو ما يمثّل 41,95 % من جملة المعاليم على العقود والمنقولات، تليها المعاليم على الانتقالات بمبلغ 307,130 م.د وحصّة 23,31 %. وبلغت المداخيل المتأتية من المعلوم الوحيد على التأمينات ما جملته 198,853 م.د بحصة قدرها 15,09 % .

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعاليم على العقود والمنقولات خلال سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

البنود	2018	2019	التغيّرات 2018/2019	
			القيمة	النسبة %
- معاليم الطابع الجبائي	513.697.601	552.700.044	39.002.443	7,58
- المعاليم على الانتقالات	311.416.135	307.130.265	4.285.870-	1,38-
- معاليم أخرى على التسجيل	254.562.433	256.494.726	1.932.293	0,76
- المعلوم الوحيد على التأمينات	191.188.699	198.853.249	7.664.550	4,01
- معاليم مقابل موجبات إدارية أخرى	2.551.196	2.389.658	161.538-	6,33-
الجملة	**1.273.416.064**	**1.317.567.943**	**44.151.879**	**3,47**

وفي ما يتعلق ببند المعاليم على النقل ومنتوجات أخرى، حدّدت التقديرات النهائية بشأنها في حدود 415 م.د وتمّ تحصيل موارد بعنوانها في حدود 315,860 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائيّة قيمته 99,140 م.د ونسبته 23,89 %.

ومقارنة بالتصرّف السابق، سجلت الموارد بهذا العنوان ارتفاعا طفيفا قدره 5,729 م.د ونسبته 1,85 % مقابل زيادة قيمتها 11,158 م.د ونسبتها 3,73 % في سنة 2018. ويتضمن هذا البند أساسا مداخيل المعلوم التعويضي على النقل (141,553 م.د) ومعلوم الجولان على العربات السيارة (172,509 م.د).

وفي ما يتعلّق ببند "المعاليم الأخرى"، بلغت في سنة 2019 التقديرات الأولية ما جملته 1.734,800 م.د وتمت مراجعتها لتصبح 1.715,800 م.د بموجب القانون التكميلي. وتمّ تحصيل هذه المعاليم بمبلغ 380,623 م.د أي بنقص قدره 1.335,177 م.د ونسبته 77,82 % من التقديرات النهائية. ويعود هذا النقص إلى تفعيل خصم بعنوان "فائض مداخيل

الصناديق الخاصّة على النفقات" من الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة موارد العنوان الأوّل علما بأنّ التقديرات النهائية في شأنها بلغت 1.402,800 م.د.

ومقارنة بالسنة السابقة، شهدت المداخيل المحصّلة بهذا العنوان تراجعا ملحوظا قدره 1.233,484 م.د ونسبته 76,42 %. ويعزى هذا الانخفاض إلى تضمّن مداخيل سنة 2018 لمبلغ بعنوان تحويلات "فائض مداخيل الخزينة" قدره 1.299,087 م.د.

وفي المقابل، شهدت بعض الفصول المتعلقة ببند "المعاليم الأخرى" تطورا على غرار المداخيل المتأتية من "خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائيّة" و"معاليم تخص بعض المنتوجات والخدمات" والتي بلغت ما قدره على التوالي 31,612 م.د و 33,982 م.د.

ثانيا– المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة

بلغت التقديرات النهائية بعنوان المداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة لسنة 2019 ما جملته 2.897 م.د مقابل 2.555 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 342 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ تحصيل ما جملته 2.529,296 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 87,31 % . وتمّ تحقيق نقص قدره 96,959 م.د ونسبته 3,69 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق (2.626,255 م.د).

ويعود النقص في تحصيل المداخيل غير الجبائية الاعتيادية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 إلى المفعول المزدوج للزيادة في المداخيل الماليّة الاعتياديّة بقيمة 308,613 م.د ولتراجع مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة بقيمة 405,573 م.د.

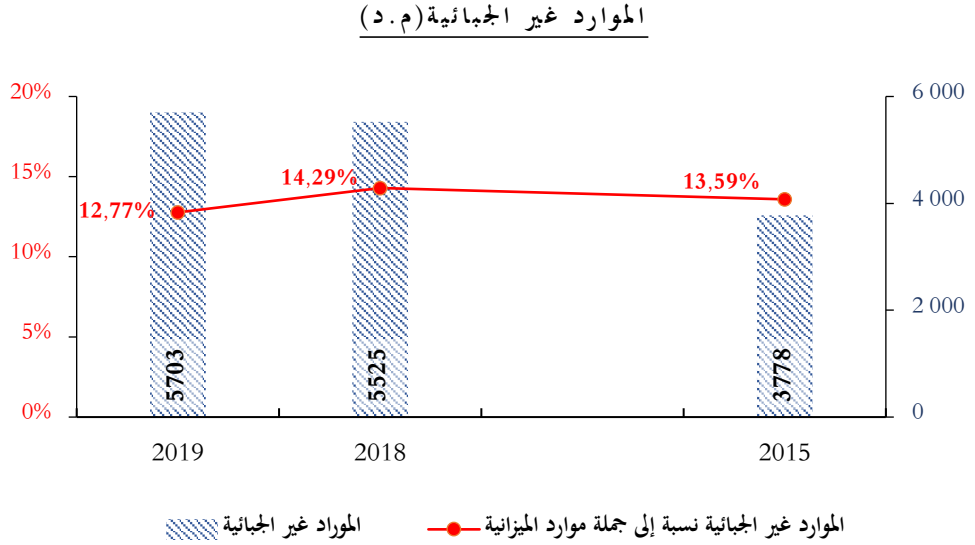

أ – المداخيل الماليّة الاعتياديّة

تمّ ضبط التّقديرات النهائيّة في سنة 2019 بعنوان المداخيل الماليّة الاعتياديّة في حدود 1.784,800 م.د ولم يتمّ تحقيقها إلاّ بنسبة 89,20 %. حيث بلغت الإنجازات بهذا العنوان ما جملته 1.591,983 م.د.

وسجلت مداخيل 2019 تطوّرا قدره 308,613 م.د ونسبته 24,05 % مقابل 509,361 م.د و65,81 % في التصرف السابق.

ويعود هذا النموّ أساسا إلى الزيادة في مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابيح الخزينة (+445,945 م.د) والمداخيل بعنوان الخطايا والعقوبات ومبالغ أخرى راجعة للدولة (+59,490 م.د) حدّ منها تراجع دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي (–229,389 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطوّر المداخيل الماليّة الاعتياديّة خلال سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

البنود	المداخيل		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النّسبة (%)
– تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة	685.354.486	1.131.299.831	445.945.345	65,07
– الخطايا والعقوبات الماليّة ومبالغ أخرى راجعة للدولة	144.040.440	203.530.638	59.490.198	41,30
–إرجاع أموال من مصاريف مختلف الخدمات	5.804.618	5.825.487	20.869	0,36
–مصاريف الإدارة والتّصرف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبع	6.500.200	4.641.572	1.858.628-	28,59-
– استخلاص فوائد القروض	60.638.429	60.132.433	505.996-	0,83-
–الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع وتأجيل دفع المعاليم	4.304.767	3.383.286	921.481-	21,41-
– مقابيض بعناوين شتى	68.241.835	104.740.168	36.498.333	53,48
– دفوعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي	307.788.948	78.400.000	-229.388.948	74,53-
– مداخيل مالية أخرى (مساهمات استثنائية تطوعية)	696.213	29.814	666.399-	95,72-
جملة المداخيل الماليّة الاعتياديّة	**1.283.369.936**	**1.591.983.229**	**308.613.293**	**24,05**

وتواصل في سنة 2019 تدعّم حصّة المداخيل المتأتّية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة من جملة المداخيل الماليّة الاعتياديّة لتبلغ 71,06 % مقابل على التوالي 53,40 % و 40,34 % في سنتي 2018 و2017.

ويبيّن الجدول التّالي توزيع وتطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
حصص مرابيح البنك المركزي التّونسي	383.893.416	676.320.531	292.427.115	76,17
حصص مرابيح الشركات غير البترولية	32.886.576	49.976.003	17.089.427	51,96
فوائض مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية	97.800.000	43.794.045	54.005.955-	55,22-
حصص مرابيح الشركات البترولية	115.495.217	297.634.142	182.138.925	157,70

المرابيح الأخرى للخزينة	55.279.277	63.575.110	8.295.833	15,01
الجملة	**685.354.486**	**1.131.299.831**	**445.945.345**	**65,07**

ومقارنة بالتصرف السابق، شهدت الموارد المتأتية من تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة في سنة 2019 تطورّا قدره 445,945 م.د ونسبته 65,07 %. وتعود الزيادة أساسا إلى تحويل ما جملته 676,320 م.د من مرابيح البنك المركزي إلى موارد الدولة أي بزيادة قدرها 292,427 م.د ونسبتها 76,17 % مقارنة بسنة 2018. كما تأتت الزيادة من حصص كلّ من مرابيح الشركات البترولية (+ 182,139 م.د) والشركات غير البترولية (+17,089) وفي المقابل شهدت مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية تراجعا بمبلغ 54,006 م.د بنسبة 55,22 %.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر تحويلات المنشآت العموميّة ومرابيح الخزينة (بحساب م.د) خلال الفترة 2013-2019:

ونلاحظ أنه في سنة 2019، عادت مداخيل تحويلات المنشآت العموميّة إلى الارتفاع وتجاوزت مبلغ 1000 م.د وهي عتبة لم تتجاوزها منذ سنة 2013. وتعود أساسا إلى ارتفاع مرابيح البنك المركزي التونسي خلال السنوات الأخيرة ناتجة عن ترفيعه المتواتر في نسبة الفائدة للبنك المركزي للحدّ من التضخّم والمحافظة على قيمة الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية.

ب – مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة

ضبط قانون المالية التكميلي لسنة 2019 التقديرات النهائية بعنوان مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة بما جملته 1.112,200 م.د مقابل 1.289 م.د في سنة 2018 أي بتراجع قدره 176,800 م.د. وتمّ تحصيلها في حدود 937,312 م.د وهو ما يمثل نسبة إنجاز قدرها 84,27 %.

وسجّلت في سنة 2019 مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة تراجعا ملحوظا مقارنة بالتصرف السابق بلغ 405,573 م.د وبنسبة 30,20 %.

ويبرز الجدول التالي تطوّر مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة خلال سنتي 2018 و2019:

بالدّينار

البنود	السنة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة (%)
– المرابيح الناتجة عن استغلال النفط	635.000.000	532.405.765	– 102.594.235	– 16,16
– معاليم عبور الغاز	605.373.342	322.682.832	– 282.690.510	– 46,70
– مداخيل الغابات	16.645.043	14.780.839	– 1.864.204	– 11,20
– بيع العقارات التابعة لأملاك الدّولة	10.498.012	13.538.093	3.040.081	28,96
– مداخيل الأكرية	29.052.112	26.167.896	– 2.884.216	– 9,93
– مداخيل أملاك الدّولة الاعتياديّة أخرى	46.317.153	27.737.033	– 18.580.120	– 40,11
الجملة	**1.342.885.662**	**937.312.458**	**– 405.573.204**	**– 30,20**

وباستثناء المداخيل المتأتية من بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة (+3,040 م.د)، شهدت كل البنود المتعلقة بمداخيل أملاك الدولة الاعتيادية تراجعا وخاصّة معاليم عبور الغاز (–282,690 م.د) والمرابيح الناتجة عن استغلال النفط (–102,594 م.د).

ويعزى انخفاض الأتاوة على مرور أنبوب الغاز العابر للقارات إلى تراجع كمية الغاز الجزائري التي يتم تحويلها لإيطاليا عبر التراب التونسي[43].

كما شهد قطاع المحروقات تراجعا نظرا لتواصل انخفاض إنتاج أهم الحقول وتأخر انطلاق المشاريع الجديدة المبرمجة[44]حيث اقتصر إنتاج النفط الخام على 1.664 ألف طن في سنة 2019 مقابل 1.796 طن في سنة 2018[45].

II – موارد العنوان الثاني

ضبط قانون المالية لسنة 2019 تقديرات موارد العنوان الثاني لميزانية الدّولة بمبلغ 10.702 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي بما قيمته 30 م.د لتبلغ 10.732 م.د وتم بموجب قرار وزير المالية[46] الترفيع في التّقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 101,471 م.د، لتصبح بذلك التّقديرات النهائيّة للعنوان الثاني في حدود 10.833,471 م.د مقابل 10.682,744 م.د في التصرّف السّابق مسّجلة بذلك زيادة بمبلغ 150,727 م.د وبنسبة 1,41 % مقابل تخفيض في التقديرات بمبلغ 367,764 م.د وبنسبة 3,33 % بين سنتي 2017-2018.

وارتفعت الموارد التّي تمّت تعبئتها في سنة 2019 إلى ما قيمته 11.001,317 م.د وهو ما يمثل نسبة تحصيل في حدود 101,55 % مقابل على التوالي 9.135,210 م.د و85,51 % في التصرف السابق.

---

[43] تقرير البنك المركزي لسنة 2019. ص-2 .

[44] مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2019 (شرح الأسباب) -ص 3.

[45] تقرير البنك المركزي لسنة 2019. ص-57

46 قرار وزير الماليّة المؤرّخ في29 جوان 2020 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2019

وعلى صعيد آخر، شهدت موارد العنوان الثاني المحصلة في سنة 2019 نموا بمبلغ 1.866,108 م.د وبنسبة 20,43 % مقابل تراجع بقيمة 1.978,479 م.د وبنسبة 17,80 % في سنة 2018.

وترتب هذا النمو عن تطور موارد الاقتراض بما قيمته 1.719,323 م.د وبما نسبته 20,02 % إلى جانب ارتفاع المداخيل غير الاعتياديّة بما قيمته 146,784 م.د وبما نسبته 26,80 %.

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد العنوان الثاني المحقّقة في سنة 2019 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات سنة 2018:

بالدّينار

البنـــــود	التّقديرات النهائيّة 2019	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتّقديرات لسنة 2019	الفارق بين الإنجازات 2018/2019	
		2018	2019		القيمة	النسبة %
المداخيل غير الاعتياديّة	**720 000 000**	**547 653 734,000**	**694 438 176,508**	**– 25 561 823,492**	**146 784 442,508**	**26,80**
مداخيل استرجاع أصل القروض	140 000 000	186 006 443,000	155 481 743,473	**– 15 481 743,473**	**– 30 524 699,527**	**– 16,41**
مداخيل غير اعتيادية أخرى	580 000 000	361 647 291,000	538 956 433,035	**– 41 043 566,965**	**177 309 142,035**	**49,03**
موارد الاقتراض	**10 113 470 657**	**8 587 556 095,000**	**10 306 879 320,330**	**193 408 663,330**	**1 719 323 225,330**	**20,02**
موارد الاقتراض الداخلي	2 310 000 000	2 439 309 497,000	2 639 526 400,000	**329 526 400,000**	**200 216 903,000**	**8,21**
موارد الاقتراض الخارجي(غير الموظفة)	7 033 098 000	5 441 565 581,000	7 075 102 500,380	**42 004 500,380**	**1 633 536 919,380**	**30,02**
موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة [47]	770 372 657	706 681 017,000	592 250 419,950	**– 178 122 237,050**	**– 114 430 597,050**	**– 16,19**
جملة موارد العنوان الثاني	**10 833 470 657**	**9 135 209 829,000**	**11 001 317 496,838**	**167 846 839,838**	**1 866 107 667,838**	**20,43**

وتأتّت موارد العنوان الثاني من الميزانية أساسا من موارد الاقتراض حيث بلغت حصّتها 93,69 % مقابل 94,01 % في سنة 2018 و 95,82 % في سنة 2017.

أوّلا– المداخيل غير الاعتياديّة

تضمّن قانون المالية لسنة 2019 تقديرات بعنوان المداخيل غير الاعتياديّة في حدود 680 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتبلغ 720 م.د. وتمّ تعبئة هذه الموارد في حدود 694,438 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحصيل في حدود 96,45 %.

47 قرار وزير الماليّة المؤرّخ في29 جوان 2020 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2019

تطوّرت الموارد المحققة بقيمة 146,784 م.د وبنسبة 26,80 % مقابل 82,728 م.د و 17,79 % في التصرّف السّابق. وتوزّعت المداخيل غير الاعتياديّة بين مداخيل استرجاع أصل القروض بحصّة نسبتها 22,39 % ومداخيل غير اعتيادية أخرى بحصّة نسبتها 77,61 %.

أ – مداخيل استرجاع أصل القروض

ضبط قانون المالية التكميلي التقديرات النهائية بعنوان مداخيل استرجاع أصل القروض لسنة 2019 في حدود 140 م.د وبلغت الانجازات ما قيمته 155,482 م.د أي بنسبة تحقيق تقديرات في حدود 111,06 % مقابل 143,08 % في التصرّف السابق.

وشهدت المداخيل المحقّقة تراجعا بقيمة 30,525 م.د وبنسبة 16,41 % مقابل زيادة قيمتها 52,948 م.د ونسبتها 39,79 % في سنة 2018. وعلى غرار السنوات السابقة تأتت هذه المداخيل أساسا من استرجاع القروض الخارجية المعاد إسنادها (152,738 م.د) ومداخيل استرجاع القروض المسندة في إطار العنوان الثاني للميزانيّة (2,744 م.د).

وأشار التقرير المتعلق بالدين العمومي والمرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2021 المعدّ من قبل مصالح وزارة المالية إلى أنّه تم استخلاص مستحقات الدولة لدى المؤسسات العمومية بعنوان مختلف أقساط القروض التي حل أجلها مبلغ 176,500 م.د في سنة 2019 مقابل 156,900 م.د في سنة 2018 و 119,300 في سنة 2017 في حين بلغت متخلدات المؤسسات العمومية بعنوان أقساط القروض التي حل أجلها في سنة 2019 ما قيمته 855,700 م.د مقابل 818 م.د في 2018 و 700م.د في سنة 2017.

وعلاوة على التباين بين المعطيات المضمّنة بهذا التقرير والمعطيات التي تمّ إدراجها بنتائج تنفيذ الميزانية وهو ما يتعارض مع مبدأ سنوية إدراج مداخيل ميزانية الدولة، فإنّه يلاحظ تواصل تراكم عجز المؤسسات العمومية عن الوفاء بتعهّداتها في خصوص خلاص أقساط القروض التي انتفعت بها ومرّت المتخلّدات بذمّتها من 600,7 م.د سنة 2016 إلى 855,7 م.د سنة 2019.

ب – مداخيل غير اعتيادية أخرى

ضبط قانون المالية التكميلي التقديرات النهائية للمداخيل غير الاعتيادية الأخرى لسنة 2019 بما قيمته 580 م.د. وتم تحقيقها في حدود 538,956 م.د أي بنسبة انجاز في حدود 92,92 % مقابل 60,27 % في التصرف السابق. ويفسّر ذلك بالنقص المسجّل في تحقيق التقديرات بعنوان مداخيل المصادرة بقيمة 90 م.د حدّت منه الزيادة في تحصيل المداخيل غير الاعتياديّة الأخرى بقيمة 48,956 م.د بعنوان هبة من الاتحاد الأوروبي.

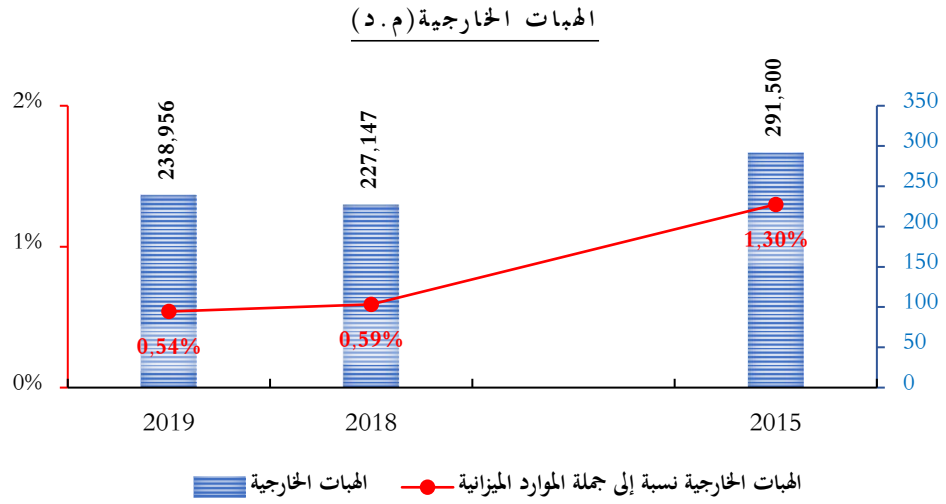

ومقارنة بالتصرف السابق، شهدت هذه الموارد تطورا بقيمة 177,309 م.د وبنسبة 49,03 % مقابل 29,780 م.د و8,97 % في التصرف السابق. ونتجت هذه الزّيادة عن ارتفاع المداخيل بعنوان الهبات الخارجية التي تأتّت حصرا من هبة الإتحاد الأوروبي لدعم الميزانية من جهة وعن ارتفاع مداخيل المصادرة من جهة أخرى وتمّ تحصيلها على التوالي بقيمة 238,956 م.د و300 م.د في سنة 2019 مقابل 227,147 م.د و134,500 م.د في سنة 2018.

ثانيا– موارد الاقتراض

بلغت التقديرات الأولية بعنوان موارد الاقتراض 10.022 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لسنة 2019 لتبلغ 10.012 م.د وشمل التخفيض على التوالي موارد الاقتراض الداخلي والخارجي بمبلغ 40 م.د و70 م.د حدّ منه الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 100 م.د.

وبلغت التّقديرات النهائيّة لموارد الاقتراض في سنة 2019 ، باعتبار الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 101,471 م.د، ما قيمته 10.113,471 م.د مقابل 9.952,744 م.د في التصرّف السّابق أي بزيادة قدرها 160,727 م.د ونسبتها 1,61 %. وتمّ تعبئة موارد الاقتراض إلى غاية 10.306,879 م.د أي بنسبة تحصيل في حدود 101,91 %.

وعلى غرار السنوات السابقة، شهدت موارد الاقتراض المحصّلة نموا بمبلغ 1.719,323 م.د وبنسبة 20,02 %. ويفسّر هذا النمو بارتفاع كلّ من موارد الاقتراض الخارجي بقيمة 1.633,537 م.د وبنسبة 30,02 % وارتفاع موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 200,217 م.د ونسبة 8,21 % حدّ منه تراجع الموارد المحصّلة بعنوان الاقتراض الخارجي الموظّف بقيمة 114,431 م.د وبنسبة 16,19 % .

وبلغت حصّة موارد الاقتراض من جملة موارد العنوان الأوّل والثاني من ميزانية الدّولة 25,67 % مقابل 24,14 % في سنة 2018 و31,60 % في سنة 2017.

ويبرز الرسم البياني التالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانية (بحساب م.د) خلال الفترة 2015- 2019 :

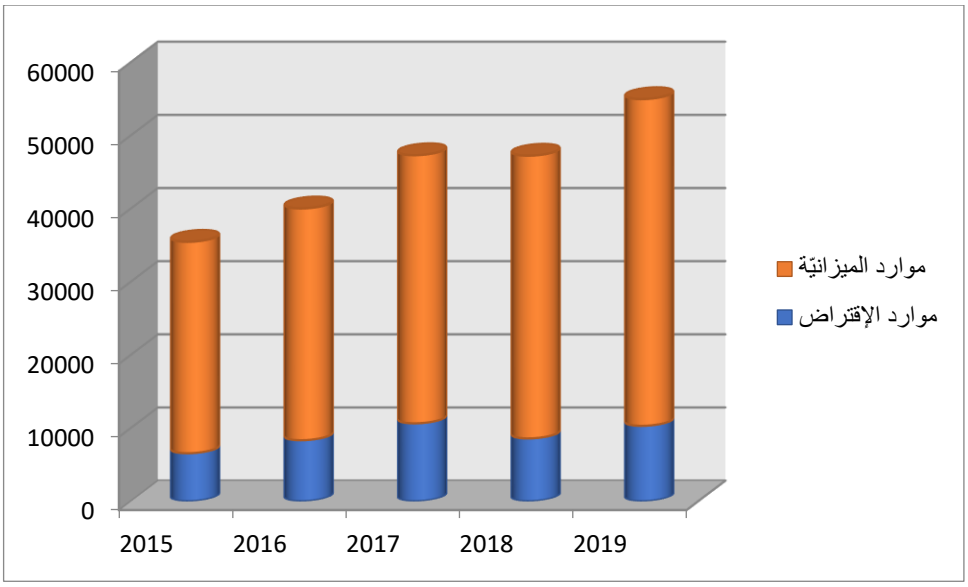

وسجل التداين الكلي للدولة (الداخلي والخارجي) في سنة 2019 تباطؤا ملحوظا لنسق نموه (1 % مقابل 14 % في سنة 2018) وتراجع التداين الكلّي للدّولة من إجمالي النـاتج المحلي ليبلغ ما نسبته 69,6 % في سنة 2019 مقابل 74,7 % في سنة 2018 و 68,6 % في سنة 2017[48].

كما شهدت سنة 2019 تراجع حصة الاقتراض الداخلي من جملة موارد ميزانية الدولة لتبلغ 25,61 % مقابل 28,41 % في التصرّف السّابق. وفي المقابل تطورت حصّة موارد الاقتراض الخارجي لتبلغ 74,4 % مقابل 71,59% في سنة 2018.

ويبرز الرسم البياني التالي تركيبة موارد الاقتراض خلال الفترة 2015-2019:

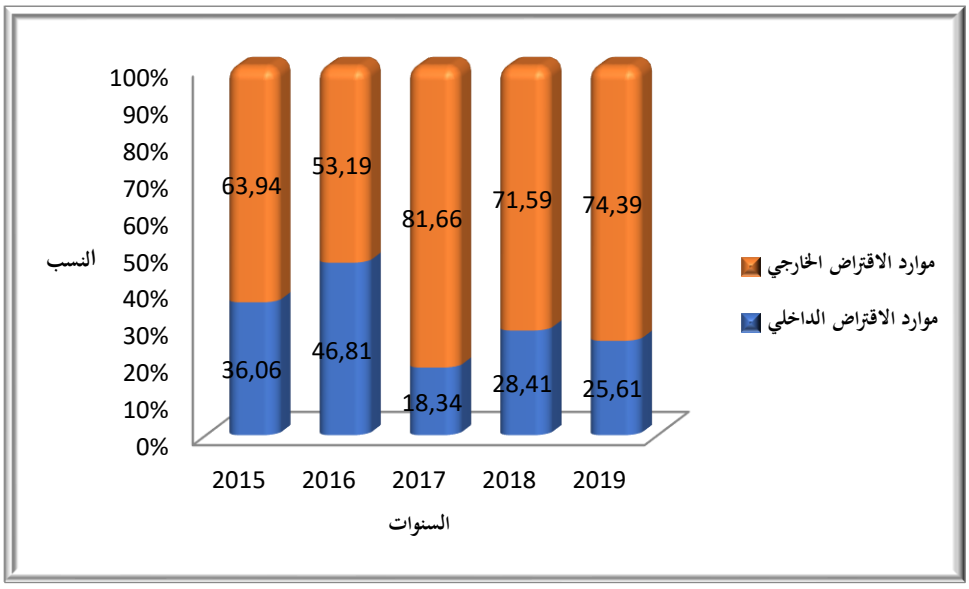

[48] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2019 ص 81.

أ – موارد الاقتراض الدّاخلي

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2019 بعنــوان موارد الاقتراض الداخلي 2.350 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 2.310 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة 2.639,526 م.د أي بزيادة بمبلغ 329,526 م.د وبنسبة 14,27 % عن التّقديرات النهائيّة. وبلغت نسبة تحصيل موارد القروض الداخلية ما نسبته 114,27 %.

وخلافا للتصرّف السابق، تدعّمت هذه المداخيل في سنة 2019 بمبلغ 200,217 م.د وبنسبة 8,21 % مقابل 486,755 م.د و24,93 % في سنة 2018. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى تحصيل موارد بعنوان الاقتراض الداخلي بالعملة بقيمة 1.188,890 م.د[49] ورقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا بقيمة 436,200 م.د حدّ منه النّقص في تحصيل موارد رقاع الخزينة القابلة للتنظير بقيمة 656,239 م.د وبنسبة 39,28 %.

ويبرز الجدول التّالي توزيع موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2018-2019:

م.د

البنـود	2018		2019		التغيّرات 2019/2018	
	المبلغ	الحصّة %	المبلغ	الحصّة %	القيمة	النسبة %
-رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	26,600	1,09	436,200	16,53	409,600	1539,85
-رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة	5,722	0,23	-	0	- 5,722	- 100
-رقاع الخزينة القابلة للتنظير	1.670,675	68,49	1.014,436	38,43	- 656,239	- 39,28
مجموع موارد رقاع الخزينة	**1.702,997**	**69,81**	**1.450,63**	**54,96**	**- 252,361**	**- 14,82**
دين داخلي بالعملة	736,312	30,19	1.188,890	45,04	452,578	61,47
جملة موارد الإقتراض الداخلي	**2.439,309**	**100**	**2.639,526**	**100**	**200,217**	**8,21**

شهدت حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير تراجعا خلال سنة 2019 من جملة موارد الاقتراض الداخلي حيث بلغت 38,43 % مقابل 68,49 % في التصرف السابق. وبلغ رصيدها الباقي للتسديد 13.341,166 م.د وهي تمثّل ما نسبته 83,14 % من مجموع رصيد الديون المتوسطة وطويلة الأمد للدولة و55,71 % من جملة الديون الداخلية للدولة الباقية للتسديد بما فيها الديون قصيرة الأمد بعنوان إيداعات الخزينة العامة للبلاد التونسية.

ب – موارد الاقتراض الخارجي

ضبط قانون المالية لسنة 2019 التقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 7.672 م.دتوزّعت بين قروض خارجية غير موظفة بمبلغ 7.103,098 م.د وقروض خارجية موظفة بمبلغ 568,902 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي

[49] القرض البنكي المجمع بالعملة الصعبة المبرم في 26 مارس 2019 بمبلغ 356 مليون أورو أي بما يعادل 1.188,890 م.د حسب التقرير المتعلق بالدين العمومي المرفق مع قانون المالية لسنة 2021، الصفحة 26.

التّخفيض فيها إلى 7.702 م.د توزعت على التوالي بين 7.033,098 م.د و668,902 م.د. وباعتبار الترفيع في موارد الاقتراض الخارجي الموظّفة بمبلغ 101,471 م.د، ارتفعت التّقديرات النهائيّة في سنة 2019 إلى 7.803,471 م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة ما قيمته 7.667,353 م.د أي بنقص قدره 136,118 م.د ونسبة انجاز قدرها 98,26 %. ومقارنة بالتصرّف السّابق، تطورت الموارد المعبأة بقيمة 1.519,106 م.د ونسبة 24,70 % مقابل تراجع بقيمة 2.547,962 م.د ونسبة 29,30 % في سنة 2018.

وبلغت الموارد المحصّلة بعنوان الاقتراض الخارجي غير الموظّف 7.075,103 م.د. وتأتّت أساسا عن طريق قرض سعودي[50] بقيمة 1.495,220 م.د. وصندوق النقد الدولي بمبلغ جملي قدره 713,035 م.د والاتحاد الأوروبي بمبلغ 484,365 م.د والبنك الإفريقي للتّنمية بمبلغ 376,732 م.د وقرض ألماني بمبلغ 332,750 م.د.

كما تمّت تعبئة موارد بمبلغ 2.265,690 م.د من السوق الماليّة العالمية عبر الإصدار الرقاعي بقيمة 700 مليون أورو في 15 جويلية 2019 يتم تسديده دفعة واحدة في سنة 2026. وإلى جانب قرض السوق المالية العالمية، تم دعم ميزانية الدولة[51] بمبلغ 4.065,700 م.د تأتّى أساسا من المقرضين متعددي الأطراف. ويبرز الجدول التالي الجهات الممولة:

م.د

الجهة المقرضة	المبلغ	الحصة %
المملكة العربية السعودية	1.495,2	36,78
الاتحاد الأوروبي	800,8	19,70
صندوق النقد الدولي	713	17,54
البنك الافريقي للتنمية	376,7	9,26
المؤسسة الألمانية للقروض من اجل اعادة الاعمار KFW	332,8	8,18
البنك الدولي	174,7	4,30
الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	172,5	4,24
المجموع	**4065,7**	**100**

وتجدر الإشارة إلى أن التراجع في حجم الموارد المحصّلة من صندوق النقد الدولي (713 م.د مقابل 2.047 م.د في التصرف السابق) يعود إلى البطء في مسار تشكيل الحكومة ممّا أعاق إجراء المراجعة السادسة من قبل هذا الصندوق في إطار برنامج ''تسهيل الصندوق الممدد '' خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2019 بخصوص القرض الممنوح سنة 2016[52] .

[50] قرض سعودي في إطار برنامج دعم الميزانية بقيمة 500 مليون دولار بتاريخ 23 جانفي2019

[51] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2019 الملحق لقانون المالية لسنة 2021

وبلغت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية في موفى سنة 2019 ما نسبته 78,57% مقابل 75,36% في التصرّف السّابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع ديون الدّولة والسحوبات المنجزة حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها[53] :

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
– القروض الثنائية	**24.955, 901**	**15.972, 245**	64,00	19,69
– القروض متعدّدة الأطراف	**41.366, 357**	**31.651, 580**	76,52	39,01
– السوق الماليّة العالمية	**25.368,689**	**25.368, 689**	100	31,27
– قروض المزودين	**140, 797**	**135, 187**	96,02	0,17
صندوق النقد الدولي	**11.433, 733**	**8.007, 337**	70,03	9,87
المجموع العامّ	**103.265, 477**	**81.135, 039**	**78,57**	**100**

وفي هذا الإطار، تؤكد محكمة المحاسبات على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقيد برزنامة تنفيذها بما يمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويجنّب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل محدودية موارد الاقتراض الداخلي وارتفاع كلفة الاقتراض من السوق العالميّة نتيجة تراجع ترتيب تونس من قبل وكالات التصنيف الدوليّة المختصّة.

كما تجدّد توصيتها بضرورة إيلاء جميع المتدخلين مزيدا من العناية بخصوص متابعة نسق سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرّفع من تحصيل موارد ميزانيّة الدّولة المقدّرة بقانون الماليّة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمجة من جهة أخرى.

III – الموارد الموظّفة لصناديق الخزينة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2019 بعنوان مقابيض صناديق الخزينة ما قيمته 1.144,675 م.د. وتم تحصيلها إلى غاية 4.509,494 م.د مقابل 4.363,799 م.د في التصرّف السّـابق (باعتبار فواضل السنة السابقة) مسجّلة بذلك زيادة قدرها 145,695 م.د ونسبتها 3,34 %. وتوزّعت هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة (90,25 %) وحسابات أموال المشاركة (9,75 %).

وتم ضبط المبلغ الجملي الذي سيتمّ خصمه من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة موارد العنوان الأوّل لميزانية الدّولة بقانون المالية لسنة 2019 بما قيمته 1.417,800 م.د تم التخفيض فيه بقانون المالية التكميلي لسنة 2019 إلى ما قدره 1.402,800 م.د، غير أنّه لم يتمّ تطبيق هذا الخصم عند تنفيذ الميزانية.

[53] ملاحق الحساب العام للسنة الماليّة لسنة 2019.

أوّلا– موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

حدّدت التقديرات النهائية لموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.009,200 م.د. وارتفعت الموارد الجملية الصافية التي تمّ تحصيلها إلى 4.069,745 م.د في سنة 2019 مقابل 2.686,154 م.د سنة 2018. وتوزّعت هذه الموارد بين المقابيض المحصّلة بعنوان السنة بمبلغ 2.310,091 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ 1.766,450 م.د مقابل مقابيض محصّلة بعنوان سنة 2018 بمبلغ 2.205,008 م.د وفوائض التصرّف السّابق بمبلغ .1.780,234 م.د.

أ – الموارد المحصّلة

بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة المحصّلة في سنة 2019 ما قدره 2.310,091 م.د. ومقارنة بسنة 2018، سجّلت هذه الموارد ارتفاعا قدره 105،083 م.د ونسبته 4،77 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 1 تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بين سنتي 2018 و2019.

وشملت الزيادة خاصة صندوق مقاومة التلوث (62,170 م.د) وصندوق تنمية قطاع المواصلات (47,167 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (29,828 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (20,727 م.د) والصندوق العامّ للتعويـض (14,964 م.د). في المقابل تراجعت موارد بعض الحسابات الأخرى على غرار صندوق التعاون بين الجماعات المحلية (- 95,282 م.د) وصندوق سلامة البيئة وحماية المحيط (- 60,944 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (- 10,071 م.د) وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب (- 6,817 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2019.

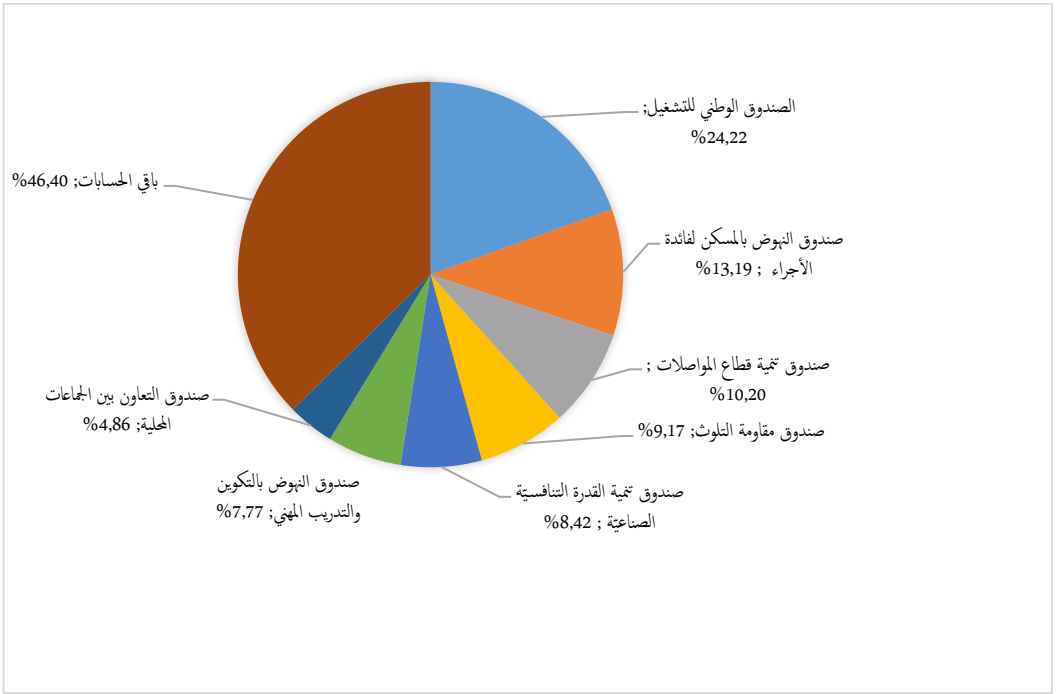

وللإشارة، فقد تمّ حذف حساب صندوق تنمية الطرقات السيارة بمقتضى الفصل 10 من قانون المالية لسنة 2019 على أن يتم تحويل بقايا موارده (6,797 م.د) إلى ميزانية الدولة غير أنه خلافا لتلك الأحكام، تم تحويل المبلغ إلى ديوان تنمية رجيم معتوق ضمن ما أُشير إليه في الحساب العام للدولة.

كما تمّ تسجيل موارد خلال سنة 2019 ضمن صندوق دعم الصحة العمومية المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2017. وتتأتّى موارد هذا الصندوق أساسا من نسبة من مردود المساهمة على بيوعات التبغ المصنّع والوقيد وورق اللّعب والبارود. وتجدر الإشارة أنّ هذا الصندوق ملم يسجّل أي مقابيض منذ إحداثه أي خلال سنتي 2017 و2018. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوانه في سنة 2019 ما قيمته 67,496 م.د، حيث نص الفصل 11 من قانون المالية لسنة 2019 على أنه يتم ضبط مجال تدخل الصندوق وطرق ومقاييس توزيع موارده بمقتضى أمر حكومي على أن يتم إصداره في أجل لا يتجاوز 31 مارس 2019.

وصدر في هذا الإطار الأمر عدد 381 لسنة 2019 المؤرخ في 17 أفريل 2019 والمتعلّق بضبط النسبة المخصصة من من مردود المساهمة على بيوعات التبغ والوقيد وورق اللعب والبارود. وحدّد تلك النسبة ب 10 %. كما صدر الأمر عدد 383 لسنة 2019 والمؤرخ في 17 أفريل 2019 والمتعلق بضبط مجالات تدخل حساب دعم الصحة العمومية وطرق ومقاييس توزيع موارده. ونصّ الفصل الأوّل منه أنّه تتمثّل مجالات تدخّل هذا الحساب في تمويل تكفّل المؤسسات العمومية للصّحّة والمستشفيات الجهوية بالخدمات الصحية المسداة لفائدة المرضى المنتفعين ببطاقات العلاج المجّاني وبطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، وبهدف دعم موارد الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب، وسّع الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2019 من مصادر تمويله و قدرت مداخيل الصندوق في قانون المالية لسنة 2019 بمبلغ 20 م.د إلا أنه وعلى مستوى الإنجاز لم تتجاوز الموارد المحصلة ما قيمته 11,123 م.د.

وعلى صعيد آخر، وعلى غرار السنوات السابقة، لوحظ أنه لم يتم ضبط تقديرات بعنوان كلّ من حساب الصندوق العامّ للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها والتي سجّلت مقابيض في سنة 2019 بلغت على التوالي 101,958 م.د و4,612 م.د و4,760 أ.د.

كما تعتبر التقديرات المتعلقة ببعض الصناديق ضعيفة مقارنة بما يتم تحصيله فعليّا علاوة على آليات تمويل تلك الصناديق على غرار الصناديق التالية:

بالمليون دينار

بيان الحسابات	تقديرات سنة 2019	إنجازات سنة 2017	إنجازات سنة 2018	إنجازات سنة 2019
حساب استعمال مصاريف المراقبة مكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,000	14,964	11,370	12,926
صندوق مقاومة التلوث	17,000	133,172	149,671	211,841
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10,000	34,732	33,485	32,974

صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74,000	164,472	187,295	194,425
صندوق تنمية المواصلات	90,000	194,675	188,399	235,566
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8,000	26,651	35,379	38,246
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38,000	261,850	274,858	304,688
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	40,000	143,101	158,728	179,455

ب – الفوائض المنقولة

بلغت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2019 ما قيمته 1.766,450 م.د مقابل 481,147 م.د في التصرف السّابق. وأفرزت سنة 2019 فوائض جملية بقيمة 3.030,799 م.د. وسجلت أهمّ الفوائض لدى الصندوق العامّ للتعويض وصندوق تنمية قطاع المواصلات وذلك على التوالي بقيمة 362,131 م.د و357,446 م.د.

ويفسّر تواصل ارتفاع الفوائض بهذا الحجم أساسا إلى عدم تناسب النفقات المنجزة على هذه الحسابات، والتي اقتصرت في سنة 2019 على ما قيمته 1.038,945 م.د، مع جملة مواردها الصافية البالغة 4.069,745 م.د. ومثّلت هذه النفقات ما نسبته 25,53 % من جملة الموارد الصافية لتلك الحسابات.

وتوزّعت الفوائض في موفّى السنوات من 2015 إلى 2019 بين مختلف الحسابات على النحو التّالي:

م.د

السنة / الحسابات	2015	2016	2017	2018	2019
الصندوق العامّ للتعويض	260,172	260,172	260,172	260,172	362,131
صندوق تنمية المواصلات	216,245	216,245	216,245	216,245	357,446
الصندوق الوطني للتشغيل	197,149	197,155	197,155	197,155	325,527
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,857	174,856	174,856	174,856	304,117
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	172,599	172,599	172,599	302,808
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	119,288	119,488	119,488	119,488	378,362
باقي الحسابات	719,237	671,838	639,719	625,935	1.002,408
الجملة	**1.859,547**	**1.812,353**	**1.780,234**	**1.766,450**	**3.032,799**

يلاحظ من خلال الجدول أن عديد الحسابات قد راكمت فوائض هامّة على مدار السنوات الأخيرة، وذلك رغم عمليات الاقتطاع التي شملتها لفائدة ميزانيّة الدّولة في السنوات السابقة.

وتدعو محكمة المحاسبات إلى العمل على الملاءمة بين موارد هذه الحسابات ونفقاتها بما يساهم في الرفع من حجم وجودة الخدمات العمومية التي يتمّ اسداؤها سنويّا عبر الحسابات الخاصة في الخزينة والمساهمة في النهوض بالقطاعات المعنية بتدخلاتها.

ثانيا – موارد حسابات أموال المشاركة

ارتفع حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2019 إلى ما قيمته 439،749 م.د مقابل 378,558 م.د في سنة 2018. وتوزعت هذه المداخيل بين الموارد المحصّلة خلال السنة (135،475 م.د) والفوائض المنقولة (304,274 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصّلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 30،81 % مقابل 11,59 % في سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ قانون الماليّة لا يتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وتقتصر بالتّالي رقابة السلطة التّشريعية لهذه الحسابات بمناسبة المصادقة على قانون غلق الميزانيّة الذي يتمّ في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعليّة وبالتّالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التّسوية.

أ– الموارد المحصّلة

بلغت الموارد المحصّلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2019 ما قدره 135،475 م.د مقابل 43،881 م.د في سنة 2018 مسجّلة زيادة بمبلغ 91,594 م.د. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 3 تطوّر موارد حسابات أموال المشاركة بين سنتي 2018 و2019.

وسجّلت أهمّ الزّيادات لدى حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 (57،284 م.د.) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (25،376 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (8،622 م.د).

وشمل تراجع المقابيض أساسا حساب إنجاز منشآت مائية مختلفة (– 2,466 م.د) وحساب الحد من الفقر تطاوين هبات (– 2,448 م.د) وحساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل (– 2,239 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (– 1,956 م.د).

كما تبيّن أنّ 21 حسابا لم يسجّلوا أي عملية مقابيض أو دفوعات طيلة السنوات السبع الأخيرة حيث يرتفع مجموع أرصدتها إلى 7،574 م.د كما يبيّنه الملحق عدد 4.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى النظر في مآل تلك الحسابات وفي الأرصدة المتوفرة بها وتوصيها بإلغاء هذه الحسابات وتحويل أرصدتها إلى ميزانية الدّولة وذلك تطبيقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرّخ في 13 فيفري 2019.

ب– الفوائض المنقولة

تراجعت الفوائض المنقولة إلى تصرّف 2019 مقارنة بالتصرف السابق لتبلغ 304،274 م.د مقابل 334,676 م.د في 2018. وفي موفّى سنة 2019، بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها إلى تصرف سنة 2020 ما قيمته 351،435 م.د.

وتعلقت هذه الفوائض أساسا بحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (67،344 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوّات الأمن الداخلي (58،478 م.د) وحساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 (35،621 م.د) وحساب القروض الجامعية (22،533 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (18،080 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2019:

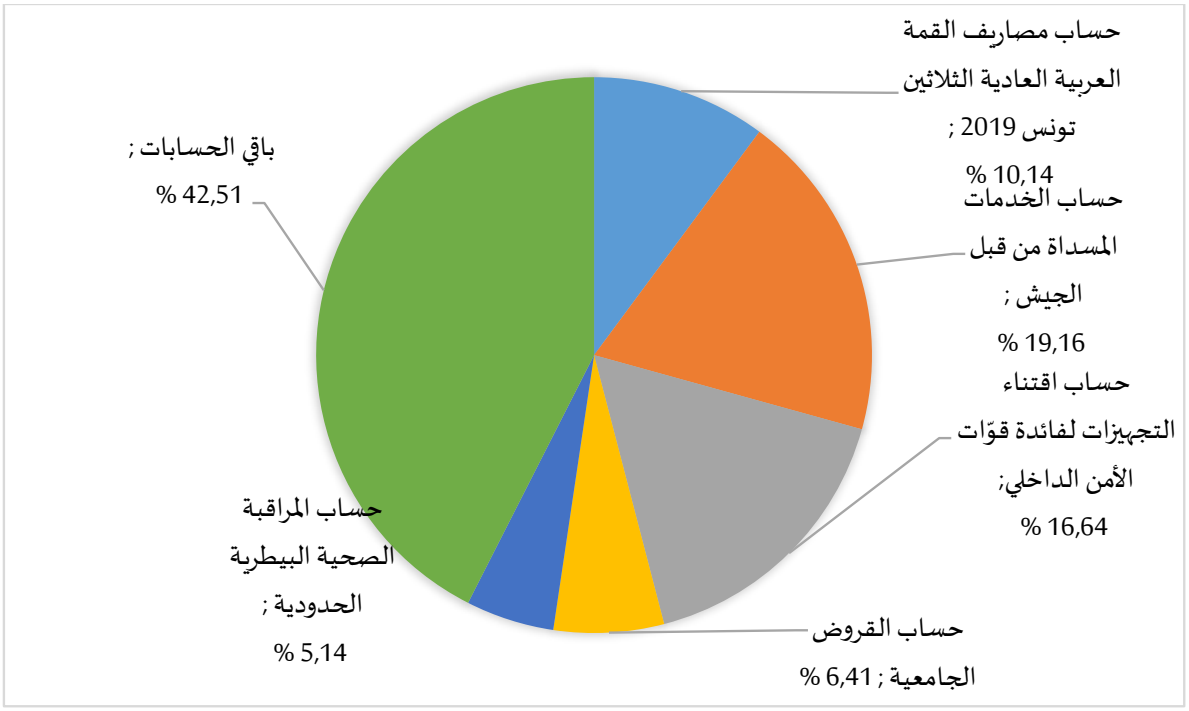

القسم الثاني– موارد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

ارتفع عدد المؤسّسات الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّول في سنة 2019 إلى 2597 مقابل 2524 في سنة 2018. نتجت أساسا عن إحداث مؤسسات جديدة تحت إشراف وزارة الشباب والرياضة (27 مؤسسة جديدة) ووزارة الشؤون الثقافية (36 مؤسسة جديدة).

وتحفّظت محكمة المحاسبات في إطار تصريحها بمطابقة حسابات الدولة لسنة 2018 حول صحّة نقل رصيد فواضل المقابيض عن النفقات بالنسبة للعنوان الثاني من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة من تصرّف سنة 2017 إلى تصرّف سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مصالح وزارة المالية تولّت تعديل حجم الفواضل المنقولة من سنة 2017 إلى سنة 2018 في مستوى العنوان الثاني من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة من 206,476 م.د إلى 228,060 م.د. ويعود ذلك إلى أنّه لم يتمّ احتساب فواضل مؤسسات التأهيل الاجتماعي ومؤسسات البحث التابعة لوزارة العدل والبالغ مجموعها 21,991 م.د.

وتمّ، بعنوان سنة 2018، أيضا العدول عن احتساب، معطيات تتعلّق بمؤسسة لا تكتسي الصبغة الإدارية وهي مركز البحوث العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.

وتمّ تعديل هذه المعطيات وإدراج التعديلات بالجداول الملحقة بالحساب العام وبمشاريع مراسيم غلق الميزانية لسنوات 2017 و2018 و2019 والتي وافتنا بها مصالح وزارة المالية بتاريخ 22 ديسمبر 2021.

وأثّرت هذه التعديلات بدورها على فواضل سنة 2018 المنقولة إلى سنة 2019 في مستوى العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات لتصبح قيمتها الجملية 221,284 م.د عوضا عن 207,492 م.د كما تمّ إدراجه ضمن تقرير غلق ميزانية سنة 2018.

وبإعتماد المعطيات المعدّلة، حققت المؤسّسات العمومية خلال تصرف سنة 2019 موارد جملية بإعتبار فواضل السنة السابقة قدرها 2.145,523 م.د مقابل 2.026,404 م.د في سنة 2018، مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 119,119 م.د ونسبته 5,88 %.

I– موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية المتعلّقة بموارد العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة ما قيمته 1.616,425 م.د في سنة 2019. مسجلة بذلك نموّا بقيمة 133,673 م.د وبنسبة 9,02 % مقارنة بالتصرف السابق (1.482,752 م.د). ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 5 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسّسات في سنة 2019.

ونتج ارتفاع تقديرات موارد العنوان الأوّل أساسا عن ارتفاع في موارد عدة مؤسسات خاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الصحّة (64,779 + م.د ؛ 11,38%+) ووزارة التربية (46,700 + م.د ؛ 30,49%+) ووزارة الدفاع الوطني (9,388 + م.د ؛ 48,05%+).

وحدّ من هذا الارتفاع أساسًا تقلّص موارد عدد من المؤسسات خاصة تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الشؤون الثقافية (3,082 - م.د ؛ 7,15- %) ووزارة الشباب والرياضة (2,015 - م.د ؛ 5,25- %) ووزارة السياحة والصناعات التقليدية (0,377 - م.د ؛ 9,28- %).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2019 حسب وزارات الإشراف:

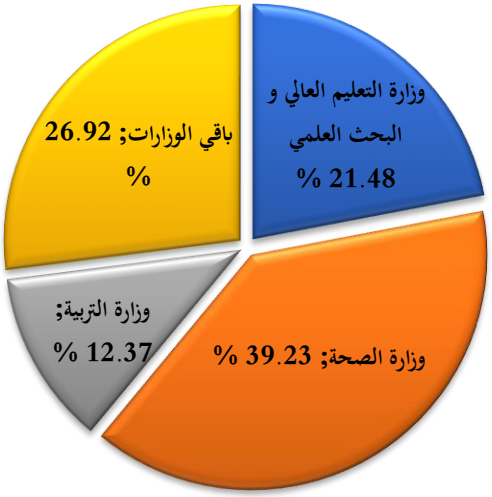

وعلى صعيد الإنجاز، توزعت موارد المؤسّسات العموميّة في سنة 2019، بين مواردها الذاتية بمبلغ 668,913 م.د ومنح مسندة لها من ميزانيّة الدّولة بمبلغ 720,369 م.د. واستقرت حصّة الموارد الذاتية في حدود 48,15 %. وحافظت وزارات الصحّة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في سنة 2019 على الحصّة الأوفر ضمن موارد العنوان الأول وذلك بمبلغ 990,693 م.د وبنسبة 71,31 %.

وبلغت موارد العنوان الأوّل للمؤسسات التابعة لوزارة الصحّة 485,130 م.د ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي 320,338 م.د ولوزارة التربية 185,225 م.د.

II – موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 756,241 م.د في سنة 2019 مقابل 733,388 م.د في سنة 2018 أي بارتفاع قدره 22,853 م.د ونسبته 3,12 %.

وتوزّعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصّلة خلال السنة بمبلغ 534,957 م.د والفوائض المنقولة من التصرّف السّابق بمبلغ 221,284 م.د.

أوّلا – الموارد المحصّلة خلال السنة

ارتفعت المواد المحصّلة في سنة 2019 بما قيمته 29,629 م.د مقارنة بالتصرّف السابق. وتابعت كل من المؤسّسات التّابعة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي على النصيب الأكبر من الموارد المحصّلة على التوالي بنسبة 54,07 % و 26,33 % و 11,22 % من الموارد المحصّلة في سنة 2019 مقابل نسبة 58,12 % و 27,43 % و 6,93 % في سنة 2018.

وشهد الإرتفاع في الموارد المحصلة أساسًا المؤسّسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (25,103 م.د ؛ 84,43 %) ولوزارة الصحة (11,722 م.د ؛ 39,56 %) ولوزارة العدل (4,251 م.د ؛ 14,35 %). وحدّ من هذا الإرتفاع تراجع الموارد المحصلة لبعض المؤسّسات التابعة لوزارة أملاك الدّولة والشؤون العقارية (11,585 - م.د ؛ 39,10- %)، ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (4,421 - م.د ؛ 14,92- %)، ووزارة الشؤون الثقافية (1,076 - م.د ؛ 3,63- %).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2019 حسب وزارات الإشراف:

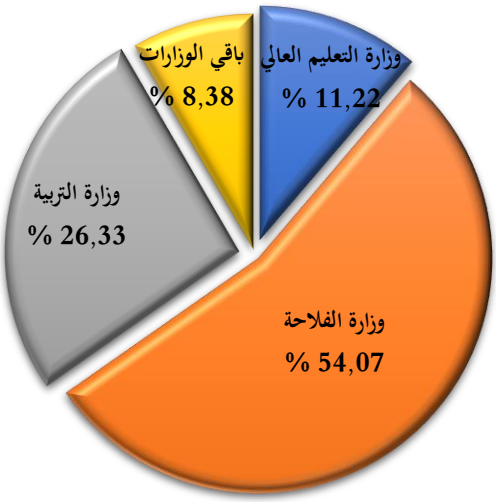

كما يبرز الجدول بالملحق عدد 6 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة والمحصّلة بين سنتي 2019 و2018.

ثانيا – الفواضل المنقولة من التصرّف السّابق

أفرز تصرّف سنة 2019 تسجيل فواضل في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني بمبلغ 221,938 م.د مقابل 221,284 م.د في التصرّف السابق. وبلغت حصّة الفواضل سنة 2019 ما نسبته 29,35 % من جملة موارد العنوان الثاني. وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسّسات التّابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 96,297 م.د وبنسبة (43,38 %[54]) ولوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 54,307 م.د وبنسبة (24,47 %) ولوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (12,79 %).

[54] من جملة الفواضل المسجلة.

القسم الثالث– موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 206,202 م.د في سنة 2019 مقابل 189,887 م.د في التصرّف السّابق أي بارتفاع بنسبة 8,59 %. وبعد تنقيح هذه الاعتمادات الأولية بلغت التقديرات النهائيّة 217,180 م.د وتمّ تحقيقها كاملة مقابل 194,829 م.د في سنة 2018.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني لموارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج ما مجموعه 10,928 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 4,513 م.د وفواضل منقولة قدرها 6,415 م.د.

القسم الثالث– موارد الصناديق الخاصة

تحدث الصناديق الخاصّة بمقتضى قانون المالية بغاية تمويل التدخلات في قطاعات معينة، حيث ترصد لفائدتها اعتمادات من ميزانية الدّولة بالإضافة إلى المبالغ التي يتّم استرجاعها أو التي يمكن توظيفها لفائدتها.

وحسب المعطيات الواردة بالحساب العام للدولة، شهدت موارد الصناديق الخاصة ارتفاعًا في سنة 2019 قدره 159,583 م.د، حيث بلغت 826,918 م.د مقابل 667,335 م.د، أي بنسبة تطور تساوي 23,91%.

وتوزعت جملة الموارد بين الأرصدة المنقولة من السنة السابقة (332,920 م.د) ومنحة الدولة (186,395 م.د) والموارد الذاتية (307,603 م.د).

ويبين الرسم البياني التالي تطور كل عنصر من عناصر موارد الصناديق الخاصّة بوحدة المليون دينار بين سنتي 2018 و2019:

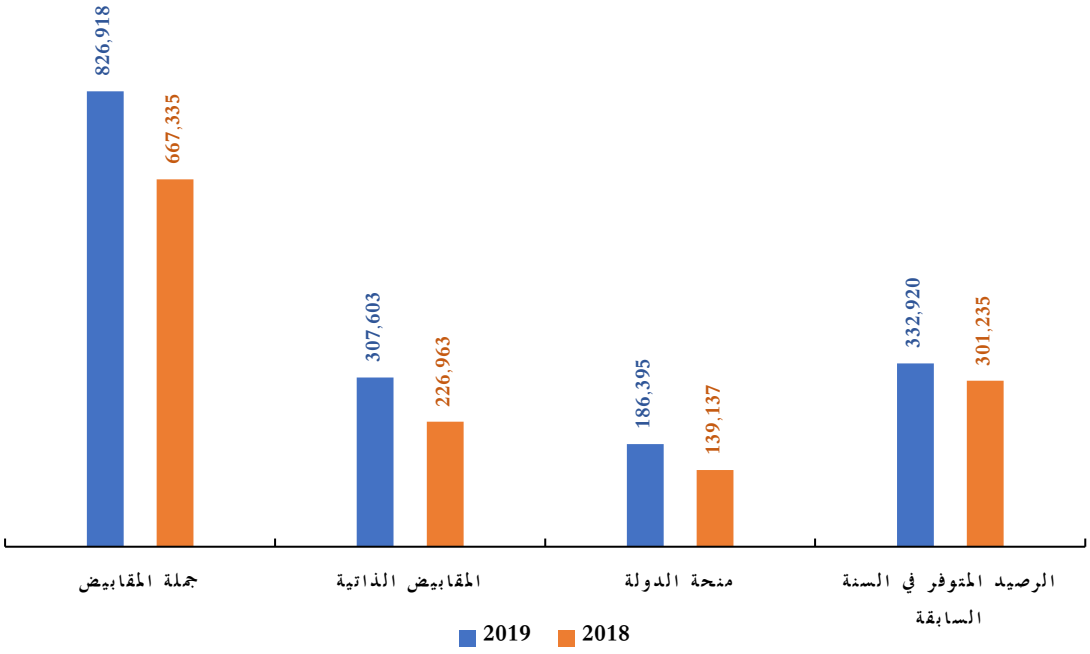

وإن الإرتفاع الذي عرفته موارد الصناديق الخاصة في سنة 2019 قطع مع الإنخفاض المسجل بين سنتي 2018 و2017 حيث شهدت هذه الموارد نقص بمبلغ مقابل 41,644 م.د، أي بنسبة قدرها 5,87 - %.

وشمل الإرتفاع أساسا الحســاب المركزي (+ 56,107 م.د) الصندوق الوطني للضمان (+ 54,482 م.د) وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية (+ 36,667 م.د) وصندوق ضمــان المؤمّن لهم (+ 16,671 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (+ 15,934 م.د). أمّـا التراجــع، فقد تعلّق بالصندوق الخاص بالتنميّة الفلاحية والصيد البحري (- 10,408 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (- 6,183 م.د). ويبين الجدول التالي توزيع المقابيض ومستوى الإنفاق لمختلف الصناديق الخاصّة خلال سنة 2019:

بالدينار

البيانات	الرصيد المتوفر في 31-12-2018	المقابيض			النفقات المنجزة	الرصيد المتوفر في 31-12-2019
		منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
الصندوق الوطني للضمان (1)	499 322 588	0	57 625 098	556 947 686	4 725 354	552 222 332
صندوق تغطية مخاطر الصرف (2)	-368 555 472	0	195 659 154	-172 896 318	189 102 452	-361 998 770
صندوق ضمان المؤمن لهم	58 897 710	0	21 667 771	80 565 481	26 039 639	54 525 842
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (3)	21 388 873	0	15 934 901	37 323 774	29 500 000	7 823 775
صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية (3)	11 125 254	60 000 000	3 803 496	74 928 751	40 888 637	34 040 113
الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية و الصيد البحري (4)	25 414 571	7 500 000	4 223 384	37 137 955	26 395 955	10 742 000
صندوق النهوض بقطاع الزيتون (4)	919 000	0	1 619	920 619	737 619	183 000
الحساب المركزي (4)	31 799 000	112 363 870	4 245 480	148 408 350	126 995 350	21 413 000
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية (5)	32 608 634	6 531 095	4 441 811	43 581 540	4 893 351	38 688 189
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20 000 000	0	0,000	20 000 000	0	20 000 000
الجملة	**332 920 159**	**186 394 965**	**307 602 714**	**826 917 838**	**449 278 357**	**377 639 481**

(1) المصدر : معطيات الشركة التونسية للضمان التي تتصرف في الصندوق.

(2) حسب تقرير مراقب حسابات الصندوق والوارد من شركة الإعادة التونسية.

(3) حسب المعطيات المحاسبية المستقاة من البنك المركزي التونسي.

(4) المصدر: معطيات البنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن.

(5) المصدر: معطيات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و معطيات الشركة التونسية للضمان التي تتصرف في الية الضمان.

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانيّة الدّولة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة

تغطّي التّحاليل المتعلّقة بتكاليف ميزانيّة الدّولة لسنة 2019 العنوانين الأوّل والثّاني وصناديق الخزينة وميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدّبلوماسية والقنصليّة بالخارج والصناديق الخاصّة.

القسم الأوّل – تكاليف ميزانيّة الدّولة

بلغت التقديرات الأوّلية المتعلقة بنفقات ميزانية الدولة لسنة 2019 ما جملته 40.741 م.د مقابل 35.851 م.د في التصرف السابق أي بتطور قدره 4.890 م.د ونسبته 13,64 %. وتعلقت الاعتمادات بنفقات التصرف (25.075,800 م.د) ونفقات التنمية (5.349 م.د) وخدمة الدين (9.307 م.د) والحسابات الخاصّة في الخزينة (1.009,200 م.د).

وتمّ الترفيع في هذه الاعتمادات بموجب قانون المالية التّكميلي لتبلغ 43.021 م.د أي بزيادة قدرها 2.280 م.د ونسبتها 5,60 % مقارنة بالتقديرات الأولية. كما تمّ التّرفيع في الاعتمادات المتعلقة بنفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بما قيمته 101,470 م.د[55].

وباحتساب مبلغ 135,475 م.د الذي يمثل الاعتمادات المفتوحة خلال السّنة بعنوان حسابات أموال المشاركة، تصل التقديرات النهائيّة المرصودة لنفقات ميزانية الدّولة لسنة 2019 إلى ما جملته 43.257,945 م.د مقابل 37.962,625 م.د في التصرّف السّابق مسجّلة زيادة قدرها 5.295,320 م.د ونسبتها 13,95 % مقابل تطور قدره 3.319,344 م.د ونسبته 9,58 % في سنة 2018.

وتأتى التطور في تقديرات 2019 أساسا من الزّيادة في اعتمادات كلّ من العنوان الأوّل (+ 3.549,600 م.د) والعنوان الثاني (+1.461,726 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّ العدد الجملي للوزارات التي قامت بتقديم ميزانياتها حسب البرامج بلغ 25 وزارة خلال سنة 2019 وذلك على إثر اعتماد كلّ من رئاسة الحكومة ووزارة الدفاع الوطني لهذع الطريقة. وفي المقابل مازالت ميزانيات كلّ من مجلس نواب الشعب ورئاسة الجمهورية والمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية والهيئة العليا المستقلّة للانتخابات تعتمد شكل ميزانية الوسائل.

وعلى مستوى الإنجاز، ارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2019 إلى 42.350,389 م.د مقابل 37.447,486 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 4.902,903 م.د ونسبتها 13,09 %. ومقارنة بالاعتمادات النهائية، بلغت نفقات سنة 2019 نسبة إنجاز قدرها 97,90 % مقابل 98,64% في سنة 2018.

[55] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في29 جوان 2020 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2019.

وأفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2019 اعتمادات متبقية بلغت جملتها 907,557 م.د توزعت بين العنوان الأوّل (568,802 م.د) والعنوان الثّاني (321,338 م.د) وحسابات أموال المشاركة (47,162 م.د) أمّا بالنسبة للحسابات الخاصّة في الخزينة فقد شهدت تجاوزا للاعتمادات المفتوحة بما قيمته 29,745 م.د.

وفي خصوص عمليّات الخزينة، فقد تضمّن حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2019 بقايا للتسوية بعنوان تسبقات أسندت على عمليات الميزانيّة يفوق مجموعها 777,857 م.د منها مبلغ 614,877 م.د تعلّق بالعنوان الأوّل ومبلغ 103,418 م.د تعلّق بالعنوان الثاني من الميزانيّة إضافة إلى مبلغ 59,562 م.د تعلّق بتسديد الدّين العمومي.

وتجدر الإشارة إلى أن التسبقات غير المسواة في موفى سنة 2018 بلغت 709,446م.د وهو ما يعكس التعويل المتزايد على متوفرات الخزينة لتمويل ميزانيّة الدّولة.

ويتنافى هذا التصرف مع أحكام الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه "لا يمكن الترخيص في منح أي تسبقة على مصاريف تدفع عادة من ميزانية الدولة....إلا إذا كانت ممنوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية ولم تستعمل بعد...وتسوى هذه التسبقة في الأجل المحدد بالقوانين والتراتيب الخاصة بها وإلا في بحر التسعة أشهر الموالية لمنحها...".

كما أنه من شأنه أن يحجب تجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بعنوان سنة 2019 في مستوى البنود المعنية بتلك التسبقات وذلك في حدود المبالغ المسندة خلال السّنة وغير المسواة إلى غاية 31 ديسمبر منها.

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت نفقات التصرّف بالحصّة الأكبر من نفقات الميزانيّة لسنة 2019 وذلك بمبلغ 26.140,373 م.د وهو ما يمثّل حصّة قدرها 61,72 % (مقابل 62,49 % في التصرف السابق)، تليها نفقات خدمة الدين العمومي بمبلغ 9.852,926 م.د وحصّتها 23,27 % (مقابل 20,94 % في التصرف السابق) فيما تواصل تقلّصت حصّة نفقات التّنمية (5.229,831 م.د) لتبلغ 12,35 % مقابل على التوالي 13,92 % و14,95 % في سنتي 2018 و2017.

ويبرز الرسم الموالي تطوّر كلّ من نفقات التنمية ونفقات التصرف ونفقات كامل الميزانية خلال االفترة 2015-2019:

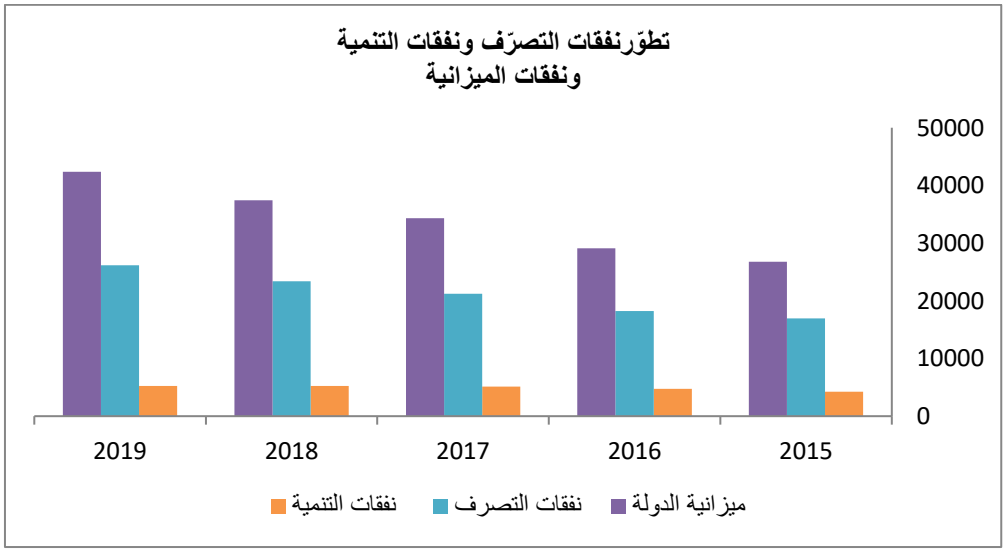

وعلى عكس نفقات التصرف، لم تشهد نفقات التنمية تطورا بنفس نسق تطور نفقات كامل الميزانية وهو ما أدى إلى تراجع مستمر لحصتها ضمن نفقات الميزانية من سنة 2015 إلى سنة 2019.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات أجزاء الميزانيّة خلال السنوات من 2015 إلى 2019:

م.د

السنة / البيانات	2015	2016	2017	2018	2019	التغيّرات2018/2019	
						القيمة	النسبة%
– نفقات التصرّف	16.964,578	18.214,518	21.237,640	23.400,099	26.140,373	2.740,274	11,71
– نفقات التنمية	4.239,658	4.763,412	5.125,717	5.212,406	5.229,831	17,425	0,33
– خدمة الدّين العمومي	4.761,895	5.304,148	7.086,325	7.840,993	9.852,926	2.011,933	25,66
– صناديق الخزينة	805,002	801,561	838,481	993,988	1.127,258	133,270	13,41
الجملة	**26.771,133**	**29.083,639**	**34.288,163**	**37.447,486**	**42.350,388**	**4.902,903**	**13,09**
الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)[56]	84.656,200	90.350,400	96.660,100	105.535,000	113.848,000	8.313,000	7,88
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	**31,62**	**32,19**	**35,47**	**35,48**	**37,20**	–	–

وشهدت نفقات ميزانية سنة 2019 هيكلة تميّزت بأهمية حجم نفقات العنوان الأوّل (29.372,998 م.د) والعنوان الثّاني (11.850,132 م.د) وصناديق الخزينة (1.127,258 م.د). وفيما يلي تحليل لتطوّر أجزاء هذه العناوين.

I– نفقات العنوان الأوّل

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 رصد اعتمادات جمليّة بعنوان نفقات العنوان الأوّل من الميزانية في حدود 28.212,800 م.د، وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ ما قدره 29.941,800 م.د أي بزيادة قدرها 1.729,000 م.د ونسبتها 6,13 %.

ومقارنة بالاعتمادات النهائية لسنة 2018، تطوّرت تقديرات العنوان الأوّل في سنة 2019 بمبلغ قدره 3.549,6 م.د ونسبته 13,45 %.

وعلى مستوى الإنجازات، تمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 29.372,998 م.د مسجّلة بذلك تطوّرا بمبلغ 3.217,906 م.د وبنسبة 12,30 % مقارنة بالتصرف السابق. وبلغ استهلاك الاعتمادات النهائية ما نسبته 98,10 % مقابل 99,10 % في سنة 2018 و 99,55 % في سنة 2017.

[56] تقارير البنك المركزي خلال الفترة 2014-2019

وأدّى تنفيذ العنوان الأوّل من الميزانيّة إلى فواضل اعتمادات بمبلغ 568,802 م.د منها 453,770 م.د تتعلّق بالتّأجير العمومي.

وتأتت الزيادة في نفقات العنوان الأول لسنة 2019 من تطوّر كل من نفقات التصرف (+2.740,274 م.د) وفوائد الدّين العمومي (+ 477,631 م.د).

ومثلت نفقات العنوان الأوّل لسنة 2019 ما نسبته 25,80 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 24,78 % في التصرف السابق كما بلغت حصّتها من الموارد الذاتية ما نسبته 85,50 % مقابل 87,03 % في التصرّف السابق.

وتشمل التّحاليل التّالية الاعتمادات المفتوحة بمقتضى قانون المالية بخصوص نفقات العنوان الأوّل من ميزانيّة الدّولة لسنة 2019 والاعتمادات التكميلية والتنقيحات المدخلة عليها خلال السّنة ومتابعة تطوّر الاعتمادات المأمور بصرفها المتعلقة بها.

أوّلا– الاعتمادات المفتوحة

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 رصد الاعتمادات المتعلقة بنفقات العنوان الأوّل في حدود 28.212,800 م.د وتم الترفيع فيها بمبلغ 1.729 م.د بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 29.941,800 م.د مقابل 26.392,200 م.د في سنة 2018.

وشمل الترفيع كل من الاعتمادات المرصودة لفائدة التّدخل العمومي (+814 م.د) والتأجير العمومي (+ 649 م.د) ووسائل المصالح (+ 200 م.د) وفوائد الدين العمومي (116 م.د) ، وفي المقابل تم التخفيض في الاعتمادات المفتوحة بعنوان النفقات الطارئة (– 50 م.د).

وتم بموجب إجراءات ترتيبية[57] إدخال تعديلات أخرى تمثلت أولا في توزيع الإعتمادات المرسمة بباب النفقات الطارئة وغير الموزّعة على مختلف أقسام نفقات التصرف، وثانيا في تحويل الإعتمادات بين الأقسام والفصول.

فعلى المستوى الأوّل، بلغ حجم الاعتمادات المرسمة بباب نفقات التصرف الطارئة ما قدره 443,800 م.د مقابل 454,200 م.د في سنة 2018 ، وتمّ توزيعها بصفة شبه كلّية أي بنسبة 99,99 % مقابل 99,97 % في التصرف السابق.

وعلى غرار السنة الفارطة، استأثر قسم التّدخل العمومي بالنصيب الأوفر من الاعتمادات التكميلية وذلك بمبلغ 208,468 م.د وبنسبة 46,97 % مقابل 46,65 % في التصرّف السّابق يليه قسم وسائل المصالح باعتمادات تكميلية قدرها 164,462 م.د وهو ما يمثّل نسبة 37,06 % مقابل 36,51 % في التصرّف السّابق.

[57]– أمر حكومي عدد 413 لسنة 2020 مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد إعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم و من فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2019.

كما تواصل تخصيص قسط من الاعتمادات التكميلية لفائدة التأجير العمومي وذلك رغم انتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء. وبلغت هذه الحصّة ما قدره 70,869 م.د وما نسبته 15,97 % مقابل على التوالي 165,800 م.د و 36,51 % في سنة 2018.

وتؤكد محكمة المحاسبات ملاحظتها حول مدى وجاهة تخصيص جزء من الاعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة لفائدة التأجير العمومي وذلك رغم انتفاء الصبغة الطارئة لهذا الصنف من الأعباء. في المقابل، تمّ تسجيل فواضل في الاعتمادات المفتوحة بباب نفقات التأجير العمومي بمبلغ 453,770 م.د.

وتوصي محكمة المحاسبات بضرورة تحديد تقديرات دقيقة في خصوص حاجيات الوزارات من اعتمادات التأجير بما يحول دون اللجوء إلى اعتمادات النفقات الطارئة من جهة و بما يضفي أكثر دقّة على أجزاء الميزانية.

وعلى صعيد أبواب الميزانيّة، فقد عادت الحصة الأوفر من الإعتمادات التكميلية من باب النفقات الطارئة إلى وزارة الصحة وذلك بمبلغ 86,536 م.د ونسبة 19,50 % وخصص منها مبلغ 64,40 م.د لفائدة قسم وسائل المصالح، كما استأثرت وزارة التربية باعتمادات تكميلية قدرها 68,814 م.د منها 60,46 م.د بعنوان التّدخل العمومي، تليها وزارة الماليّة بمبلغ 50,137 م.د خصص منها 36,395 م.د لفائدة وسائل المصالح. ويبيّن الملحق عدد 7 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام في سنة 2019.

وعلى مستوى ثان، تواصل ارتفاع حجم الاعتمادات التي تمّ تحويلها من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2019، لتبلغ ما جملته 85,713 م.د مقابل على التوالي 73,634 م.د و59,497 م.د في سنتي 2018 و2017. ومقارنة بالاعتمادات النهائيّة لنفقات العنوان الأول لسنة 2019 مثّلت هذه التحويلات ما نسبته 0,29 %.

ونتج عن هذه التّحويلات زيادة صافية في اعتمادات قسم وسائل المصالح قدرها 14,145 م.د وفي قسم التدخل العمومي زيادة قدرها 2,957 م.د مقابل تقلّص صاف للاعتمادات المخصّصة لقسم التأجير العمومي بما قيمته 17,102 م.د. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 8 الاعتمادات المحوّلة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل في سنة 2019.

ويبرز الجدول الموالي توزيع الإعتمادات النهائيّة بين أقسام العنوان الأوّل في سنة 2019 ومقارنتها باعتمادات سنة 2018:

بالدّينار

الأقسام	الاعتمادات	الاعتمادات المفتوحة بقانون الماليّة	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات التكميليّة	التحويلات		الاعتمادات النهائيّة		التغيّرات 2018/2019	
					+	-	2018	2019	القيمة	النسبة %
I	-التأجير العمومي	16 516 000 000	17 165 000 000	70 869 025	50 762 326	67 864 513	14 975 907 020	17 218 766 838	2 242 859 818	14,98
II	-وسائل المصالح	1 254 000 000	1 454 000 000	164 462 116	30 186 947	16 041 413	1 229 030 817	1 632 607 650	403 576 833	32,84
III	-التدخّل العمومي	6 812 000 000	7 626 000 000	208 467 958	4 763 436	1 806 783	7 432 114 162	7 837 424 611	405 310 449	5,45
VI	-نفقات التصرّف الطارئة	493 800 000	443 800 000	-443 799 099	0	0	148 001	901	-147 100	99,39-
	نفقات التصرّف	**25 075 800 000**	**26 688 800 000**	**0**	**85 712 709**	**85 712 709**	**23 637 200 000**	26 688 800 000	**3 051 600 000**	**12,91**
V	**فوائد الدّين العمومي**	**3 137 000 000**	**3 253 000 000**	**0**			**2 755 000 000**	**3 253 000 000**	**498 000 000**	**18,08**
	المجموع	**28 212 800 000**	**29 941 800 000**	**0**	**85 712 709**	**85 712 709**	**26 392 200 000**	**29 941 800 000**	**3 549 600 000**	**13,45**

ومقارنة بالتصرّف السابق، تطوّرت قيمة الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل بمبلغ 3.549,600 م.د تأتّت من تطوّر كلّ من الاعتمادات المرصودة لأقسام التّأجير العمومي (+ 2.242,860 م.د) و وفوائد الدّين العمومي (+ 498 م.د) والتدخّل العمومي (405,311 م.د) ووسائل المصالح (+ 403,577 م.د) حدّ منها نقص في اعتمادات نفقات التصرّف الطارئة في حدود 0,148 م.د.

وعلى صعيد أبواب الميزانية، سجّلت أهم الزيادات لدى كلّ من وزارة التربية (+ 967,499 م.د) ووزارة الدفاع (+ 512,287 م.د) ووزارة الداخلية (+ 436,510 م.د) ووزارة الصحّة (+ 211,771 م.د). وفي المقابل سجّل تراجع أساسا لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (–159,227 م.د).

ويبرز الملحق عدد 9 تطوّر اعتمادات العنوان الأوّل لسنة 2019 حسب مختلف أبواب الميزانيّة.

ثانيا– الاعتمادات المأمور بصرفها

بلغت في سنة 2019 الاعتمادات المأمور بصرفها من ميزانيّة العنوان الأوّل ما جملته 29.372,998 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات النهائيّة قدرها 98,10 % مقابل 99,10 % في السّنة السّابقة. وأفرز تنفيذ الميزانية عن فواضل اعتمادات بمبلغ 568,802 م.د وتوزعت بين أقسام التأجير العمومي (453,770 م.د) ووسائل المصالح (26,272 م.د) والتدخّل العمومي (68,384 م.د) ونفقات التصرف الطارئة (0,001 م.د) وفوائد الدّين العمومي (20,375 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، شملت هذه الفواضل خاصة وزارة الداخلية (150,796 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (135,273 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (57,626 م.د) علما بأن هذه الوزارات انتفعت باعتمادات تكميلية قدرها على التوالي 41,216 م.د و44,381 م.د و10,983 م.د بما يعكس نقص في دقّة ضبط التقديرات في مستوى مكونات ميزانية الوزارات المذكورة. كما سجّلت فواضل اعتمادات بكلّ من وزارة شؤون الشباب والرياضة بمبلغ 53,552 م.د ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 46,779 م.د.

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، شهدت نفقات العنوان الأوّل خلال سنة 2019 ارتفاعا بما جملته 3.217,906 م.د ونسبته 12,30 % مقابل ارتفاع بمبلغ 2.666,021 م.د وبنسبة 11,35 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة للعنوان الأوّل في سنة 2019 والاعتمادات المأمور بصرفها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2018 :

م.د

البيان	الاعتمادات النهائية 2019	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2019/2018	
		تصرف 2018		تصرف 2019			
		القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
نفقات التصرف	**26.688,800**	**23.400,099**	**89,47**	**26.140,373**	**88,99**	**2.740,274**	**11,71**
التأجير العمومي	17.218,767	14.774,632	56,49	16.764,997	57,08	1.990,365	13,47
وسائل المصالح	1.632,608	1.208,082	4,62	1.606,336	5,47	398,254	32,97

التدخّل العمومي	7.837,424	7.417,385	28,36	7.769,040	26,45	351,655	4,74
نفقات التصرّف الطارئة	0,001	-	-	-	-	-	-
فوائد الدين العمومي	**3.253,000**	**2.754,993**	**10,53**	**3.232,625**	**11,01**	**477,631**	**17,34**
الجملة	**29.941,800**	**26.155,092**	**100**	**29.372,998**	**100**	**3.217,906**	**12,30**

ويتضح من الجدول، أن كلّ أقسام النفقات المتعلقة بالعنوان الأوّل خلال سنة 2019، شهدت ارتفاعا في الاعتمادات المأمور بصرفها مقارنة بالتصرّف السابق، وتعلّقت الزيادة بكلّ من قسم التأجير العمومي (1.990,365 م.د) وفوائد الدّين العمومي (477,631 م.د) ووسائل المصالح (398,254 م.د) والتدخّل العمومي (351,655 م.د)

وعلى مستوى أبواب الميزانية، سجّلت أهمّ الزّيـادات لدى كلّ من وزارة التربية (+966,466 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+391,066 م.د) ووزارة الداخلية (+ 371,413 م.د) ووزارة الصحة (+ 206,600 م.د) ووزارة الماليّة (+ 130,089 م.د) وفي المقابل سجّل تراجع أساسا لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسّطة (– 160,368 م.د).

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 نفقات العنوان الأوّل لسنة 2019 موزّعة حسب أبواب الميزانيّة.

أ– نفقات التصرّف

شهدت الاعتمادات النهائيّة المرصودة لنفقات التصرّف ارتفاعا بمبلغ 3.051,600 م.د وبنسبة 12,91 % مقارنة بالتصرّف السابق حيث بلغت 26.688,800 م.د. وبلغ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها ما جملته 26.140,373 م.د مقابل 23.400,099 م.د في سنة 2018 أي بتطوّر قدره 2.740,274 م.د ونسبته 11,71 %. وتراجع استهلاك الاعتمادات النهائية لنفقات التصرف لتبلغ نسبته 97,94 % مقابل 98,99 % في التصرف السابق.

وخلافا للتصرّف السابق، سجلت حصّة نفقات التصرّف من مجموع موارد العنوان الأوّل ارتفاعا لتبلغ نسبة 89,68 % مقابل 88,49 % في سنة 2018 علما وأنها كانت في حدود 94,04 % في سنة 2017.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر نفقات التصرّف مقارنة بموارد العنوان الأوّل بحساب المليون دينار من سنة 2015 إلى سنة 2019 :

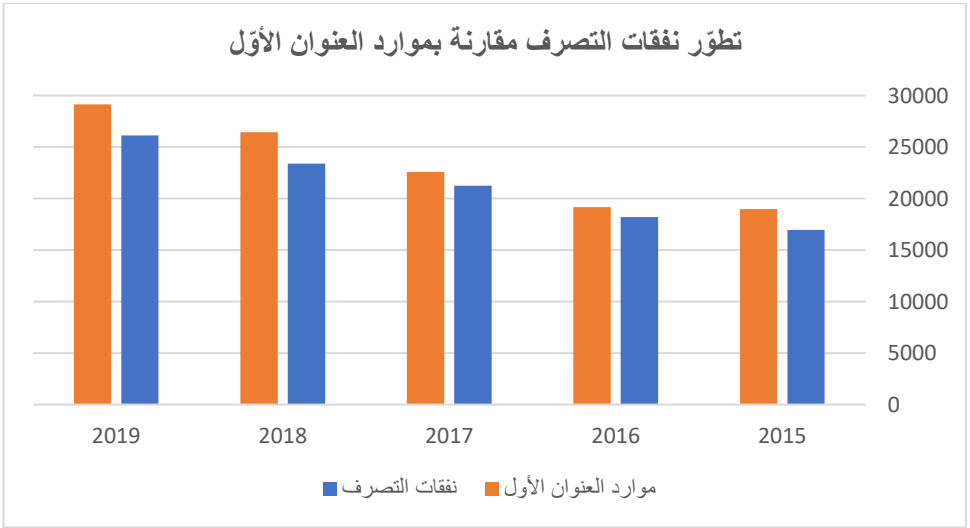

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها على المستوى الجهوي في سنة 2019 ما جملته 9.854,980 م.د أي ما يمثّل 37,70 % من مجموع نفقات التصرف مقابل 33,17 % في السنة السابقة. واستأثرت نفقات التأجير العمومي بالنصيب الأوفر من الاعتمادات المأمور بصرفها جهويا وذلك بمبلغ 9.376,922 م.د وبحصّة 95,15 % مقابل 95,97 % في التصرف السابق.

وعلى صعيد أبواب الميزانية، تولّت المصالح الجهوية لوزارة التربية صرف اعتمادات قدرها 5.256,773 م.د وهو ما يمثل 53,34 % من مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها جهويا منها مبلغ 5.197,601 م.د يتعلق بالتأجير العمومي.

كما بلغت النفقات المنجزة على المستوى الجهوي من قبل وزارة الصحة ما جملته 1.518,905 م.د وما نسبته 15,41 % من مجموع الاعتمادات المأمور بصرفها جهويا منها 98,65 % يتعلق بالتأجير العمومي. وارتفعت النفقات الجهوية لوزارة التعليم العالي إلى 1.077,031 م.د أي ما نسبته 10,93 % من مجموع النفقات الجهوية.

وإجمالا حافظت نفقات التصرّف في سنة 2019 على نفس الهيكلة تقريبا مقارنة بالسنة السابقة، حيث يلاحظ أهميّة حصّة التأجير العمومي من جملة نفقات التصرف التي بلغت نسبة 64,13 % مقابل (63,14 % في سنة 2018) تليها حصّة التدخل العمومي بنسبة 29,72 % (مقابل 31,70 % في سنة 2018). وشهدت حصّة وسائل المصالح ارتفاعا طفيفا حيث مرّت من 5,16 % في التصرف السابق إلى 6,15 % في سنة 2019.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التصرف بين مختلف الأقسام في سنة 2019 :

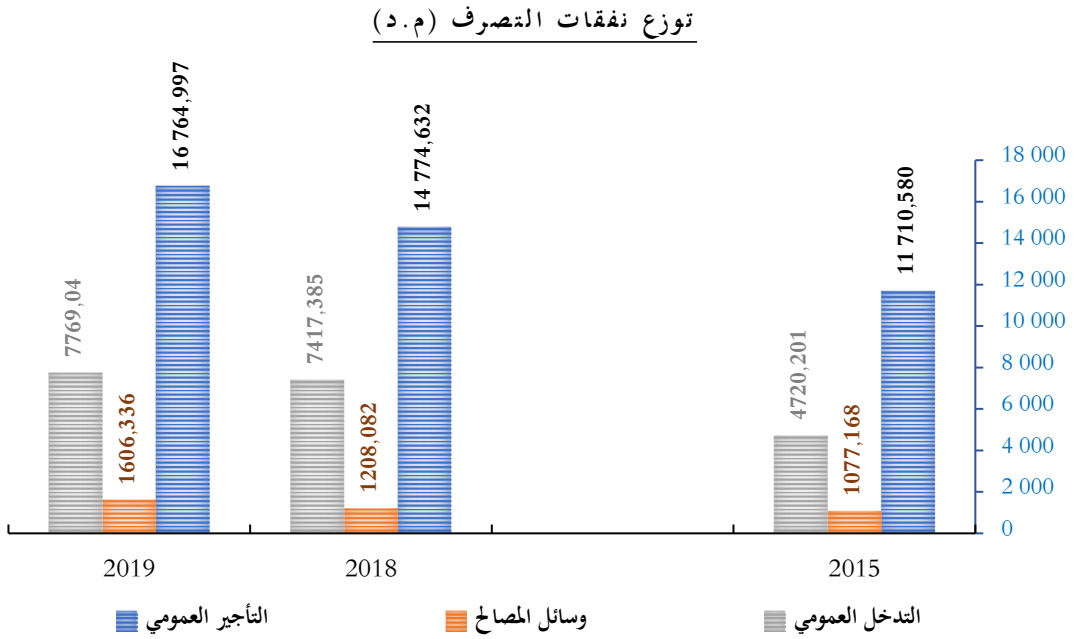

1- التأجير العمومي

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2019 رصد ما جملته 16.516 م.د بعنوان اعتمادات لفائدة التأجير العمومي، ثم تمّ الترّفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التّكميلي بمبلغ 649 م.د.

وعلى إثر توزيع اعتمادات تكميليّة من باب النفقات الطارئة قدرها 70,869 م.د لفائدة هذا القسم وتحويل صافي للاعتمادات بين الفصول والأقسام (–17,102 م.د)، بلغت الاعتمادات النهائيّة ما قدره 17.218,767 م.د. ونتيجة لذلك شهدت الاعتمادات النهائية ارتفاعا في نسق نموّها حيث بلغ ما نسبته 14,98 % مقابل 4 ,04 % في السنة السابقة.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لسنة 2019 ما جملته 16.764,997 م.د مقابل مبلغ 14.774,632 م.د في سنة 2018 أي بزيادة قدرها 1.990,365 م.د ونسبتها 13,47 % وهو ما يمثّل نسبة استهلاك للاعتمادات النهائية في حدود 97,36 % مقابل 98,66 % في التصرف السابق.

ويعود تطوّر نفقات الأجور في سنة 2019 أساسا إلى إيقاف العمل بآلية الاعتماد الجبائي التي تم إقرارها خلال سنتي 2017 و2018 علاوة على إقرار الزيادة في أجور المؤسسات والمنشآت العمومية خلال الثلث الأخير من 2018 والزيادة في الوظيفة العمومية خلال شهر فيفري 2019.[58]

وأدّى تطور نسق نموّ نفقات التّأجير إلى تواصل ارتفاع حصّتها ضمن نفقات العنوان الأوّل إلى 57,08 % مقابل 56,49 % في سنة 2018 كما ساهم في ارتفاع حصّتها ضمن جملة نفقات العنوانين الأوّل والثاني من ميزانيّة الدولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدين العمومي) لتصل إلى ما نسبته 53,44 % مقابل 51,64 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التّأجير العمومي وتطوّرها بين سنتي 2019 و2018:

م.د

البنـود	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف 2018/2019	
	2018		2019			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
– نفقات التأجير العمومي حسب البرامج	**12.880,952**	**87,18**	**16.631,800**	**99,21**	**3.750,848**	**29,12**
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج حسب البرامج*	12.048,383	81,55	15.590,892	93,00	3.542,509	29,40
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	832,569	5,64	1.040,908	6,21	208,339	25,02
– نفقات التأجير العمومي لبقية الوزارات	**1.893,680**	**12,82**	**133,197**	**0,79**	**1.760,483–**	**92,97–**
منح تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	1.791,931	12,13	102,341	0,61	1.689,590-	94,29-
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية	81,223	0,55	11,981	0,07	69,242-	85,25-
منح مخوّلة للسلط العمومية	20,825	0,14	18,874	0,11	1,951-	9,37-
الجملـة	**14.774,632**	**100**	**16.764,997**	**100,00**	**1.990,365**	**13,47**
* باعتبار المنح المخوّلة للسلط العموميّة						

[58]- التقرير النصف السنوي حول تنفيذ ميزانية الدّولة إلى موفى السداسي الأول من سنة 2019.

وبلغت حصّة الوزارات التي اعتمدت التصرف في الميزانية حسب الأهداف ما جملته 99,21 % من جملة نفقات التأجير العمومي مقابل 87,18 % في سنة 2018. وتعلّقت هذه النفقات أساسا بتأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج المبوّبة حسب البرامج والتي تمثّل نسبة 93 % من مجموع نفقات التّأجير العمومي.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التّأجير العمومي لسنة 2019 بين مختلف الأبواب:

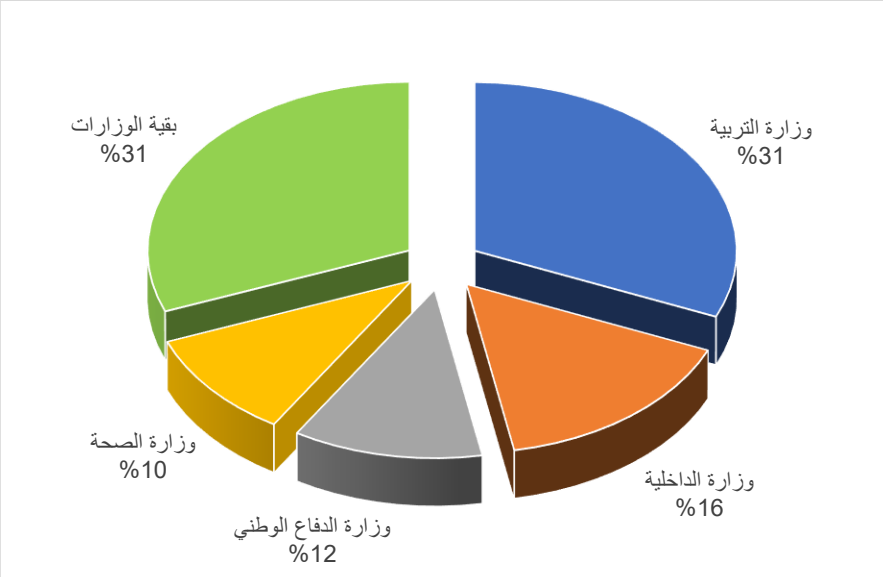

ويلاحظ من خلال الرسم أعلاه أن حصّة نفقات التأجير الراجعة إلى وزارات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة استأثرت بحصّة قدرها 69,11 % من مجموع نفقات التأجير العمومي وذلك بمبلغ جملي قدره 11.585,549 م.د.

2- وسائل المصالح

تمّ رصد اعتمادات أولية بعنوان وسائل المصالح لسنة 2019 قدرها 1.254 م.د وتمّ الترفيع فيها بمبلغ 200 م.د بمقتضى قانون المالية التكميلي.

كما انتفع هذا القسم باعتمادات بمبلغ 164,462 م.د تأتت من باب المصاريف الطارئة وباعتبار التحويلات والتعديلات بين مختلف الفصول والأقسام والأبواب، ارتفعت الاعتمادات النهائية إلى ما جملته 1.632,608 م.د مسجّلة زيادة قدرها 403,577 م.د مقارنة بالتصرّف السابق.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قدره 1.606,336 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات قدرها 98,39 % . ومقارنة بالتصرّف السابق، سجّلت النفقات زيادة قدرها 398,239 م.د ونسبتها 32,96 % مقابل تطوّر بمبلغ 95,579 م.د ونسبة 8,59 % في سنة 2018.

وساهم تواصل تضخّم الأسعار في هذه الزيادة ، حيث تمّ تسجيل معدّل التضخم في حدود 6,7 % في سنة 2019 و 7,3 % في السنة السابقة[59].

[59] التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2019. ص 151

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات وسائل المصالح وتطوّرها بين سنتي 2019 و 2018 :

م.د

البنود	الاعتمادات المأمور بصرفها				تطوّر المصاريف	
	2018		2019		2018/2019	
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات وسائل المصالح حسب البرامج	**923,507**	**76,44**	**1.579,087**	**98,30**	**655,580**	**70,99**
منح تسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية حسب البرامج	450,297	37,27	607,290	37,81	156,993	34,86
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج حسب البرامج	473,21	39,17	971,797	60,50	498,587	105,36
نفقات وسائل المصالح لبقية الوزارات	**284,575**	**23,56**	**27,235**	**1,70**	**257,340-**	**90,43-**
النفقات الخصوصية للسلط العمومية	10,343	0,86	7,232	0,45	3,111-	30,08-
نفقات تسيير المصالح العموميّة	224,909	18,62	14,443	0,90	210,466-	93,58-
منح للمؤسسات العمومية	49,323	4,08	5,559	0,35	43,764-	88,73-
الجملة	**1.208,082**	**100,00**	**1.606,321**	**100,00**	**398,239**	**32,96**

واستأثرت وزارة التّربية بالنصيب الأوفر من نفقات وسائل المصالح بحصّة 19,11 % مقابل 8,12 % في التصرف السابق ووزارة الدّفاع الوطني بحصة 17,87 % مقابل 20,27 % تليها وزارة الدّاخلية بنسبة 13,94 % مقابل 17,38 % ثمّ وزارة الصحّة بنسبة12,11 % مقابل 11,46 %. ويبيّن الرّسم التالي توزيع نفقات وسائل المصالح بين أبواب الميزانيّة في سنة 2019:

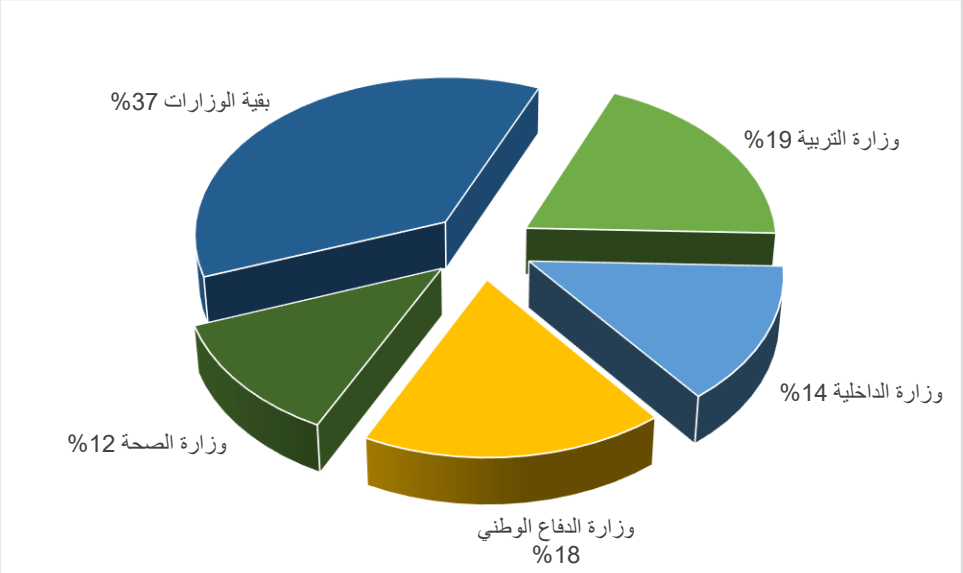

3– التدخّل العمومي

تمّ بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 ضبط الاعتمادات المتعلقة بقسم التّدخل العمومي في حدود 6.812,000 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التّكميلي إلى 7.626,000 م.د أي بزيادة قدرها 814 م.د منها 438 م.د بعنوان دعم المحروقات ليبلغ حجم تقديرات دعم المحروقات ما قيمته 2.538 م.د مقابل 2.100 م.د مقدّرة بقانون المالية الأصلي.

وتعود هذه الزيادة إلى تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات والتأخير المسجّل في دخول حقل نوّارة في مرحلة الإنتاج إلى جانب عدم تطبيق بعض الإجراءات المبرمجة في عقد الآداء المتعلق بالمؤسسات العاملة في القطاع والمعنية بالدعم[60].

وباعتبار الاعتمادات التكميليّة التي تم رصدها لقسم التدخّل العمومي (208,468 م.د) وتحويل الاعتمادات بين الفصول والأقسام، ارتفعت التّقديرات النهائيّة إلى 7.837,425 م.د مقابل 7.432,114 م.د في التصرّف السابق أي بتطوّر قدره 405,310 م.د ونسبته 5,45 % مقابل زيادة بمبلغ 1.636,161 م.د وبنسبة 28,23 % بين سنتي 2018 و 2017.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 99,13 % حيث بلغت النفقات ما جملته 7.769,040 م.د مقابل 7.417,385 م.د في السنة السابقة أي بزيادة قدرها 351,655 م.د ونسبتها 4,74 %.

ويعزى ارتفاع نفقات التدخل العمومي أساسا إلى ارتفاع التدخلات دون الدعم بمبلغ 470,153 م.د حدّ منه تراجع نفقات دعم المحروقات بما قدره 162 م.د مقارنة بالسنة السابقة. ويبرز الرّسم البياني التّالي هيكلة نفقات التدخّل العمومي في سنة 2019:

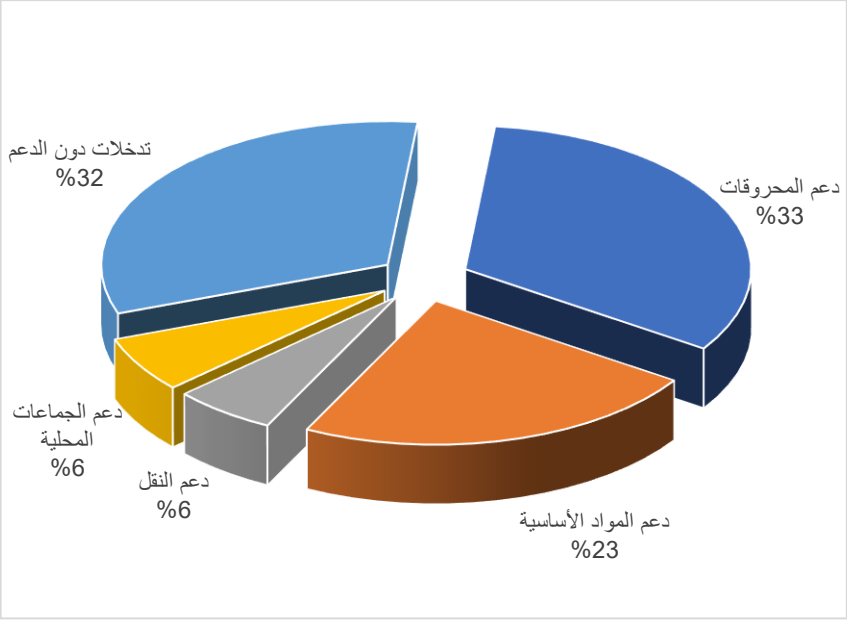

[60] بحسب التقرير حول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2019 صفحة 14

وعلى غرار السنة السابقة استأثرت نفقات دعم المحروقات بالحصّة الأوفر من نفقات التدخل العمومي وذلك بنسبة 32,67 % في سنة 2019 مقابـل 36,40 % في التصرّف السابق و26,85 % في سنة 2017. وشهدت حصّة دعم المواد الأساسية تراجعا طفيفا حيث مرّت من 23,59 % في سنة 2018 إلى 23,07 % في سنة 2019.

أما بالنسبة لنفقات الدعم المتعلقة بالنقل العمومي فقد تراجعت من 6,07 % في سنة 2018 إلى 5,81 % في سنة 2019. وفي المقابل، شملت بقية التدخلات دون نفقات الدعم تطوّرا بمبلغ 463,972 م.د وبنسبة 18,56 % وتعلقت أساسا بالتدخلات لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إلى جانب المنح القارة لفائدة العائلات محدودة الدخل والمنح والقروض الجامعية.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدخّل العمومي بين مختلف الوزارات في سنة 2019 مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق:

م.د

الأبواب	التدخل العمومي: الاعتمادات المأمور بصرفها				تطور المصاريف 2019/2018	
	2018		2019			
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة%	القيمة	النسبة
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	408 ,496	6,69	503,991	6,49	7,583	1,53
وزارة التجارة	1.781,225	24,01	1.882,299	24,23	101,074	5,67
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	2.700,193	36,40	2.538,400	32,67	161,793 -	5,99-
وزارة النقل	450,666	6,08	452,086	5,82	1,420	0,32
وزارة الشؤون الاجتماعية	1.485,152	20,02	1.520,238	19,57	35,086	2,36
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	209.740	2,83	228,275	2,94	18,535	48,8
بقية الوزارات	294.001	3,97	1643,75	8,29	349,751	118,96
المجموع	**7.417.385**	**100,00**	**7.769,040**	**100,000**	**351,655**	**4,74**

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، أن الطاقة والمناجم والطّاقات المتجددة استأثرت بالنصيب الأوفر من مجموع نفقات التدخل العمومي لسنة 2019 وذلك بنسبة 32,67 % مقابل 36,40 % في السنة السابقة.

وانخفضت الاعتمادات المأمور بصرفها لفائدتها إلى ما جملته 2.538,400 م.د مقابل 2.700 م.د في التصرف السابق وخصصت هذه الإعتمادات كلّيا لدعم المحروقات وذلك بفضل انخفاض معدل سعر برميل النفط الذي تراجع من 71 دولار في سنة 2018 إلى 64 دولار في سنة 2019 فضلا عن مواصلة إصلاح دعم الطاقة[61].

وتوزعت هذه الإعتمادات لفائدة كلّ من الشركة التونسية لصناعات التّكرير(1.319 م.د) والشركة التّونسية للكهرباء والغاز(1.219 م.د).

[61] البنك المركزي-التقرير السنوي 2019. ص .74

ويبين الرسم الموالي تطور نفقات دعم المحروقات ومقارنتها بتطور نفقات التدخل العمومي خلال الفترة 2015-2019:

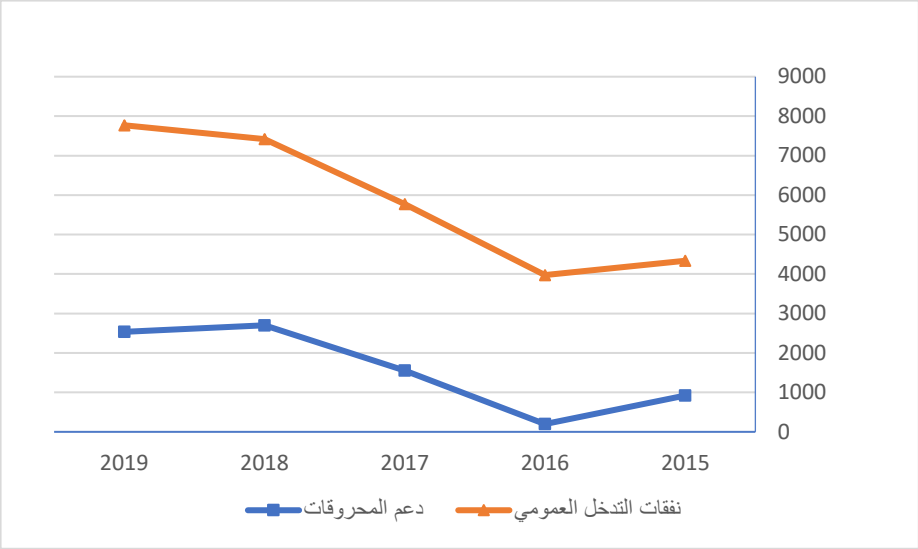

وباستثناء سنة 2016، اتواصل ارتفاع نفقات دعم المحروقات على نفس الوتيرة مع ارتفاع نفقات التدخّل العمومي لميزانية الدولة خلال الفترة 2015-2019 حيث تراوحت بين 21 % و 36,40 %.

أمّا بالنسبة لوزارة التجارة فقد حافظت تقريبا على نفس الحصّة ضمن نفقات التدخل العمومي وبلغت حصّتها نسبة 24,23 % مقابل 24,01 % في التصرف السابق. وارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها إلى ما جملته 1.882,299 م.د منها مبلغ 1.792,554 م.د خصص لدعم الموادّ الأساسيّة أي ما يمثّل 23,07 % من مجموع نفقات التدخّل العمومي لسنة 2019.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل وزارة التجارة وتطوّرها خلال السنوات من 2015 إلى 2019 :

المادّة	م.د				
	2015	2016	2017	2018	2019
- الحبوب	1.253,119	1.236,919	1.104,329	1.305,754	1.284,436
- الزيت النباتي	167,899	199,934	247,882	249,151	208,096
- الحليب	63,911	63,478	87,969	134,177	189,617
- السكر	8,946	10,131	9,854	8,867	9,088
- الورق المدرسي	4,300	3,884	3,897	2,703	10,320
- العجين الغذائي	31,825	47,195	39,824	44,726	88,640
- دعم اللحوم	-	-	-	4,622	2,356
الجملة	**1.530,000**	**1.561,541**	**1.493,755**	**1.750,000**	**1.792,554**

وحظيت وزارة الشؤون الاجتماعية في سنة 2019 بحصّة قدرها 19,57 % في قسم التدخّل العمومي، حيث قامت بصرف نفقات في هذا المجال بما جملته 1.520,238 م.د مقابل 1.485,152 م.د سنة 2018.

وتوزّعت نفقات التدخل العمومي لهذا الباب في سنة 2019 أساسا بين نفقات المنح القارة والمساعدات بمناسبة الأعياد والمناسبات للفئات محدودة الدّخل بمبلغ 663,222 م.د إلى جانب مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بمبلغ 450,000 م.د ومنحة مباشرة لفائدة الصندوق الوطني للتّقاعد والحيطة الاجتماعية قدرها 174,000 م.د. والمساهمة بعنوان تعديل الجرايات بمبلغ 31,367 م.د وتسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد بمبلغ 18,000 م.د[62].

وارتفعت جملة الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة إلى 503,991 م.د مقابل 496,408 م.د في سنة 2018 وبلغت حصتها من جملة نفقات التدخل العمومي 6,49 % ، وتمّ تخصيص مبلغ 486,971 م.د[63] أي ما نسبته 96,62 % لدعم الجماعات المحلية.

وبالنسبة لوزارة النقل والتي بلغت حصّتها ضمن نفقات التدخّل العمومي ما نسبته 5,82 % فقد بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لسنة 2019 ما جملته 452,086 م.د وشملت منحة لفائدة الشركات الجهوية للنقل بمبلغ 255,000 م.د بعنوان أساسا دعم النقل المدرسي والجامعي إلى جانب منحة لفائدة شركة النقل بتونس بمبلغ 96,000 م.د للنقل عبر الحافلات ومبلغ 35,000 م.د للنقل الحديدي عبر المترو.

كما استفادت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من منحة قدرها 50,000 م.د والشركة الجديدة للنقل بقرقنة من منحة قدرها 10,000 م.د.

ب- فوائد الدّين العمومي

ضبطت الاعتمادات المرصودة بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 بعنوان فوائد الدين العمومي بما جملته 3.137 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التكميلي لتبلغ 3.253 م.د.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قدره 3.232,625 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للإعتمادات المرصودة بنسبة 99,37 % مقابل ما يقارب 100 % في التصرف السابق.

وأدى تسديد نفقات فوائد الدين العمومي إلى اعتمادات متبقّية قدرها 20,375 م.د مقابل 6,571 أ.د في سنة 2018 وتعلقت أساسا ببقايا اعتمادات بعنوان فوائد الدّين الخارجي.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر نفقات فوائد الدّين العمومي بين سنتي 2019 و 2018:

الفصل	الاعتمادات النهائية 2019	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيرات 2018/2019	
		2018	2019	القيمة	النسبة
فوائد الدين الداخلي	1 627,000	1 499,993	1 626,991	126,998	8,47
فوائد الدين الخارجي	1 626,000	1 255,000	1 605,634	350,634	27,94
الجملة	**3 253,000**	**2 754,993**	**3 232,625**	**477,632**	**17,34**

[62]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

[63]- استنادا إلى المعطيات المستخرجة من منظومة أدب.

وشهد نسق نمو الدفوعات بعنوان فوائد الدّين العمومي في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 تراجعا ليصل إلى مانسبته 17,34 % مقابل نسبة تطور قدرها 22,37 % في التصرف السابق. ويعزى هذا التراجع خاصّة إلى تقلص نسق نموّ نفقات فوائد الدّين الدّاخلي (8,47 % مقابل 19,46 %) حدّ منه ارتفاع طفيف في نسق نمو تسديدات فوائد الدّين الخارجي(27,94 % مقابل 26,03 %).

وتواصل نموّ حجم فوائد الدين خلال السنوات الأخيرة كما يبرزه الرسم البياني التّالي تطوّر فوائد الدين الداخلي والخارجي والجملي خلال الفترة من 2015 إلى 2019 :

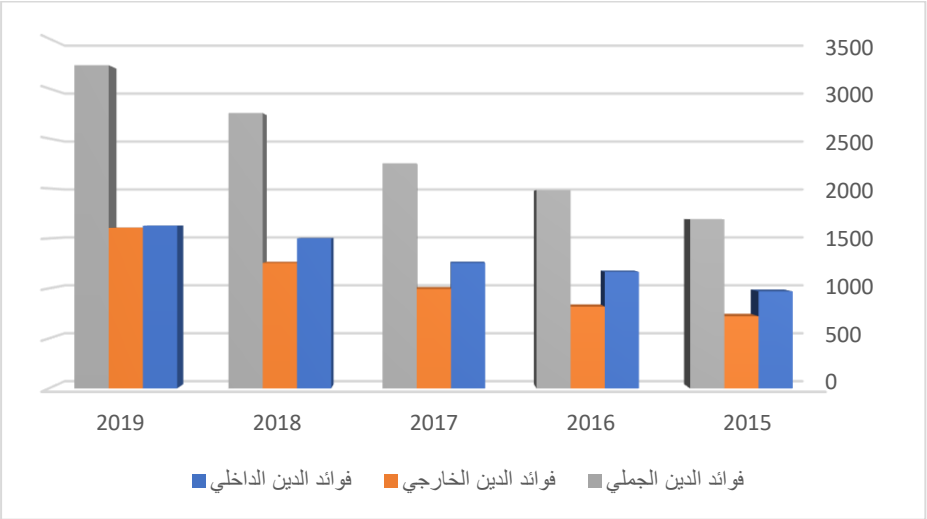

وفي خصوص هيكلة نفقات قسم فوائد الدّين العمومي في سنة 2019، تراجعت حصّة فوائد الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات هذا القسم لتبلغ ما نسبته 50,33 % مقابل 54,45 % في التصرّف السّابق وذلك لفائدة حصّة فوائد الدين الخارجي لتصل إلى 49,67 % مقابل 45,55 % في التصرف السابق.

وتتوزع النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2018 و2019 على النحو التالي:

بالدينار

البيان	2018		2019		التغيرات 2019/2018	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ – فوائد الدين العمومي الدّاخلي	**1.499.993.429**	**54,45**	**1.626.990.521**	**50,33**	**126.997.092**	**8,47**
– فوائد دين الدّولة للسنة	**1.497.826.000**	**54,37**	**1.607.177.212**	**49,72**	**109.351.212**	**7,30**
– رقاع الخزينة	8.2683948.6	34,43	992.159.950	30,69	43.521.682	4,59
– الإيداعات بالخزينة العامّة	463.362.401	16,82	541.627.391	16,76	78.264.990	16,89
– القرض الوطني 2014	47.270.338	1,72	36.192.947	1,12	11.077.391-	23,43-
– الدين الداخلي بالعملة الصعبة	25.078.582	0,91	18.687.251	0,58	6.391.331-	25,49-
– تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	13.476.411	0,49	18.509.673	0,57	5.033.262	37,35
– فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**2.167.429**	**0,08**	**2.290.522**	**0,07**	**123.093**	**5,68**
– تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة	–	–	17.522.787	0,54	17.522.787	100

ب – فوائد الدين العمومي الخارجي	**1.255.000.000**	**45,55**	**1.605.634.343**	**49,67**	**350.634.343**	**27,94**
– فوائد الدين الخارجي للسنة	**1.261.786.944**	**45,80**	**1.580.152.875**	**48,88**	**318.365.931**	**25,23**
– تسوية تسبقة الخزينة تعود إلى السنة السابقة	3.121	-	27.868.987	0,86	**27.865.866**	**892.850**
مبالغ مسترجعة سنة 2017	6.783.823	0,25	2.387.519	0,07	4.396.304-	64,81-
المجموع (أ + ب)	**2.754.993.429**	**100**	**3.232.624.864**	**100**	**477.631.435**	**17,34**

ويتبين من خلال الجدول أعلاه، أن فوائد الدين الدّاخلي سجلت في سنة 2019 نموا قدره 126,997 م.د ونسبته 8,47 % مقابل تطور قدره 244,388 م.د في التصرف السابق.

واستأثرت الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بالحصّة الأوفر من فوائد الدين الدّاخلي وذلك بمبلغ 992,160 م.د ونسبة 60,98 % علما وأن حصّتها من جملة فوائد الدين العمومي بلغت 30,69 %. وسجّلت مقارنة يالسنة الفارطة تطورا بنسبة 4,59 % وتتكوّن أساسا من مبلغ قدره 958,291 م.د بعنوان فوائد وعمولات رقاع الخزينة القابلة للتنظير (830,203 م.د فوائد و128,088 م.د عمولة إصدار).

وبالنسبة للفوائد المدفوعة بعنوان الإيداعات بالخزينة العامّة، فقد بلغت ما جملته 541,627 م.د أي ما يمثل 33,29 % من فوائد الدين الداخلي و16,76 % من جملة فوائد الدين العمومي. ومقارنة بالسنة السابقة سجلت زيادة مبلغها 78,265 م.د ونسبتها 16,89 %.

وشملت هذه الدفوعات أساسا فوائد الصندوق الوطني للادخار التّونسي التي تطورت بما جملته 45,465 م.د لتصل إلى 323,150 م.د إلى جانب مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التّونسي والحسابات الجاريـة البريديّة التي ارتفعت إلى 113,615 م.د مقابل 102,222م.د في التصرف السابق.

كما شهدت الفوائد بعنوان كلّ من إيداعات صندوق الودائع والأمانات والصندوق الوطني للضمان تطورا لتبلغ على التوالي 73,698 م.د و23,676 م.د مقابل 54,516 م.د و21,037 م.د في سنة 2018.

وتطوّرت في سنة 2019 حصّة فوائد التعّهدات الأخرى المحمولة على كاهل الدّولة (18,510 م.د) من جملة فوائد الدّين الدّاخلي لتبلغ نسبة 1,14 % مقابل 0,9 % في سنة 2018. وشملت فوائد هذه التعهّدات أساسا فوائد تغطيـة مخاطر الصرف الرّاجـعة إلى صندوق القروض والجمـاعـات المحلية بمبلغ 13,956 م.د وفوائد مخاطر الصرف الراجعة إلى البنك التونسي للتضامن 3,761 م.د.

وبالنسبة للنفقات المتعلقة بفوائد الدّين العمومي الخارجي، فقد سجّلت، مقارنة بالتصرّف السابق، تطوّرا بمبلغ 350,634 م.د وبنسبة 27,94 % حيث بلغت ما جملته 1.605,634 م.د مقابل 1.255,000 م.د في سنة 2018.

وعلى غرار السنة السابقة، تعزى الزيادة بعنوان هذه الفوائد أساسا إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السّوق الماليّة العالميّة (865,152 م.د) ومجمع البنك الدولي (155,241 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (145,687 م.د) وصندوق النقد الدولي(144,441 م.د).

ويبرز الرّسم التّالي هيكلة فوائد الدّين الخارجي في سنة 2019 حسب الجهات المقرضة:

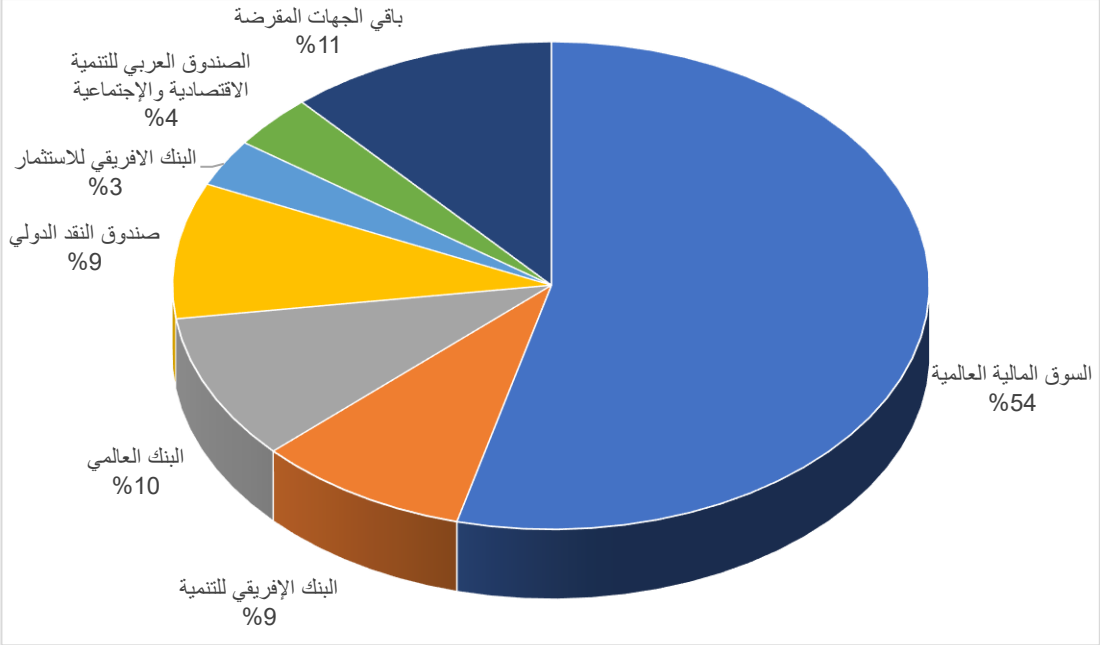

ويلاحظ تواصل تطوّر حصّة قروض السوق المالية العالمية في الارتفاع باعتبارها أصبحت مصدرا أساسيّا لتمويل الميزانية بالرغم من ارتفاع نسب الفائدة المتعلقة بها مقارنة بمصادر الاقتراض الثنائي أو متعدّد الأطراف لتبلغ نسبة 54,01 % مقابل 51,22 % في السنة السابقة وفي المقابل تواصل انخفاض حصّة فوائد قروض كلّ من البنك الإفريقي للتنمية لتصل إلى 9,10 % مقابل 10,86 % والبنك الدولي لتصل إلى 9,69 % مقابل 10,06 % في التصرف السابق.

II- نفقات العنوان الثّاني

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2019 في خصوص اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني لميزانية الدّولة ما قيمته 11.519 م.د مقابل 10.306 م.د في سنة 2018. وتوزعت هذه التقديرات بين نفقات التّنمية (5.349 م.د) ونفقات تسديد أصل الدّين (6.170 م.د). وأفضى قانون المالية التّكميلي إلى الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية لتبلغ 5.449 م.د والترفيع في تقديرات نفقات تسديد أصل الدّين إلى 6.621 م.د لتضبط اعتمادات الدّفع للعنوان الثّاني في حدود 12.070 م.د مسجّلة نموا بنسبة 17,12 % مقابل 4,02 % في التصرف السابق.

وباعتبار الترفيع في تقديرات نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة بمبلغ 101,470 م.د، والذي تم بمقتضى قرار وزير الماليّة المؤرخ في 29 جوان 2020، ترتفع الاعتمادات النهائيّة المرصودة للعنوان الثّاني خلال سنة 2019 إلى 12.171,470 م.د مقابل 10.709,744 م.د في سنة 2018.

وبلغت الاعتمادات الموزعة في سنة 2019 ما قيمته 11.933,892 م.د[64] مقابل 10.637,725 م.د في السنة السابقة وتم الأمر بصرف هذه الاعتمادات الموزعة في حدود 11.850,132 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 99,30 % مقابل 96,81 % في السنة السابقة.

[64] الأمر الحكومي عدد 413 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2019 والأمر الحكومي عدد 381 المؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2019 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

وأفرز تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية قدرها 321,338 م.د توزعت بين نفقات التّنمية المحمولة على موارد الدّولة في حدود 142,517 م.د ونفقات التّنمية المموّلة بواسطة موارد خارجية موظفة في حدود 178,122 م.د.

وعلى صعيد الإنجاز، شهدت سنة 2019 تطور نسق نمو نفقات العنوان الثّاني حيث بلغت نسبة 15,07 % مقابل 3,39 % في التصرف السابق و23,21 % في سنة 2017. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 11 اعتمادات الدّفع المفتوحة بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2019 كما تمّ تنقيحها وتوزيعها بالنّصوص اللاّحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي 2019 و2018 حسب أبواب الميزانيّة.

وتعود الزيادة في سنة 2019 في نفقات العنوان الثّاني (1551,726 م.د) أساسا لنموّ نفقات الدّين العمومي بقيمة 1.534,301 وهو ما يمثّل نسبة 98,88 % فيما بلغت الزيادة في نفقات التنمية 17,425 م.د وما نسبته 1,12 % تأتّت أساسا من الزيادة في نفقات التنمية بكل من وزارة التنمية والتعاون الدولي (168,597 م.د) ووزارة التربية (100,132 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (80,828 م.د) ووزارة الصحة (80,313 م.د) ووزارة الشؤون المحلية والبـــيئة (53,656 م.د) وحدّ منها تراجع نفقات التنمية بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (- 372,415 م.د) ووزارة المالية (– 51,643 م.د) ووزارة النقل (-34,318 م.د).

وتدعّمت حصّة نفقات تسديد أصل الدّين العمومي ضمن جملة نفقات العنوان الثّاني حيث بلغت 6620,301 م.د من جملة 11850,132 م.د وهو ما يمثل 55,87 % مقابل 49,39 % وفي سنة السابقة و 48,54 % في سنة 2017 وذلك على حساب نفقات التنمية المأمور بصرفها لفائدة مختلف الوزارات. ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات العنوان الثّاني في سنة 2018 وتطوّرها خلال الفترة من 2015 إلى 2019:

م.د

البنود	اعتمادات الدّفع لسنة 2019			الاعتمادات المستهلكة					التغيّرات 2018/2019	
	الاعتمادات الموزّعة	الاعتمادات التّكميلية	الجملة	2015	2016	2017	2018	2019	القيمة	النّسبة %
نفقات التّنمية	5312,892	-	5312,892	4239,658	4763,412	5125,717	5212,406	5229,831	17,425	0,33
الاستثمارات المباشرة	3292,191	-	3292,191	2741,864	3317,498	3245,885	3510,329	3228,576	- 281,753	8,03 -
- الممولة مباشرة من موارد الدّولة	2539,800	195,885	2735,684	2355,950	2795,881	2564,565	2837,503	2713,476	- 124,027	4,37 -
- المصاريف الطارئة	195,885	-195,885	-	-	-	-	-			
- المرتبطة بالموارد الخارجيّة الموظّفة	556,507	-	556,507	385,914	521,617	681,320	672,826	515,100	- 157,726	23,44 -
التمويل العمومي	2020,701	-	2020,701	1497,794	1445,914	1879,832	1702,077	2001,255	299,178	17,58
- الممول مباشرة من موارد الدّولة	1871,939	54,214	1926,153	1407,233	1384,429	1827,327	1668,222	1924,104	255,882	15,34
- المصاريف الطارئة	54,214	-54,214	-	-	-	-				
- المرتبط بالموارد الخارجيّة الموظفة	94,548	-	94,548	90,561	61,485	52,505	33,855	77,151	43,296	127,89
تسديد أصل الدّين	6621,000	0,000	6621,000	3070,000	3321,000	4834,894	5086,000	6620,301	1534,301	30,17
الجملة	11933,892	-	11933,892	7309,658	8084,412	9960,611	10298,406	11850,132	1551,726	15,07

وبلغت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون الماليّة الأصلي لسنة 2019 لباب نفقات التّنمية الطارئة ماقيمته 250,100 م.د. وهو المبلغ الذي حافظ عليه قانون المالية التكميلي. وتمّ توزيعها في حدود 250,099 م.د بين قسمي الاستثمارات المباشرة (195,885 م.د) والتمويل العمومي (54,214 م.د).

وخصّص الجانب الأوفر من الاعتمادات التّكميلية لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (82,871 م.د) منه 53,45 % خصص لقسم الاستثمارات المباشرة (بند المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية) تليها وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بمبلغ 70 م.د ثم وزارة الداخلية بمبلغ 23,257 م.د خصص كليا للاستثمارات المباشرة وزارة الصحة بمبلغ 22 م.د تعلق كليا بالاستثمارات المباشرة (ببند الادارة المركزية). ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات التّكميلية للعنوان الثّاني خلال سنة 2019.

وعلى غرار السنة السابقة، شهدت نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة والبالغة 592,250 م.د تراجعا نسبته 16.19 % مقابل 3,70 % في التصرّف السابق. وتدعمت حصة الاستثمارات المباشرة ضمن هذه النفقات حيث بلغت ما جملته 515,100 م.د أي ما نسبته 86,97 % مقابل 95,21 % في سنة 2018.

أوّلا– نفقات التّنمية

بلغت تقديرات قانون الماليّة لسنة 2019 المتعلقة باعتمادات البرامج الدولة في حدود 8.218,321 م.د مقابل 10.919,501 م.د في التصرف السابق أي بتراجع نسبته 24,74 %. أما بخصوص اعتمادات التعهد للجزء الثالث "نفقات التنمية لميزانية الدولة" فقد تم ضبطها في حدود 8.749 م.د مقابل 9.079 م.د أي بتراجع نسبته 3,63 % .

وفي ما يتعلق باعتمادات الدّفع المرصودة في قانون الماليّة لسنة 2019 بعنوان نفقات التّنمية فقد ضبطت في حدود 5.349 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التّكميلي الترفيع فيها لتبلغ 5.449 م.د.

وبالاعتبار الترفيع في اعتمادات نفقات التّنمية المموّلة بموارد خارجية موظفة بما قدره 101,471 م.د[65] بلغ الحجم النهائي للاعتمادات المرصودة لنفقات التنمية 5.550,471 م.د مقابل 5.623,744 م.د في سنة 2018، مسجّلة تراجعا بنسبة 1,30 % مقابل نمو بنسبة 5,02 % في التصرف السابق.

وتم في سنة 2019 توزيع هذه الاعتمادات في حدود 5.312,892 م.د. وتم استهلاكها بنسبة 98,44 % مقابل 93,89 % في التصرف السّابق. وأبرز تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات متبقية بلغت 320,639 م.د وتوزّعت بين نفقات التّنمية المموّلة مباشرة من ميزانية الدّولة (142,517 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (178,122 م.د).

[65] قرار وزير المالية المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2019.

وارتفعت نفقات التّنمية المنجزة إلى ما جملته 5.229,831 م.د مقابل 5.212,406 م.د في سنة 2018 مسجلة بذلك تطورا طفيفا بنسبة 0,33 % مقابل على التوالي 1,69 % 7,61 % في سنتي 2018 و2017.

وأما بخصوص نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون الماليّة لسنة 2019 ما جملته 568,902 م.د وتم الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التكميلي لتبلغ 668,902 م.د.

وباعتبار الترفيع في هذه الاعتمادات بمقتضى قرار وزير الماليّة سالف الذكر بمبلغ 101,471 م.د، فقد بلغت الاعتمادات النهائية ما جملته 770,372 م.د في سنة 2019 مقابل 998,905 م.د في سنة 2018.

ومثلت الاعتمادات الموزعة (651,055 م.د)[66] ما نسبته 84,51 % من الاعتمادات النهائية مقابل 98,09 % في السنة السابقة. وشملت الاعتمادات غير الموزّعة أساسا وزارة البيئة والشؤون المحلية (55,700 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (45 م.د).

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التّنمية المرتبطة بموارد خارجية موظّفة في سنة 2019 ما قيمته 592,250 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات الموزّعة قدرها 90,97 % مقابل 72,12 % في التصرّف السابق.

ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية فواضل اعتمادات قدرها 58,805 م.د وتعلّقت أهمّها بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (44,044 م.د) ووزارة النقل (5,206 م.د).

وعلى غرار السنة السابقة، تراجعت حصّة الموارد الخارجية الموظّفة في تغطية نفقات التّنمية من 13,56 % في سنة 2018 إلى 11,32 % في سنة 2019.

ويتضمّن الجدول المضمّن بالملحق عدد 13 توزيع الاعتمادات المتعلّقة بالنّفقات المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2019 حسب الأبواب ومقارنتها بسنة 2019.

وفي خصوص هيكلة نفقات التنمية أدى ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي (+299,178 م.د) وتراجع النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات المباشرة (-281,753 م.د) إلى تراجع حصة هذا الصنف الأخير من النفقات في سنة 2019 لتبلغ 61,73 % من جملة نفقات التّنمية مقابل 67,35 % في السنة السابقة. ويبرز الرسم الموالي تطور هيكلة نفقات التنمية خلال السنوات 2015- 2019:

[66] أمر حكومي عدد 381 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2019 وذلك ضمن القسم التاسع

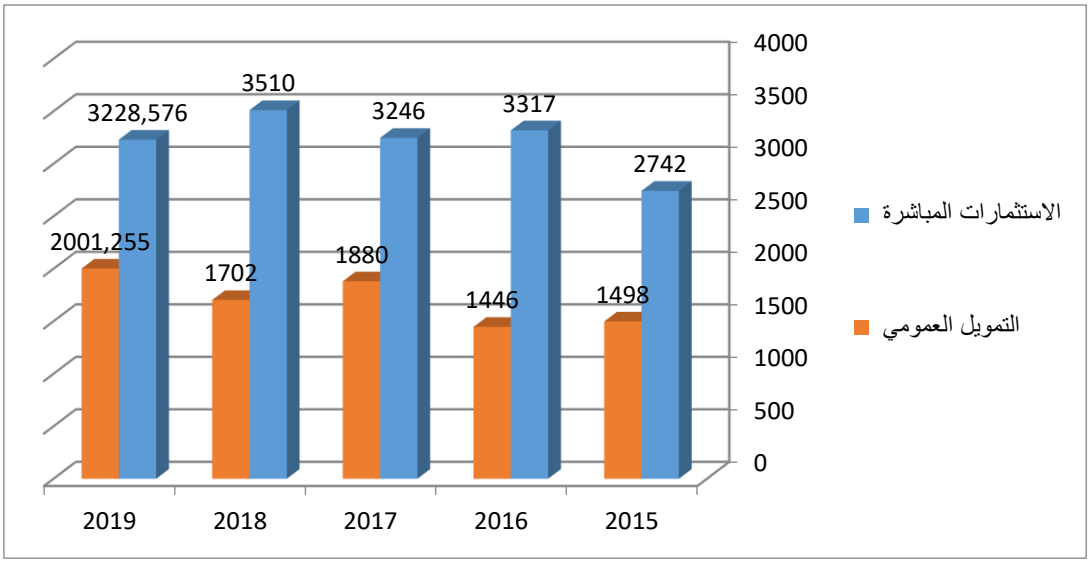

وحافظت الاستثمارات المباشرة رغم التراجع في حجمها خلال سنة 2019 على النصيب الأوفر من نفقات التنمية خلال السنوات الأخيرة.

أ– الاستثمارات المباشرة

ضبط حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة في سنة 2019 في حدود 3.292,191 م.د مقابل 3.786,417 م.د في سنة 2018 مسجّلة بذلك تراجعا بنسبة 13,05 % مقابل تطوّر نسبته نموّ 12,86 % في التصرّف السابق.

وارتفعت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 3.228,576 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 98,07 % مقابل 92,71 % في سنة 2018. ونتج عن تنفيذ هذه الميزانية اعتمادات غير مستهلكة قدرها 63,615 م.د شملت كلاّ من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (22,208 م.د) وتلك المموّلة بموارد خارجية موظّفة (41,407 م.د).

وعلى عكس التصرف السابق، سجلت النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات المباشرة في سنة 2019 تراجعا بنسبة 8,03 % مقابل زيادة نسبتها 8,15 % في سنة 2018. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص كل من الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدّولة (- 124,026 م.د) والاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظّفة (-157,726 م.د).

1. الاستثمارات المموّلة من موارد الدّولة

شهدت سنة 2019 تراجعا للاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (2.713,476 م.د) بنسبة 4,37 % مقارنة بسنة 2018 مقابل نمو نسبته 10,64 % في التصرف السابق. وبلغت حصتها ضمن جملة الاستثمارات المباشرة 84,05 % في سنة 2019 مقابل 80,83 % في التصرف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2018 و2019:

م.د

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	893,174	582,950	-310,224	-34,73
وزارة الدفاع الوطني	508,063	581,302	73,239	14,42
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	357,260	384,317	27,057	7,57
وزارة الدّاخلية	212,779	195,658	-17,121	-8,05
وزارة التربية	199,400	264,876	65,476	32,84
وزارة الصحّة	184,071	267,129	83,058	45,12
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	118,213	129,806	11,593	9,81
وزارة الشباب والرياضة	71,711	76,134	4,423	6,17
وزارة العدل	-	68,961	68,961	-
باقي الوزارات	292,832	162,343	-130,489	-44,56%
الجملة	**2.837,503**	2.713,476	-124,027	-4,37%

وتراجعت الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (-130,489 م.د) ويعود أساسا لتراجع هذه النفقات لدى وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (-310,224 م.د) حد منه تطور هذه النفقات لدى كل من وزارة الصحة (83,058 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (73,239 م.د) ووزارة التربية (65,476 م.د).

وعلى غرر السنوات السابقة استأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالنصيب أكبر من الاستثمارات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة (21,48 %) وتعلقت هذه النفقات أساسا ببند الطرقات والجسور (459,480 م.د). ووفقا لما جاء في التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2019 لوزارة التجهيز والإسكان، تعلقت الإنجازات بـــ:

- تواصل الأشغال المتعلقة بالطريق السيارة قابس – مدنين – رأس الجدير.
- الانطلاق في أشغال فتح حوزة مشروع الطريق السيارة الرابطة بين تونس و جلمة، التي تهم ولايات بن عروس (معتمديتي المحمدية و مرناق) وزغوان (معتمديات بئر مشارقة وزغوان والفحص وصواف والناظور) والقيروان (معتمديات السبيخة والقيروان الشمالية والشبيكة وحفوز وحاجب العيون) وسيدي بوزيد (معتمدية جلمة). طول هذا المشروع 181 كم.
- الانطلاق في مرحلة الدارسات التفصيلية بخصوص الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية.
- تواصل الدراسات الخاصة بمشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف الذي يبلغ طوله 113 كلم (إضافة إلى وصلة مدينة سليانة يبلغ طولها 33 كلم).
- انطلاق أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1.
- انتهاء أشغال محول الطريق X المخرج الغربي وتواصل أشغال بطرقات تونس الكبرى.
- الانتهاء من أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 12 بين سوسة والقيروان.
- تواصل أشغال مضاعفة الطريق الوطنية 4 والطريق الجهوية 27 الجزء الأول و انطلاق أشغال الجزء الثاني بين قربة و منزل تميم.

- الانطلاق في أشغال مضاعفة الطريق الرومانية (ط ج 117) بمدنين.
- تواصل إنجاز 8 محوّلات على الطريق الحزامية بصفاقس: الحصة الثالثة والرابعة.
- تواصل أشغال للمدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس الجزء الأول وتم الاعلان عن طلب عروض الجزء الثاني.
- تواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة وسد الثغرات الطريق الوطنية رقم 12 بولاية تطاوين واتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس.

واستثمرت وزارة الدفاع الوطني في التجهيزات العسكرية التي ارتفعت نفقاتها إلى 512,817 م.د (مقابل 419,838 م.د في سنة 2018) وفي الهيكل الأساسي العسكري (56,303 م.د).

وتولت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الاستثمار أساسا في المناطق السقوية (97,339 م.د) وفي قطاع الغابات (62,505 م.د) والمحافظة على المياه وأديم الأرض (56,336 م.د) وفي السدود والهياكل المائية (46,183 م.د) وفي الإرشاد والتأطير الفلاحي (42,508 م.د).

واستثمرت وزارة الدّاخلية أساسا في تجهيزات للأمن الوطني (131,867 م.د) وفي الهيكل الأساسي للأمن الداخلي(28,420 م.د).

2. الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة

بلغت في سنة 2019 الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجيّة موظّفة ما قيمته 556,507 م.د مقابل 920,663 م.د في التصرف السابق مسجلة تراجعا نسبته 39,55 % مقارنة بسنة 2018 وفي المقابل تحسنت نسبة استهلاك هذه الاعتمادات من73,08 % إلى 92,56 % في سنة 2019.

وعلى غرار التصرف السابق، شهدت الاستثمارات المنجزة بهذا العنوان (515,100 م.د) تراجعا بنسبة 23,44 % مقابل 1,25 % في التصرّف السابق. ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق الموارد الخارجية الموظّفة حسب أبواب الميزانيّة وذلك خلال سنتي 2018 و2019:

م.د

الأبواب	الاستثمارات		التغيّرات2019/2018	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	543,698	381,427	- 162,271	- 29,85
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95,944	61,135	- 34,809	- 36,28
وزارة التربية	14,404	48,931	34,527	239,70
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	18,780	22,395	3,615	19,25
باقي الوزارات (المالية والتجارة)		1,212	1,212	
الجملة	**672,826**	**515,100**	**- 157,726**	**- 23,44**

ويعود تراجع الاستثمارات المموّلة بموارد خارجية موظّفة خلال سنة 2019 (-157,726 م.د) أساسا إلى تراجع نفقات كل من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية (-162,271 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (-34,809 م.د) حدّ منه تطور نفقات كل من وزارة التربية (+34,527 م.د).وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+3,615 م.د).

واستأثرت وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بالنصيب الأوفر من الاستثمارات الممولة بقروض خارجية موظفة (381,427 م.د) وشملت أساسا بند الطرقات والجسور (337,749 م.د) وبند الإسكان (25,718 م.د) وبند حماية المدن من الفيضانات (17,960 م.د).

وفي ما يتعلق بالاستثمارات المنجزة من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 61,135 م.د، فقد شملت أساسا الاستثمارات في الماء الصالح للشراب (35,014 م.د) وفي المشاريع الفلاحية المندمجة (16,318 م.د) وفي المناطق السقوية (5,830 م.د).

ب- التّمويل العمومي

شهدت الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي في سنة 2019 ارتفاعا قدره 255,393 م.د ونسبته 14,47 % حيث بلغت 2.020,701 م.د مقابل 1.765,308 م.د في السنة السّابقة. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان هذا القسم 2.001,255 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 99,04 % مقابل 96,42 % في التصرّف السابق.

وسجلت سنة 2019 تطور حجم هذه النفقات بما قيمته 299,178 م.د ونسبته 17,58 % مقابل تراجع قدره 177,755 م.د ونسبته 9,46 % في التصرف السابق. ويعود هذا الارتفاع إلى المفعول المزدوج للزيادة التي سجلها التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة (255,882 م.د) والتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (43,296 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول على موارد الدّولة

تطور في سنة 2019 حجم الاعتمادات الموزّعة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة بنسبة 12,90 % حيث بلغت 1.926,153 م.د مقابل 1.706,133 م.د في التصرّف السابق.

وارتفعت النفقات المنجزة إلى 1.924,104 م.د وتسجل بذلك نسبة استهلاك في حدود 99,89 % وبلغت حصتها 96,14 % ضمن نفقات التمويل العمومي. ومقارنة بالسنة السّابقة، شهدت هذه النفقات نموا قدره 255,882 م.د ونسبته 15,34 % مقابل تراجع قدره 159,105م.د ونسبته 8,71 % في التصرّف السابق.

ويبرز الجدول الموالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدّولة وتطوّرها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018:

م.د

الفصول	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة
1- الاستثمارات	246,560	290,543	43,983	17,84
2- التدخّلات	1202,321	1410,827	208,506	17,34
3- تسديد القروض	50,800	51,503	0,703	1,38
4- المساهمات	55,621	105,531	49,910	89,73
5- القروض	1,620	1,7	0,080	4,94
6- التوازن المالي	61,300	64	2,700	4,40
7- تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية	50,000	0	50,000-	100,00-
الجملة	**1668,222**	**1924,104**	**255,882**	**15,34**

وتطورت النفقات المنجزة في سنة 2019 بعنوان التمويل العمومي المموّل مباشرة من موارد الدّولة بمبلغ 255,882 م.د مقابل تراجع بمبلغ 159,105 م.د في التصرف السابق.

ويعزى هذا التطور أساسا عن نموّ النفقات المتعلقة ببند التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والتربية والتكوين بقيمة 208,506 م.د مما أدى إلى ارتفاع حصتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي لتصل إلى 73,32 % في سنة 2019 مقابل 72,07 % في سنة 2018. وحدّ من هذا الارتفاع عدم تسجيل نفقات متعلقة ببند تطهير وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

- الاستثمارات

سجلت النفقات المنجزة بعنوان الاستثمارات (290,543 م.د) تطورا في سنة 2019 بنسبة 17,84 % مقابل تراجع نسبته 11,79 % في السنة السّابقة. وساهم ذلك في ارتفاع حصتها ضمن النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول على موارد الدولة من 14,78 % إلى 17,34 %.

وساهم في هذا النموّ ارتفاع النفقات المنجزة خاصة في مجال الخدمات والهيكل الأساسي (+54,427 م.د) والتربية والتكوين (+1,365 م.د) وحدّ منه تقلـــص في بعض البنود على غرار الاستثمارات في مجال الثقافة والشباب والطفولة (-6,767 م.د) والفلاحة والصيد البحري (-2,763 م.د).

ويبرز الجدول التّالي توزيع الاستثمارات وتطوّرها بين سنتي 2018 و2019:

م.د

الاستثمارات في ميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة (%)
- الإدارة العامّة	31,58	31,655	0,075	0,24
- الفلاحة والصيّد البحري	11,1	8,337	2,763-	24,89-
- الخدمات والهيكل الأساسي	159,039	213,466	54,427	34,22
- التربية والتكوين	2,548	3,913	1,365	53,57
- البحث العلمي	6,402	5,295	1,107-	17,29-

– الثقافة والشباب والطفولة	29,355	22,588	6,767-	23,05-
– الميدان الاجتماعي	5,959	4,825	1,134-	19,03-
– منح لفائدة المؤسسات الدستورية	0,577	0,464	0,113-	19,58-
الجملة	**246,560**	**290,543**	**43,983**	**17,84**

واستأثرت النفقات في مجال الخدمات والهيكل الأساسي بالنصيب الأوفر من نفقات الاستثمارات حيث بلغت 213,466 م.د ومثلت 73,47 % في سنة 2019.

وتمّ صرف هذه النفقات من قبل كلّ من وزارة الشؤون المحلية والبيئة (128,688 م.د) صرف منه أساسا مبلغ 94,650 م.د لفائدة الديوان الوطني للتطهير في شكل منحة بعنوان التطهير ومبلغ 14,870 م.د لانجاز خانات لردم النفايات، تليها وزارة النقل (84,365 م.د) خاصة لتمويل برامج الشركة التونسية للسكك الحديدية (41,709 م.د) ولشراء عربات وتمويل مشاريع لفائدة شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة (17,286 م.د) ونفقات متعلقة بالتهيئة لفائدة شركة النقل بتونس (7,393 م.د).

ومثّلت الاستثمارات في ميدان الإدارة العامة والبالغة 31,655 م.د ما حصّته 10,90 % من جملة الاستثمارات بهذا العنوان واستأثرت وزارة الداخلية بالنصيب الأوفر من هذه النفقات وذلك بمبلغ 29,525 م.د أي بنسبة 93,27 % خصص منها مبلغ 26 م.د للديوان الوطني للحماية المدنية والباقي لاقتناء معدات إعلامية لمركز الإعلامية بوزارة الداخلية.

وبلغت قيمة الاستثمارات في ميدان الثقافة والشباب والطفولة 16,524 م.د لفائدة وزارة الثقافة من مجموع 22,588 م.د.

– التدخّلات

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخّلات في سنة 2019 ما جملته 1.410,827 م.د مقابل 1.202,321 م.د في التصرف السابق. وتسارع في هذه السنة نسق نموّ هذه النفقات ليبلغ نسبة 17,34 % مقابل7,69 % في سنة 2018. ويبرز الجدول التالي توزيع التدخّلات المموّلة مباشرة من موارد الدّولة وتطوّرها حسب الميادين في سنتي 2019 و 2018:

م.د

الميدان	الإعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة (%)
التدخلات في الميدان الاقتصادي	866,748	070,222.1	203,474	23,48
التدخلات في الميدان الاجتماعي	334,072	338,600	4,528	1,36
التربية والتكوين والثقافة والشباب والطفولة	1,501	2,005	0,504	33,58
الجملة	**1.202,321**	**410,827.1**	**208,506**	**17,34**

واستأثرت التدخلات في الميدان الاقتصادي بالنصيب الأوفر من جملة التدخلات حيث بلغت 1.070,222 م.د مقابل 866,748 في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 203,474 م.د ونسبتها 23,48 %.

وتم صرف هذه المبالغ أساسا من قبل وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي (397,250 م.د) أين تم تخصيص مبلغ 330,297 م.د (أي ما يمثل 83,15 %) للبرنامج الجهوي للتنمية بكل الولايات.

وخصصت نفقات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (287,827 م.د) مبلغ 112,500 م.د للتشجيع على الاستثمار في قطاع الانتاج والفلاحة والمياه والصيد البحري وتربية الأحياء المائية ومبلغ 69 م.د لدعم قطاع الحليب ومبلغ 45,215 م.د لدعم المحروقات ومبلغ 30 م.د مساهمة الدولة في تمويل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

وخصصت نفقات وزارة الشؤون المحلية والبيئة (130 م.د) كليا كمنحة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، كما تم تخصيص مبلغ 45 م.د من نفقات ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة (87,235.د) لصندوق دعم و دفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومبلغ 37 م.د لصندوق التطوير واللامركزية الصناعية.

وخصصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية (58,140 م.د) نسبة 83,18 % من نفقاتها للديوان الوطني التونسي للسياحة (برنامج الإشهار والدعاية) وتم تخصيص مبلغ 52 م.د من نفقات وزارة المالية (57,611 م.د) لدعم خطة تمويل لفائدة مؤسسات و جمعيات القروض الصغرى.

أما بالنسبة للتدخلات في الميدان الاجتماعي (338,600 م.د) فقد تطورت بمبلغ 4,528 م.د ونسبة 1,36 % مقابل تراجع بمبلغ 25,672 م.د وبنسبة 7,14 % في 2018. وعلى غرار سنة 2018، حظيت وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي بالنصيب الأوفر من هذه التدخلات وذلك بقيمة 269,265 م.د ونسبة 79,52 % .

وشملت النفقات أساسا خلاص عملة الحضائر والتغطية الاجتماعية المتعلقة بهم (254,497 م.د) ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 45,377 م.د خصص بالكامل لبرنامج المياه.

- **المساهمات**

سجلت سنة 2019 ارتفاع النفقات المنجزة بعنوان المساهمات (105,531 م.د) وذلك بمبلغ قدره 49,910 م.د ونسبته 89,73%. واستأثرت وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية بمبلغ 100 م.د (أي نسبة 94,76 %) خصص كمساهمة في ترفيع رأس مال شركة تونس الطرقات السيارة.

أما النفقات المتبقية من هذا البند ومبلغها 5,531 م.د فهي تندرج ضمن الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي (4,541 م.د) وذلك للترفيع في مساهمات الدولة في رأس مال البنك الاسلامي للتنمية (1,934 م.د) والصندوق الجديد للبنك الإفريقي للتنمية أفريكا AFRICA 50 (1,076 م.د) وموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (0,856 م.د) ورأس مال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (0,684 م.د) ووزارة الماليّة (0,990 م.د) وذلك في إطار مساهمة الدولة في اكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية.

- **التوازن المالي**

خلافا لسنة 2018، سجلت النفقات المنجزة بعنوان التوازن المالي في سنة 2019 تحسنا مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 64 م.د مقابل 61,300 م.د في التصرف السابق. وقد صرف هذا المبلغ من قبل وزارة الشؤون المحلية والبيئة في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير.

– تسديد القروض

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد القروض في سنة 2019 ما قيمته 51,503 م.د مقابل 50,800 في التصرف السابق. وقد تم إنجاز هذه النفقات أساسا من قبل وزارة النقل في إطار تسديد القروض المباشرة للهيكل الأساسي لشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة (29 م.د) وتسديد القروض المباشرة للهيكل الأساسي للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (22,065 م.د).

2– التّمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة

خلافا لسنة 2018، تطورت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة لتبلغ ما قيمته 77,151 م.د مقابل 33,855 م.د في السنة السابقة. وبلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الموزعة 81,60 % مقابل 57,21 % في سنة 2018. ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجيّة موظّفة في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018:

م.د

البيانات	الاعتمادات المستهلكة		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
التدخّلات في :				
– الميدان الاقتصادي	23,786	43,892	20,106	84,53
– الميدان الاجتماعي	10,069	33,259	19023,	230,31
الجملـة	**33,855**	**77,151**	**43,296**	**127,89**

ويعزى تطوّر حجم النفقات المتعلقة بالتمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظّفة (43,296 م.د) إلى تطور النفقات المنجزة بعنوان التدخّلات في الميدان الاقتصادي بمبلغ 20,106 م.د والاجتماعي بما قيمته 23,190 م.د.

وعلى غرار التصرف السابق، لم تنجز أي وزارة نفقات بعنوان الاستثمارات المتعلقة بالتمويل العمومي المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة وذلك رغم رصد اعتمادات لها على غرار وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري) ووزارة النقل (الاستثمار في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي) على التوالي بمبلغ 7,270 م.د و5,206 م.د.

وتعلقت التدخّلات في الميدان الاقتصادي من قبل وزارة التّنمية والاستثمار والتعاون الدولي (29,631 م.د) بتمويل برنامج التنمية المندمجة ووزارة التجارة (14,261 م.د) في إطار مشروع تنمية الصادرات.

وتمّ إنجاز النفقات بعنوان التدخّلات في الميدان الاجتماعي من قبل وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (33,259 م.د) في إطار تزويد المراكز الريفية بالماء الصالح للشراب وذلك بتمويل من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية.

ثانيا– نفقات تسديد أصل الدّين العمومي

ضبطت التقديرات الأولية المرصودة لتسديد أصل الدّين العمومي في حدود 6.170 م.د. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التّكميلي إلى ما جملته 6.621 م.د. وتمّ توزيعها كاملة واستهلاكها في حدود 99,99 %. وشهدت الاعتمادات الموزعة تطورا بمبلغ 1.535 م.د وبنسبة 30,18 % مقابل 251 م.د ونسبة 5,19 % في سنة 2018.

وعلى نفس الوتيرة، تطورت النفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدين وذلك بقيمة 1.534,301 وبنسبة 30,17 % مقابل 251 م.د ونسبة 5,19 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي الاعتمادات النهائيّة والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2019 وتطوّرها مقارنة بالسّنة السّابقة:

م.د.

الفصل	الاعتمادات النهائية في سنة 2019	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النّسبة (%)
– تسديد أصل الدّين الدّاخلي	1 256,000	1.891	1.241,401	- 649,599	- 34,35
– تسديد أصل الدّين الخارجي	5 365,000	3.195	5.378,900	2.183,900	68,35
الجملة	6 621,000	5.086	6.620,301	1.534,301	30,17

وتطورت النفقات المتعلقة بتسديد أصل الدين الخارجي بقيمة 2.183,900 م.د وبنسبة 68,35 % في سنة 2019 مقابل تراجع بقيمة 468 م.د ونسبة 12,78 % في التصرّف السابق.

ويعود هذا الارتفاع إلى تسديد قرض السوق المالية العالمية المصدر سنة 2012 بضمان أمريكي بقيمة 485 مليون دولار وتسديد القسط الأول من القرض الرقاعي المصدر في شكل اكتتاب خاص من البنك الوطني القطري QNB سنة 2017 بقيمة 250 مليون دولار. وقد بلغت القيمة الجملية للقرضين 2.142,358 م.د.

بالإضافة إلى ذلك، تم تسديد 1.127,615 م.د بعنوان قروض صندوق النقد الدولي في سنة 2019 مقابل 1.270,205 م.د في 2018 ومبلغ 603,976 م.د في سنة 2017.

وتدعمت حصّة نفقات تسديد أصل الدين العمومي الخارجي لتبلغ 81,25 % في سنة 2019 مقابل 62,82 % في التصرف السابق. وفي المقابل تراجعت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 649,599 م.د ونسبة 61,35 % مما ساهم في تراجع حصّتها لتبلغ 18,75 % مقابل 37,18 % في سنة 2018.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2019 تضمنت مبلغ 282,606 م.د يخص بقايا للتّسوية من تسبقات مسندة في سنة 2018. وتوزع هذا المبلغ بين الدّين الخارجي (204,334 م.د) والدّين الداخلي (78,272 م.د) ويمثل نسبة 4,27 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2019 بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي.

وأسندت تسبقات بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنة 2019 بقيت دون تسوية وبلغت جملتها أصلا وفائدة ما قيمته 59,562 م.د. وتوزعت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدّين العمومي في سنتي 2018 و2019 كما يلي:

أ.د

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2018/2019	
	2018		2019			
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة
تسديد أصل الدّين الداخلي	**1.891.000,000**	**37,18**	**1.241.401,161**	**18,75**	**– 649.598,839**	**– 34,35**
أصل الدين الداخلي للدّولة	**1.885.300,000**	**37,07**	**1.234.778,702**	**17,57**	**– 650.521,298**	**– 34,50**
تسوية تسبقة الخزينة سنة 2018 (رقاع الخزينة 2018)	88.408,991	1,74	78.238,503	**1,18**	**– 10.170,488**	**– 11,50**
رقاع الخزينة	1.298.480,182	25,53	675.000,000	**10,20**	**- 623.480,182.**	**- 48,02**
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	21.974,263	0,43	21.974,276	**0,33**	**0,013**	**0,00**
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	296.217,171	5,82	279.346,530	**4,22**	**- 16.870,641**	**- 5,70**
القرض الوطني لسنة 2014	180.219,393	3,54	180.219,393	**2,72**	**0**	**0,00**
– أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	**5.700,000**	**0,11**	**6.622,459**	**0,10**	**922,459**	**16,18**
تسوية تسبقة الخزينة سنة 2018 (قرض تسبقة الدعم المؤسساتي 2018 لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة)			33,177	**0,00**	**33,177**	**–**
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	188,502	0,00	1.013,454	**0,02**	**824,952**	**437,64**
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	359,980	0,01	424,309	**0,01**	**64,329**	**17,87**
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	5.151,519	0,10	5.151,519	**0,08**	**0**	**0,00**
تسديد أصل الدّين الخارجي	**3.195.000,000**	**62,82**	**5.378.900,000**	**81,25**	**2.183.900,000**	**68,35**
تسديد الدّين الخارجي للسنة	3.064.019,382	60,24	5.174.565,652	**78,16**	**2.110.546,270**	**68,88**
تسوية التسبقات التي لم تتم تسويتها إلى موفى السنة السابقة	130.980,618	2,58	204.334,348	**3,09**	**73.353,730**	**56,00**
المجموع العامّ	**5.086.000,000**	**100**	**6.620.301,161**	**100,00**	**1.534.301,161**	**30,17**

وتراجع حجم الاعتمادات المأمور بصـرفها بعنـــوان تسديد أصــل الدّين الدّاخلي بما قيمته 649,599 م.د بنسبة 34,35 % في سنة 2019 .

ويعود ذلك إلى تقلص نفقات تسديد أصل الدين بعنوان رقاع الخزينة بما جملته 623,480 م.د ونسبته 48,02 %. وبلغت قيمة تسديد رقاع الخزينة 675 م.د منها 648,400 م.د تعلقت برقاع الخزينة القابلة للتنظير مما يجعلها تحظى بالنصيب الأوفر من نفقات تسديد أصل الدين الداخلي الدولة (54,37 %).

وانخفضت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بالعملة الصعبة في سنة 2019 بما قيمته 16,871 م.د ونسبته 5,70 % حيث بلغت 279,347 م.د مقابل 296,217 م.د سنة 2018 علما بأنها كانت في حدود 15,512 م.د في سنة 2017. وبلغت حصتها من جملة تسديد أصل الدين الداخلي للسنة 22,50 %.

وكانت قيمة القسط المتعلق بخلاص القرض الوطني لسنة 2014 في حدود 180,219 م.د وهو ما يمثّل حصّة قدرها 14,52 % من جملة تسديد أصل الدين الداخلي.

وتمّ الترخيص ضمن الفصل عدد 9 من قانون المالية لسنة 2019 في منح ضمان الدولة لإبرام قروض أو إصدار صكوك إسلامية في حدود 4.500 م.د. وتم الترفيع فيه ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2019 إلى حدود 4.790 م.د مقابل 3.000 م.د في التصرف السابق. ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة بالمليون دينار خلال الفترة من 2017 إلى 2019[67]:

السنة	2017	2018	2019
المبلغ المرخص بقانون المالية	**3.000,000**	**3.000,000**	**4.790,000**
إجمالي القروض المضمونة من طرف الدولة	**2.659,200**	**2.592,700**	**4.589,000**
– ***قروض داخلية***	841,000	1.857,800	2.390,300
– ***قروض خارجية***	1.818,200	734,900	2.198,700

يبرز من الجدول أعلاه تسارع نسق منح ضمان الدولة وتطوّر حجم القروض المضمونة بنسبة 77% في سنة 2019 مقابل تراجع بنسبة 2,5 % في سنة 2018.

وقد انتفعت ثلاثة بنوك عمومية وهي البنك الوطني الفلاحي (1.141,500 م.د) وبنك الإسكان (149,600 م.د) والشركة التونسية للبنك (66,200 م.د) بحصة قدرها 29,58 % من المبلغ الجملي لضمان القروض الممنوح من قبل الدولة[68]. كما أنه تم منح ضمان الدولة لفائدة البنك المركزي[69] بعنوان تعهدات البنك الفرنسي التونسي في حدود 258 م.د مقابل 221 م.د[70].

[67] تقرير الدين العمومي لسنة 2019. الصفحة 64

[68] تقرير الدين العمومي لسنة 2019 الصفحة 65

[69] تجسيما لأحكام الفصل 19 (الفقرة 2) من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.

[70] تقرير الدين العمومي لسنة 2019 الصفحة 65

وبلغت الديون العمومية المضمونة في سنة 2019 ما جملته 16.702 م.د وهو ما يمثّل 14,67 % من النّاتج المحلّي الإجمالي مقابل على التوالي 16.713,400 م.د و15,84 % [71] في التصرف السابق. ويتوزع الدين المضمون بين الدين الخارجي (12.714,500 م.د) والدين الداخلي (3.987,500 م.د).

وفي خصوص تفعيل ضمان الدولة، فقد تحملت الدولة تسديد ديون داخلية بقيمة 6,622 م.د مقابل 5,700 م.د في سنة 2018 و9,294 م.د في سنة 2017.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تسجيل حالات إخلال أو تأخير في التسديد من قبل المؤسسات المنتفعة بضمان الدولة بعنوان قروض خارجية. إلاّ أنه بداية من سنة 2018 ظهرت عدة صعوبات على مستوى قدرة هذه المؤسسات على تسديد أقساط قروضها الخارجية في الآجال. وقد تدخلت الدولة في سنة 2019 عن طريق منح قروض خزينة أو تسبقات من الخزينة لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (50 م.د) وشركة تونس الطرقات السيارة (40 م.د) لتمكين المنشأتين من مجابهة التزاماتها المالية بما في ذلك تسديد الديون المضمونة من قبل الدولة.

أمّا في خصوص تسديد أصل الدين الخارجي، وخلافا للسنة الفارطة، تطوّرت النفقات المتعلقة بها بما نسبته 68,35 % لتبلغ 5.378,900 م.د مقابل تراجع بنسبة 12,78 % في التصرف السابق وارتفاع بنسبة 157,96 % في سنة 2017.

وتوزعت النفقات المتعلقة بتسديد أصل الدّين الخارجي بين قروض السوق العالمية (2.142,358 م.د) وقروض صندوق النقد الدولي (1.127,615 م.د) والقروض المبرمة في إطار التّعاون متعدّد الأطراف (1.257,024 م.د) والقروض المبرمة في إطار التّعاون الثنائي (694,651 م.د).

وشملت الدفوعات قرض السوق المالية العالمية بضمان من الحكومة الأمريكية المبرم سنة 2012 بمبلغ 485 مليون دولار. كما تمّ تسديد أصل القروض المبرمة مع البنك الإفريقي للتّنمية (553,387 م.د) ومع مجموعة البنك الدولي (257,063 م.د) ومع البنك الأوروبي للاستثمار (163,894 م.د) ومع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (151,943 م.د).

وتراجعت الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد أصل القروض المبرمة في إطار التّعاون الثنائي بقيمة 101,976 م.د وبنسبة 12,80 % مقابل تطور بقيمة 113,817 م.د وبنسبة 16,67 % في التصرف السابق. وخصّ هذا التسديد أساسا قروضا تأتت من فرنسا (300,599 م.د) واليابان (158,607 م.د) والمملكة العربية السعودية (57,085 م.د) وألمانيا (56,548 م.د).

وفي خصوص خدمة الدّين العمومي، فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ 9.852,926 م.د مسجّلة تطوّرا نسبته 25,66 % مقـــابل 10,65 % في سنة 2018 و33,60 % في سنة 2017. ويعزى هذا التطوّر إلى ارتفاع خدمة الدّين الخارجي بنسبة 56,96 % حدّ منه تراجع في خدمة الدّين الداخلي بما نسبته 15,67 %.

ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر خدمة الدّين العمومي الدّاخلي والدّين الخارجي خلال السّنوات من 2015 إلى 2019.

[71] تقرير الدين العمومي لسنة 2019 الصفحة 66

م.د

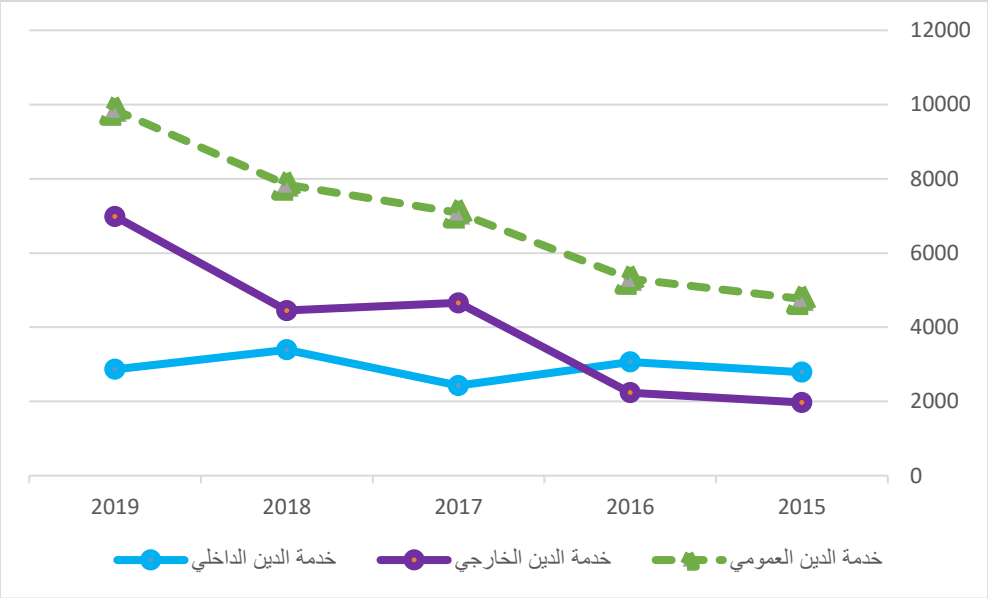

ومنذ سنة 2017، أصبحت حصّة خدمة الدين الخارجي للدولة تمثّل 70,89% من جملة خدمة الدين العمومي مقابل 56,75 % في سنة 2018 و65,74 % في سنة 2017.

ويبرز الجدول التّالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2019 مقارنة بالسنة السّابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بالحساب العامّ للسّنة الماليّة:

بالدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2018-12-31	الوضعيّة إلى 2019-12-31	التغيّرات 2018/2019	
			القيمة	النّسبة (%)
– الدين الباقي للتسديد	**82.293.327.139**	**82.555.250.318**	**261.923.179**	**0,32**
– الدّين الدّاخلي	22.026.852.750	23.949.298.719	1.922.445.969	**8,73**
– الدّين الخارجي	60.164.335.773	58.482.600.299	- 1.681.735.474	**- 2,80**
– قروض المزودين	102.138.616	0123.351.30	421.212.68	**20,77**
– خدمة الدين (1)	**7.840.993.429**	**025.726.852.9**	**596.732.011.2**	**25,66**
– الدّين الدّاخلي	3.390.993.429	682.391.868.2	- 747.601.522	- 15,41
– الدّين الخارجي	4.450.000.000	343.334.984.6	343.334.534.2	56,95

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

وارتفع الحجم الجملي للتعهدات بعنوان القروض الخارجية المبرمة من قبل الدولة إلى غاية نهاية سنة 2019 إلى ما جملته 103.124,680 م.د[72] مسجلا تراجعا بنسبة 4,93 % مقابل نموّ بنسبة 25,36 % في التّصرف السّابق. وبلغ حجم الدين العمومي الباقي للتسديد 82.555,250 م.د مقابل 82.293,327 م.د في سنة 2018 أي بنموّ نسبته 0,32 %.

[72] الحساب العام للسنة المالية 2019 .

وتجدر الإشارة إلى أن الدين العمومي الخارجي الباقي تسديده يعود بنسبة 35,49 % للسوق المالية العالمية و40,47 % للتعاون متعدد الأطراف و15,54 % للتعاون ثنائي الأطراف و8,39 % من صندوق النقد الدولي. وحسب العملات الأجنبية، ما تزال تركيبة قائم الدين متسمة بهيمنة الأورو(55,72 %) يليه الدولار (27,44 %) والياباني (10,93 %)[73].

وبلغت نسبة التداين العمومي 72,51 % من النّاتج المحلّي الإجمالي في سنة 2019 مقابل 78,2 % في سنة 2018 و 70,44 % في سنة 2017 [74]. وقد بلغ الدّين الباقي للتسديد حوالي 7.112 دينار للفرد الواحد[75] مقابل 7.190 دينار في سنة 2017. ويبرز الرّسم البياني التالي تطوّر التداين العمومي خلال السّنوات من 2015 إلى 2019:

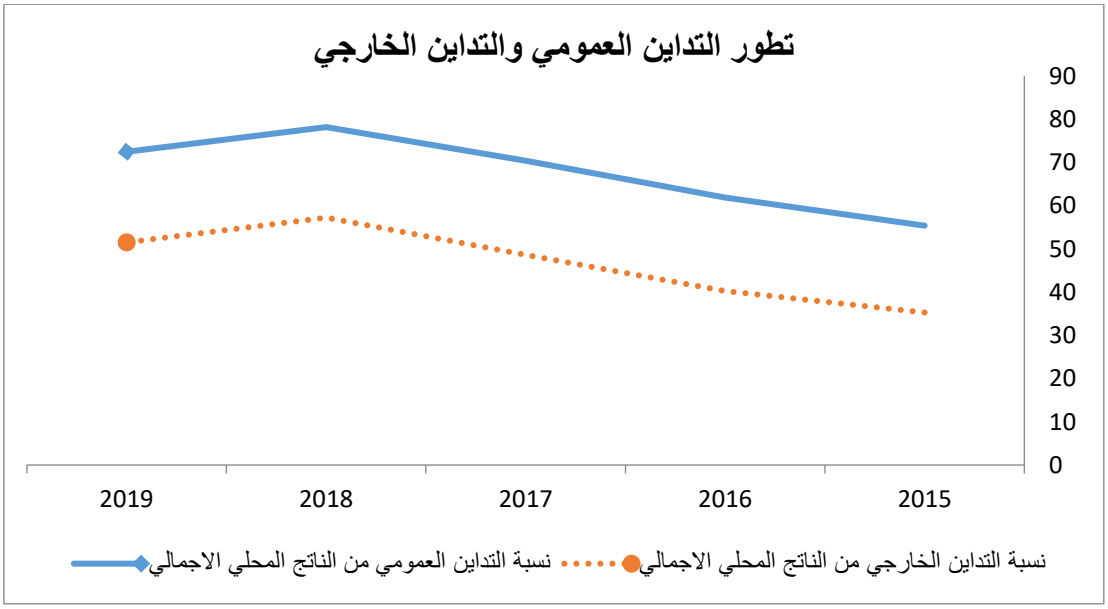

وخلافا للسنوات السابقة، فقد شهدت سنة 2019 تراجع حجم الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد ليبلغ 58.482,600 م.د وتدني حصّته مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي التي بلغت 51,5 % مقابل على التوالي 60.164,336 م.د وحصّة 57,25 % في سنة 2018.

ويبين الرسم الموالي تأثير سعر صرف العملات الأجنبية على حجم الدين الخارجي خلال الفترة 2015–2019:

[73] تقرير الدين العمومي لسنة 2019 ص17.

[74] تقرير الدين العمومي لسنة 2019 ص 17.

[75] بلغ عدد السكان بالجمهورية التونسية حسب موقع المعهد الوطني للإحصاء بتاريخ 01-06-2021 حوالي 11608311 ساكن في موفى 2019.

أ.د

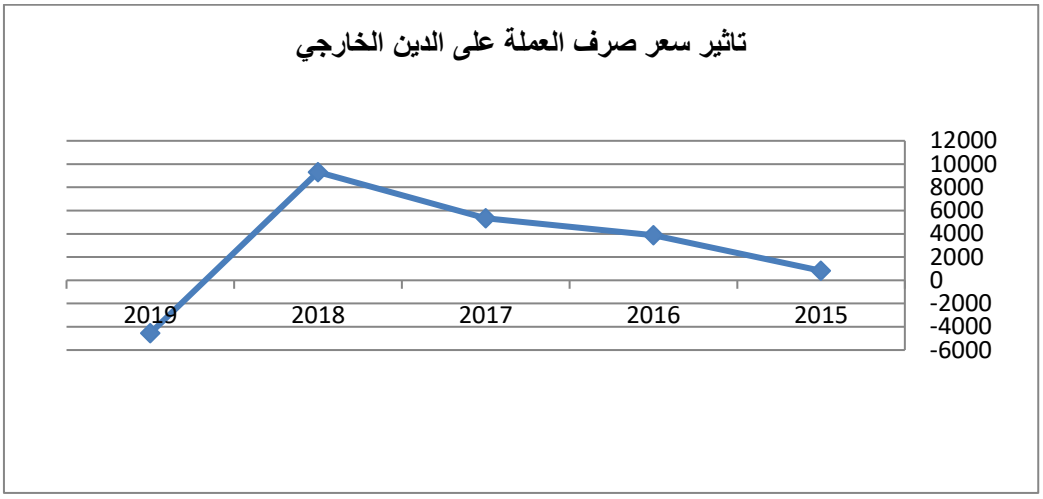

III - نفقات صناديق الخزينة

ارتفعت في سنة 2019 الاعتمادات النّهائية لنفقات صناديق الخزينة إلى ما قيمته 1.144،675 م.د مقابل 860,681 م.د في التصرّف السّابق مسجلة زيادة قدرها 283,994 م.د ونسبتها 33 %. وتواصل ارتفاع نسق استهلاك هذه الاعتمادات حيث بلغت النفقات المنجزة فعليّا 1.127،258 م.د مقابل 993,988 م.د في سنة 2018 وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 13،41 % مقابل 18,54 % في التصرّف السابق.

وتوّزعت نفقات صناديق الخزينة بين نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.038,945 م.د ونفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 88,313 م.د.

أوّلا – الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التقديرات النهائية بقانون الماليّة لسنة 2019 بعنوان تدخلات الحسابات الخاصّة في الخزينة ما قيمته 1.009،200 م.د مقابل 816,800 م.د في السنة السّابقة.

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة في سنة 2019 ما قيمته 1.038،945 م.د مقابل 919,704 م.د في سنة 2018 مسجلة زيادة بقيمة 119،241 م.د بنسبة 12,97 % عن السنة السابقة.

ونتجت هذه الزيادة أساسا عن ارتفاع نفقات بعض الحسابات الخاصة، على غرار الصندوق الوطني للتشغيل (+ 106،303 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (+ 33,074 م.د) وصندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (+ 17،373 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (+ 9,846 م.د).

ومن جهة أخرى تراجع حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ويذكر منها خاصة صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري (– 23،647 م.د) وصندوق تنمية قطاع المواصلات (– 16،323 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (– 7،955 م.د) وصندوق الانتقال الديمقراطي (– 7،810 م.د).

وتم ضبط تقديرات بمبلغ 2 م.د لصندوق دعم الصحة العمومية ومبلغ 500 ألف دينار لصندوق النهوض بالصادرات وبالرغم من تحصيل موارد تجاوزت التقديرات النهائية فإنّه لم يتم تسجيل خلال سنة 2019 إنجاز أي نفقات بعنوان هذين الصندوقين.

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابـات الخاصّة في الخزينة التي سجّلت أهمّ النفقات خلال سنة 2019.

الحسابــات الخاصّة في الخزينة (نسبة مائوية)

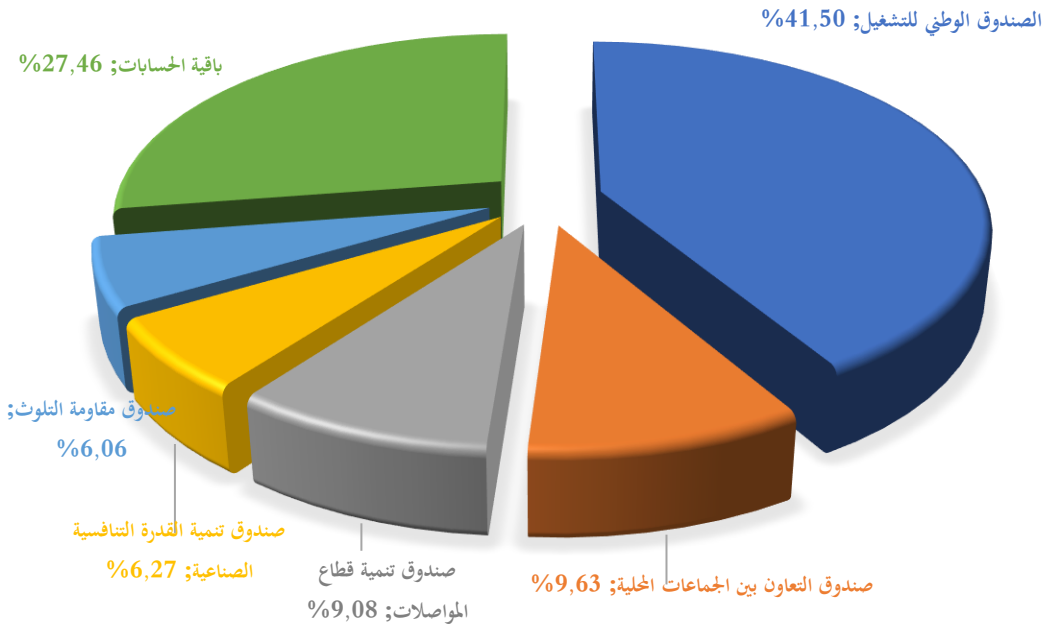

وأفرزت الحسابات الخاصّة في الخزينة في نهاية سنة 2019 فائضا جمليا لمقابيضها على بنفقاتها قيمته 3.030،799 م.د مقابل 1.766,450 م.د في التصرف السابق.

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 14 نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة وتطوّرها في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018.

ثانيا – حسابات أموال المشاركة

ارتفعت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة لتبلغ 88،313 م.د في موفى سنة 2019 مقابل 74,284 م.د في التصرّف السابق أي بزيادة بنسبة 18،89 % مقارنة بزيادة نسبتها 60،06 % في التصرّف السابق.

ويعود هذا التطوّر إلى نموّ نفقات بعض الحسابات خاصّة منها حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة (6،958 م.د) وحساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات (6،497 م.د) فضلا عن إنجاز نفقات من حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 (27،391 م.د). وحدّ من هذا النمو تراجع نفقات بعض الحسابات الأخرى أهمها حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (- 11،148 م.د) وحساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (– 6,537 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (– 2،626 م.د)

ويبرز الرسم البياني التالي حصة حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2019.

الحسابــات الخاصّة في الخزينة (نسبة مائوية)

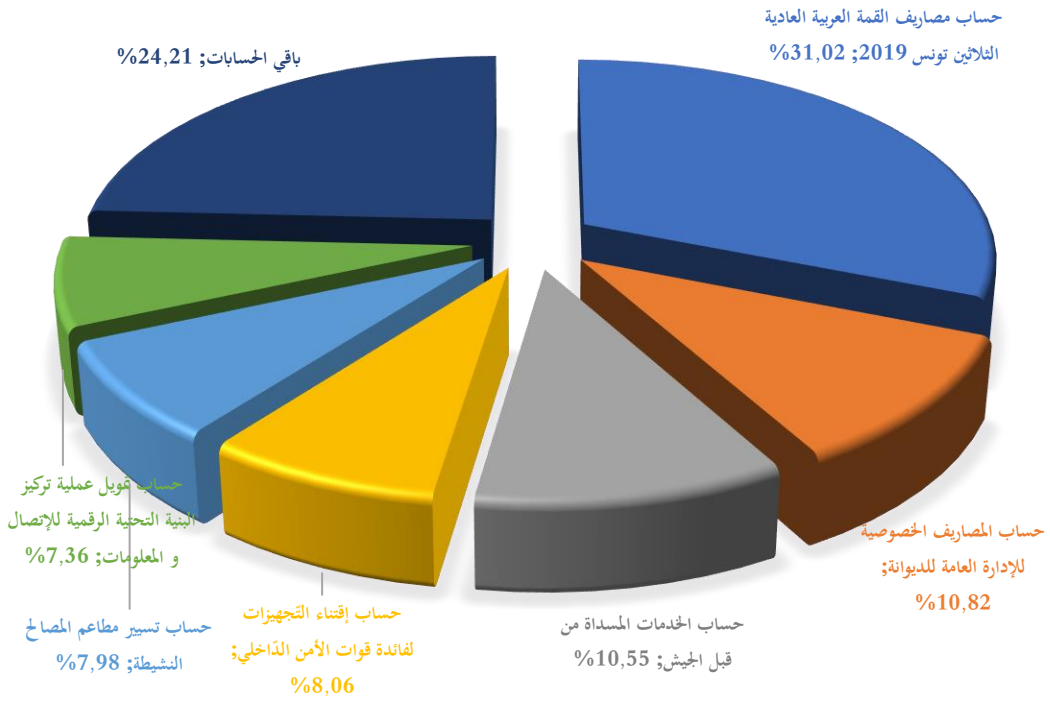

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 15 نفقات حسابات أموال المشاركة وتطوّرها خلال سنتي 2018 و2019.

القسم الثاني– تكاليف ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة

ارتفعت في سنة 2019 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة إلى ما قيمته 1.714,844 م.د مقابل 1.601,626 م.د في سنة 2018 مسجّلة ارتفاعا بمبلغ 113,218 م.د وبنسبة 7,07 %. ونتج هذا الارتفاع عن زيادة مزدوجة في نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثّاني بنسب على التوالي 8,35 % و 4,33 %.

I– نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية الأصلي لسنة 2019 نفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة بما قيمته 1.078,080 م.د. وبإعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة (538,344 م.د)، بلغت التقديرات النهائية مبلغ 1.616,425 م.د، مقابل 1.482,752 م.د في سنة 2018، أي بزيادة قيمتها 133,673 م.د ونسبتها 9,02%.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ صرف هذه الإعتمادات إلى غاية 1.180,541 م.د، وهو ما يمثل استهلاكًا للإعتمادات بنسبة 73,03% (مقابل 73,48% خلال سنة 2018). وعرفت نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة في سنة 2019 نموّا بنسبة 8,35 %، وحافظت بذلك على النسق التصاعدي المسجل خلال سنة 2018 (6,49 %) مقابل التراجع المحقق في سنة 2017 بنسبة 6,49 %.

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسّسات العموميّة في موفى سنة 2019 في مستوى العنوان الأوّل فواضل للمقابيض على المصاريف قدرها 208,704 م.د مقابل 203,494 م.د في سنة 2018. وشملت هذه الفواضل أساسًا المؤسّسات التابعة إلى كّل من وزارة الصحة (49,050 م.د) ووزارة التربية (47,090 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (40,716 م.د).حيث سجلت المؤسّسات التابعة لهذه الوزارات مجتمعة ما نسبته 65,57 % من جملة فواضل سنة 2019.

ويبيّن الجدول الوارد بالملحق عدد 16 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأوّل لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدّولة وتطوّرها خلال سنتي 2019 و2018.

II – نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2019 نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة 534,303 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا بمبلغ قدره 22,199 م.د مقارنة بإنجازات سنة 2018 (512,103 م.د)، أي بنسة نمو 4,33 %.

ويعود هذا الإرتفاع إلى المفعول المزدوج لتقلصّ نفقات بعض المؤسّسات خاصة التابعة لوزارة التربية (6,082- م.د) ولوزراة العدل (4,609- م.د) ولوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (4,090- م.د) وللزيادة المسجّلة في بعض المؤسّسات الملحقة بوزراة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (18,282 م.د) ووزارة الصحة (10,839 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (5,790 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة على مصاريفها ما جملته 221,938 م.د مقابل 207,492 م.د في التصرف السابق.

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 17 تطوّر نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدّولة خلال سنتي 2019 و2018.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت في سنة 2019 نفقات العنوان الأوّل للمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج إلى 210,271 م.د مقابل 189,854 م.د في سنة 2018.

وسجّلت مصاريف سنة 2019 استهلاكا للمقابيض المحصلة (217,180 م.د) بنسبة 96,82 % مقابل ما نسبته 97,45 % خلال السنة السّابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفّى السنة بلغت 6,908 م.د مقابل 4,975 م.د في التصرّف السّابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 3,974 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 36,37 % من مجموع المقابيض البالغة 10,928 م.د. وأفضت نسبة الاستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 6,955.

القسم الرابع – نفقات الصناديق الخاصة

حسب المعطيات الواردة بالحساب العام للدولة، ارتفعت نفقات الصناديق الخاصّة المدرجة بالحساب العامّ في سنة 2019 بمبلغ 114,863 م.د مقارنة بسنة 2018، حيث بلغت 449,278 م.د مقابل 334,415 م.د في سنة 2018، أي بنسبة نمو 34,35 % مقابل تراجع بمبلغ 73,329 م.د وبنسبة 17,99 % في السنة السّابقة.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر هذه النفقات بين سنتي 2018 و2019 حسب ما يبرزه الحساب العامّ للسنة الماليّة:

بيان الصناديق الخاصة	النفقات		التغيّرات 2019/2018	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
الصندوق الوطني للضمان	3 143 111	4 725 354	1 582 243	50,34
صندوق تغطية مخاطر الصرف	201 842 761	189 102 452	-12 740 309	-6,31
صندوق ضمان المؤمن لهم	4 996 888	26 039 639	21 042 752	421,12
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	0	29 500 000	29 500 000	-
صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية	27 136 183	40 888 637	13 752 454	50,68
الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية و الصيد البحري	22 130 967	26 395 955	4 264 988	19,27
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	674 528	737 619	63 091	9,35
الحساب المركزي	60 502 714	126 995 350	66 492 636	109,90
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية	13 987 807	4 893 351	-9 094 456	-65,02
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	0	0	0	-
الجملة	**334 414 959**	**449 278 357**	**114 863 398**	**34,35**

ويتّضح من الجدول أنّ ارتفاع نفقات الصناديق الخاصّة في سنة 2019 نتج عن المفعول المزدوج لنموّ نفقات بعض الحسابات منها خاصّة الحساب المركزي (+ 66,493 م.د) وصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (+ 29,500 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (+ 21,043 م.د) من ناحية ولتراجع تدخّلات صندوق تغطية مخاطر الصرف (- 12,740 م.د) وصندق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية (- 9,094 م.د) من ناحية أخرى.

وبخصوص الأرصدة المتوفّرة في موفى سنة 2019، فقد بلغت ما جملته 377,639 م.د مقابل 332,920 م.د في السّنة السّابقة.

الملاحق

ملحق عدد 1

الصناديق الخاصة: كشف حول الموارد والنفقات لسنة 2019

العدد	بيان الصناديق الخاصة	المقابيض				النفقات المنجزة	الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في 31-12-2019
		الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في 31-12-2018	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
1	الصندوق الوطني للضمان (1)	499 322 588,256	0,000	57 625 098,250	556 947 686,506	4 725 353,601	552 222 332,905
2	صندوق تغطية مخاطر الصرف (2)	-368 555 471,530	0,000	195 659 153,641	-172 896 317,889	189 102 451,666	-361 998 769,555
3	صندوق ضمان المؤمن لهم	58 897 709,752	0,000	21 667 771,303	80 565 481,055	26 039 639,430	54 525 841,625
4	الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (3)	21 388 873,580	0,000	15 934 900,728	37 323 774,308	29 500 000,198	7 823 774,110
5	صندوق التطوير و اللامركزية الصناعية (3)	11 125 254,773	60 000 000,000	3 803 496,217	74 928 750,990	40 888 637,198	34 040 113,792
6	الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية و الصيد البحري (4)	25 414 571,000	7 500 000,000	4 223 384,000	37 137 955,000	26 395 955,000	10 742 000,000
7	صندوق النهوض بقطاع الزيتون (4)	919 000,000	0,000	1 619,000	920 619,000	737 619,000	183 000,000
8	الحساب المركزي (4)	31 799 000,000	112 363 870,000	4 245 480,000	148 408 350,000	126 995 350,000	21 413 000,000
9	صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية (5)	32 608 634,000	6 531 095,000	4 441 811,000	43 581 540,000	4 893 351,000	38 688 189,000
10	صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20 000 000,000	0,000	0,000	20 000 000,000	0,000	20 000 000,000
	الجملة	332 920 159,831	186 394 965,000	307 602 714,139	826 917 838,970	449 278 357,093	377 639 481,877

(1) المصدر : معطيات الشركة التونسية للضمان التى تتصرف فى الصندوق.

(2) حسب تقرير مراقب حسابات الصندوق والوارد من شركة الإعادة التونسية.

(3) حسب المعطيات المحاسبية المستقاة من البنك المركزي التونسي.

(4) المصدر: معطيات البنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن.

(5) المصدر: معطيات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة و معطيات الشركة التونسية للضمان التي تتصرف في الية الضمان.

ملحق عدد 2 :جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2018 و2019

بالدينار

البيانات	التقديرات 2019	الإنجازات		التغيّرات 2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**11 369 610**	**12 926 024**	**1 556 414**	**13,69**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	11 369 610	12 926 024	1 556 414	13,69
وزارة الدّاخليّة	**10 600 000**	**17 581 721**	**17 278 286**	**-303 435**	**1,73-**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 100 000	11 602 810	11 550 922	-51 888	0,45-
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	5 978 911	5 727 364	-251 547	4,21-
وزارة الشؤون المحلية و البيئة	**123 000 000**	**423 885 104**	**329 829 618**	**-94 055 486**	**22,19-**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100 000 000	207 601 394	112 319 723	-95 281 671	45,90-
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	66 613 164	5 669 089	-60 944 075	91,49-
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	149 670 546	211 840 806	62 170 260	41,54
وزارة الدفاع الوطني	**10 000 000**	**3 511 518**	**1 349 517**	**-2 162 001**	**61,57-**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	3 511 518	1 349 517	-2 162 001	61,57-
وزارة الماليّة	**100 000**	**303 556**	**347 170**	**43 614**	**14,37**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	303 556	347 170	43 614	14,37
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**14 000 000**	**42 779 823**	**41 258 703**	**-1 521 120**	**3,56-**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	4 000 000	9 294 997	8 284 407	-1 010 590	10,87-
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10 000 000	33 484 826	32 974 296	-510 530	1,52-
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**73 707 092**	**78 044 157**	**4 337 065**	**5,88**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	54 416 404	58 340 097	3 923 693	7,21
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	7 964 816	8 348 915	384 099	4,82

صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	11 325 872	11 355 145	29 273	0,26
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**117 000 000**	**244 782 249**	**259 133 103**	**14 350 854**	**5,86**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74 000 000	187 295 112	194 424 993	7 129 881	3,81
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3 000 000	18 566 048	11 749 512	-6 816 536	36,72-
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	38 921 089	52 958 598	14 037 509	36,07
وزارة التجارة	**500 000**	**87 649 088**	**102 543 946**	**14 894 858**	**16,99**
الصندوق العامّ للتعويض	0	86 993 957	101 958 392	14 964 435	17,2
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	655 131	585 554	-69 577	10,62-
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**90 000 000**	**188 399 152**	**235 565 949**	**47 166 797**	**25,04**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	188 399 152	235 565 949	47 166 797	25,04
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	**18 000 000**	**53 560 227**	**59 744 478**	**6 184 251**	**11,55**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	18 180 775	21 498 889	3 318 114	18,25
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	35 379 452	38 245 589	2 866 137	8,10
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**48 000 000**	**287 816 648**	**322 437 584**	**34 620 936**	**12,03**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	12 958 351	17 751 707	4 793 356	36,99
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	274 858 297	304 685 877	29 827 580	10,85
وزارة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**18 964 713**	**19 607 980**	**643 267**	**3,39**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	18 964 713	19 607 980	643 267	3,39
وزارة شؤون الشباب والرياضة	**20 000 000**	**10 642 679**	**11 123 411**	**480 732**	**4,52**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	10 642 679	11 123 411	480 732	4,52
وزارة الصحة	**2 000 000**	**-**	**67 495 594**	**-**	**-**
صندوق دعم الصحة العمومية	2 000 000	-	67 495 594	-	-
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**10 720 211**	**12 461 345**	**1 741 134**	**16,24**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	7 073 371	7 849 217	775 846	10,97
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	0	3 646 841	4 612 128	965 287	26,47
وزارة التربية	**0**	**1 050 892**	**4 760**	**-1 046 132**	**99,55-**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	0	1 050 892	4 760	-1 046 132	99,55-
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**490 000 000**	**728 283 598**	**738 939 719**	**10 656 121**	**1,46**
الصندوق الوطني للتشغيل	450 000 000	569 555 766	559 484 537	-10 071 229	1,77-

صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	40 000 000	158 727 832	179 455 182	20 727 350	13,06
الجملة	**1 009 200 000**	**2 205 007 879**	**2 310 091 344**	**105 083 465**	**4,77**

ملحق عدد 3 : جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2018 و2019

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2018/2019	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**2 863 800**	**60 148 000**	**57 284 200**	**2000,29**
– حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	2 863 800	60 148 000	**57 284 200**	**2000,29**
رئاسة الحكومة	**76 815**	**6 010**	**-70 805**	**92,18-**
– حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	76 815	6 010	**-70 805**	**92,18-**
وزارة الدّاخلية	**5 040 622**	**9 174 424**	**4 133 802**	**82,01**
– حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	1 407 060	4 527 005	**3 119 945**	**221,74**
– حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	3 633 562	4 647 419	**1 013 857**	**27,90**
وزارة الدفاع الوطني	**12 531 505**	**37 963 106**	**25 431 601**	**202,94**
– حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	10 904 059	36 279 936	**25 375 877**	**232,72**
– حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 185 148	1 040 561	**-144 587**	**12,20-**
– حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّةبالتّشريفات	442 299	642 609	**200 310**	**45,29**
وزارة المالية	**3 117 729**	**3 771 004**	**653 275**	**20,95**
– حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	929 594	1 389 691	**460 097**	**49,49**
– حساب القروض المرتبطة برهن	2 188 135	2 381 313	**193 178**	**8,83**
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**76 884**	**21 410**	**-55 474**	**72,15-**
– حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	76 884	21 410	**-55 474**	**72,15-**
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**2 447 841**	**0**	**-2 447 841**	**100-**
– حساب الحد من الفقر تطاوين هبات	2 447 841	0	**-2 447 841**	**100-**
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**4 772 854**	**5 014 554**	**241 700**	**5,06**

– حساب حماية النباتات	1 725 647	1 853 476	**127 829**	**7,41**
– حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3 047 207	3 161 078	**113 871**	**3,74**
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**4 682 501**	**2 261 607**	**-2 420 894**	**51,70-**
– حساب بناء الجسور والطرقات	327 449	111 876	**-215 573**	**65,83-**
– حساب انجاز منشات مائية مختلفة	3 688 347	1 222 629	**-2 465 718**	**66,85-**
– حساب بطاح جربة	666 680	591 522	**-75 158**	**11,27-**
– حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانى الصيد	25	0	**-25**	**100-**
– حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	0	335 580	**335 580**	**-**
وزارة الصحة	**4 758 994**	**7 379 600**	**2 620 606**	**55,07**
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	200 000	250 000	**50 000**	**25**
– حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1 973 818	17 400	**-1 956 418**	**99,12-**
– حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	366 600	145 848	**-220 752**	**60,22-**
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	2 218 576	4 966 352	**2 747 776**	**123,85**
حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	0	2 000 000	2 000 000	
وزارة الشؤون الاجتماعية	**2 995 300**	**758 720**	**-2 236 580**	**74,67-**
– حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	1 300	4 000	**2 700**	**-**
– حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل	2 994 000	754 720	**-2 239 280**	**74,79-**
وزارة التربية	**248 927**	**8 870 551**	**8 621 624**	**3463,52**
– حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	248 927	8 870 551	**8 621 624**	**3463,52**
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**267 617**	**105 710**	**-161 907**	**60,50-**
– حساب القروض الجامعية	170 964	105 710	**-65 254**	**38,17-**
– حساب البرنامج الثقافي للطلبة	96 653	0	**-96 653**	**100-**
المجموع العامّ	**43 881 390**	**135 474 696**	**91 593 306**	**208,73**

الملحق عدد 4 :حسابات أموال المشاركة التي لم تسجل أي عملية مقابيض أو دفوعات طيلة السنوات 2013–2019

بالدينار

ع/ر	الحساب	الفواضل في موفى 2019
1	– حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشصيات الرسمية	**59 857,403**
2	– حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	**280 241,036**
3	– حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	**306,000**
4	– حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	**10 561,050**
5	– حساب التدخلات المختلفة	**1 803 150,274**
6	– حساب ممارسة حق الأولوية	**18 800,000**
7	– حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	**181 265,260**
8	– حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	**0,480**
9	– حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	**0,500**
10	– حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	**5,000**
11	– حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	**186 474,562**
12	– حساب دار الصحافي	**78 016,184**
13	– حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	**288 447,049**
14	– حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	**1 868 173,487**
15	– حساب حماية البيئة	**175 023,570**
16	– حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	**1 360 288,750**
17	– حساب تهيئة متحف باردو	**1 150 000,000**
18	– حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	**43,700**
19	– حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	**68 000,000**
20	– حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	**45 610,609**
21	– حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	**0,837**
	المجموع	**7 574 265,751**

ملحق عدد 5 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2019

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2019	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2019/2018	
			2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	726 337	578 977	669 337	90 360	15,61
رئاسة الحكومة	8	14 184 556	11 987 494	13 803 852	1 816 358	15,15
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان	-	-	437 240	-	-437 240	-100
وزارة الدّاخلية	15	22 879 457	18 884 265	21 794 143	2 909 878	15,41
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	2	6 174 568	6 129 296	6 523 478	394 182	6,43
وزارة العدل	40	58 469 118	53 618 561	54 814 907	1 196 346	2,23
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	150 007	161 741	127 007	-34 734	-21,48
وزارة الدّفاع الوطني	45	28 927 010	21 065 915	31 459 760	10 393 845	49,34
وزارة الشؤون الدّينية	2	333 593	314 413	305 593	-8 820	-2,81
وزارة الماليّة	2	3 122 270	3 107 135	3 065 719	-41 416	-1,33
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	71 999 736	79 999 567	72 329 697	-7 669 870	-9,59
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	106 391 525	74 030 807	79 583 452	5 552 645	7,50
وزارة التجارة	2	2 985 126	2 268 255	2 883 626	615 371	27,13
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	4 575 475	2 837 381	3 998 595	1 161 214	40,93
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	3 687 607	3 996 755	3 602 561	-394 194	-9,86
وزارة التجهيز والاسكان والتنهيئة الترابية	2	8 788 464	6 221 460	6 534 056	312 596	5,02
وزارة الشؤون الثقافية	65	40 040 351	26 898 385	38 042 069	11 143 684	41,43
وزارة الشباب والرياضة	76	36 371 011	32 559 395	34 762 076	2 202 681	6,77
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	13 021 545	12 302 686	11 979 392	-323 294	-2,63
وزارة الصحّة	213	634 160 358	468 873 256	485 130 089	16 256 833	3,47
وزارة الشؤون الاجتماعية	44	12 277 966	10 706 686	12 309 598	1 602 912	14,97
وزارة التربية	1579	199 885 744	149 023 808	185 224 670	36 200 862	24,29
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	351	347 273 269	307 013 067	320 338 208	13 325 141	4,34
المجموع	**2597**	**1 616 425 094**	**1 293 016 545**	**1 389 281 884**	**96 265 339**	**7,45**

ملحق عدد 6 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2019

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2019	الإنجازات		التغيّرات2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
رئاسة الحكومة	8	-	4 712	4 712	-
وزارة الدّاخلية	15	30 000	-	-30 000	-100,00
وزاارة الشؤون المحلية و البيئة	2	-	250 000	250 000	-
وزارة العدل	40	13 899 604	18 150 230	4 250 626	30,58
وزارة الشؤون الخارجيّة	1	-	-	-	-
وزارة الدّفاع الوطني	45	53 000	124 000	71 000	133,96
وزارة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	-
وزارة الماليّة	2	42 004	152 281	110 277	262,54
وزارة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة	1	13 015 000	1 430 000	-11 585 000	-89,01
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	293 698 032	289 277 168	-4 420 864	-1,51
وزارة التجارة	2	-	-	-	-
وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	2	511 842	1 104 607	592 765	115,81
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	-	-	-	-
وزارة التجهيز والإسكان والتنهيئة الترابية	2	2 105 000	2 371 000	266 000	12,64
وزارة الشؤون الثقافية	65	2 569 000	1 492 670	-1 076 330	-41,90
وزارة الشباب والرياضة	76	106 000	45 000	-61 000	-57,55
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	1 830 508	4 152 809	2 322 301	126,87
وزارة الصحّة	213	3 833 169	15 555 462	11 722 293	305,81
وزارة الشؤون الاجتماعية	44	40 000	1	-39 999	-100,00
وزارة التربية	1579	138 600 049	140 838 914	2 238 865	1,62
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	351	34 994 467	60 008 338	25 013 871	71,48
المجموع	**2597**	**505 327 675**	**534 957 192**	**29 629 517**	**5,86**

ملحق عدد 7 : جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2019 (العنوان الأول)

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	المجموع
1- مجلس نواب الشعب		330 000	132 100	462 100
2- رئاسة الجمهورية		316 000	787 980	1 103 980
3- رئاسة الحكومة	23 368 000	5 677 731	12 659 047	41 704 778
4- وزارة الدّاخلية		9 825 300	31 390 267	41 215 567
5-وزارة الشؤون المحلية والبيئة			425 084	425 084
6- وزارة العدل		1 190 000	5 248 015	6 438 015
7- وزارة الشؤون الخارجية		914 000	173 077	1 087 077
8- وزارة الدفاع الوطني		22 056 178	22 324 929	44 381 107
9- وزارة الشؤون الدينية	4 500 000		252 877	4 752 877
10- وزارة الماليّة	7 629 600	36 395 553	6 112 165	50 137 318
11- وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية		976 778	582 199	1 558 977
12- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولى	450 000	1 225 000	438 450	2 113 450
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		4 072 000	7 087 339	11 159 339
14- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	712 000	260 287	102 426	1 074 713
15- وزارة التجارة	1 694 000	2 443 546	4 318 901	8 456 447
16- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			114 098	114 098
17- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	3 722 000		33 576	3 755 576
18- وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية			1 724 158	1 724 158
19- وزارة النقل	412 000	484 400	1 362 010	2 258 410
20- وزارة الشؤون الثقافية		330 000	3 039 441	3 369 441
21- وزارة شؤون الشباب والرياضة		1 600 000	9 079 225	10 679 225
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			1 335 682	1 335 682
25- وزارة الصحة		64 404 343	22 132 157	86 536 500
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	4 715 000	3 611 000	5 944 640	14 270 640
25- وزارة التربية		8 350 000	60 464 349	68 814 349
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي			10 982 953	10 982 953
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	23 666 425		219 068	23 885 493
28- المجلس الأعلى للقضاء			1 745	1 745
المجموع	70 869 025	164 462 116	208 467 958	443 799 099

ملحق عدد 8 : جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2019

بالدّينار

الأقسام / الأبواب	التخفيضات			الزّيادات			المجموع
	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	التأجير العمومي	وسائل المصالح	التدخل العمومي	
1- مجلس نواب الشعب	140 500	49 000	12 000	56 500	120 000	25 000	201 500
2- رئاسة الجمهورية	440 490	338 500	65 370	62 490	716 500	65 370	844 360
3- رئاسة الحكومة	30 000	13 000		30 000	13 000		43 000
4- وزارة الداخلية	19 009 220			15 223 000	3 786 220		19 009 220
6- وزارة العدل	1 250 628				1 205 100	45 528	1 250 628
8- وزارة الدفاع الوطني	7 074 900			1 077 000	5 379 000	618 900	7 074 900
9- وزارة الشؤون الدينية			198 060		198 060		198 060
10- وزارة الماليّة			126 154		126 154		126 154
12- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	439 800			439 800			439 800
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	5 495 000		322 000	5 495 000	322 000		5 817 000
14- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	91 332		14 000		14 000	91 332	105 332
16- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	49 213					49 213	49 213
18- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	1 067 000	24 000			1 091 000		1 091 000
20- وزارة الشؤون الثقافية	9 785 657	56 000	64 000	8 358 367	385 000	1 162 290	9 905 657
21- وزارة شؤون الشباب والرياضة	1 870 944			660 000	533 000	677 944	1 870 944
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	395 000		95 400		182 000	308 400	490 400
23- وزارة الصحة	972 000			972 000			972 000
24- وزارة الشؤون الاجتماعية			50 000			50 000	50 000
25- وزارة التربية	2 404 969	11 920 960		1 083 169	11 920 960	1 321 800	14 325 929
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	17 305 000	3 639 953	844 599	17 305 000	4 194 953	289 599	21 789 552
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	42 860		15 200			58 060	58 060
الجملة	67 864 513	16 041 413	1 806 783	50 762 326	30 186 947	4 763 436	85 712 709

ملحق عدد 9: جدول تطوّر اعتمادات العنوان الأول لسنة 2019 حسب أبواب الميزانية

بالدّينار

الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	قانون المالية	الإعتمادات التكميلية	التحويلات		الإعتمادات النهائية		التغيّرات 2019/2018	
		التكميلي		+	-	2018	2019	القيمة	النسبة (%)
1- مجلس نواب الشعب	31 923 000	32 457 000	462 100	201 500	201 500	29 861 000	32 919 100	3 058 100	10,24
2- رئاسة الجمهورية	117 689 000	120 700 000	1 103 980	844 360	844 360	102 848 000	121 803 980	18 955 980	18,43
3- رئاسة الحكومة	180 211 000	183 733 000	41 704 778	43 000	43 000	171 819 355	225 437 778	53 618 423	31,21
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان						7 783 000		-7 783 000	100,00-
4- وزارة الداخلية	2 878 752 000	3 023 938 000	41 215 567	19 009 220	19 009 220	2 628 643 200	3 065 153 567	436 510 367	16,61
5-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	560 308 000	561 369 000	425 084			550 232 000	561 794 084	11 562 084	2,10
6- وزارة العدل	585 660 000	605 501 000	6 438 015	1 250 628	1 250 628	517 662 000	611 939 015	94 277 015	18,21
7- وزارة الشؤون الخارجية	244 784 000	245 298 000	1 087 077			229 626 638	246 385 077	16 758 439	7,30
8- وزارة الدفاع الوطني	2 320 691 000	2 396 277 000	44 381 107	7 074 900	7 074 900	1 928 371 116	2 440 658 107	512 286 991	26,57
9- وزارة الشؤون الدينية	119 847 000	120 796 000	4 752 877	198 060	198 060	122 730 000	125 548 877	2 818 877	2,30
10- وزارة الماليّة	704 329 000	725 071 000	50 137 318	126 154	126 154	647 289 255	775 208 318	127 919 063	19,76
11- وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	50 786 000	52 722 000	1 558 977			46 895 000	54 280 977	7 385 977	15,75
12- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	71 294 000	72 847 000	2 113 450	439 800	439 800	69 095 000	74 960 450	5 865 450	8,49
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	619 930 000	648 767 000	11 159 339	5 817 000	5 817 000	577 894 900	659 926 339	82 031 439	14,19
14- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	2 137 432 000	2 575 808 000	1 074 713	105 332	105 332	2 736 109 350	2 576 882 713	-159 226 637	5,82-
15- وزارة التجارة	1 926 037 000	1 927 351 000	8 456 447			1 826 031 379	1 935 807 447	109 776 068	6,01
16- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	21 115 000	21 567 000	114 098	49 213	49 213	19 603 000	21 681 098	2 078 098	10,60
17- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	66 418 000	66 745 000	3 755 576			65 700 806	70 500 576	4 799 770	7,31
18- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	154 048 000	159 502 000	1 724 158	1 091 000	1 091 000	146 453 000	161 226 158	14 773 158	10,09
19- وزارة النقل	471 705 000	472 230 000	2 258 410			470 667 000	474 488 410	3 821 410	0,81
20- وزارة الشؤون الثقافية	233 146 000	240 846 000	3 369 441	9 905 657	9 905 657	190 599 000	244 215 441	53 616 441	28,13
21- وزارة شؤون الشباب والرياضة	560 164 000	591 408 000	10 679 225	1 870 944	1 870 944	570 472 000	602 087 225	31 615 225	5,54
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	138 652 000	145 019 000	1 335 682	490 400	490 400	120 041 000	146 354 682	26 313 682	21,92

23– وزارة الصحة	1 784 318 000	1 869 911 000	86 536 500	972 000	972 000	1 744 676 000	1 956 447 500	211 771 500	12,14
24– وزارة الشؤون الاجتماعية	1 387 767 000	1 728 508 000	14 270 640	50 000	50 000	1 666 192 000	1 742 778 640	76 586 640	4,60
25– وزارة التربية	5 273 744 000	5 631 577 000	68 814 349	14 325 929	14 325 929	4 732 892 000	5 700 391 349	967 499 349	20,44
26– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 495 884 000	1 534 200 000	10 982 953	21 789 552	21 789 552	1 353 828 000	1 545 182 953	191 354 953	14,13
27– وزارة التكوين المهني والتشغيل	360 254 000	362 240 000	23 885 493	58 060	58 060	331 603 000	386 125 493	54 522 493	16,44
28– المجلس الأعلى للقضاء	5 800 000	5 800 000	1 745			3 800 000	5 801 745	2 001 745	52,68
29– المحكمة الدستورية	2 382 000	2 382 000				2 412 000	2 382 000	-30 000	1,24-
30– الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	76 930 000	120 430 000				16 900 000	120 430 000	103 530 000	612,60
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	493 800 000	443 800 000	-443 799 099			148 001	901	-147 100	99,39-
32– الدين العمومي	3 137 000 000	3 253 000 000				2 755 000 000	3 253 000 000	498 000 000	18,08
هيئة الحقيقة والكرامة						8 322 000		-8 322 000	100,00-
المجموع	28 212 800 000	29 941 800 000	0	85 712 709	85 712 709	26 392 200 000	29 941 800 000	3 549 600 000	13,45

ملحق عدد 10 : **جدول تطوّر نفقات العنوان الأول حسب الأبواب بين سنتي 2019 و2018**

الأبواب	الاعتمادات النهائية 2019	الاعتمادات المأمور بصرفها		تطور المصاريف 2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النسبة %
1- مجلس نواب الشعب	32 919 100	29 034 724	32 083 208	3 048 484	10,50
2- رئاسة الجمهورية	121 803 980	99 082 208	112 566 767	13 484 559	13,61
3- رئاسة الحكومة	225 437 778	170 206 864	224 399 265	54 192 401	31,84
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان		7 237 485		-7 237 485	100,00-
4- وزارة الداخلية	3 065 153 567	2 542 944 156	2 914 357 647	371 413 491	14,61
5-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	561 794 084	546 685 683	558 804 462	12 118 779	2,22
6- وزارة العدل	611 939 015	513 627 808	603 939 175	90 311 367	17,58
7- وزارة الشؤون الخارجية	246 385 077	228 427 994	244 370 626	15 942 632	6,98
8- وزارة الدفاع الوطني	2 440 658 107	1 914 319 197	2 305 384 788	391 065 591	20,43
9- وزارة الشؤون الدينية	125 548 877	122 447 925	124 724 984	2 277 058	1,86
10- وزارة الماليّة	775 208 318	639 328 967	769 418 095	130 089 129	20,35
11- وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	54 280 977	46 810 583	54 059 373	7 248 790	15,49
12- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	74 960 450	66 371 213	74 019 408	7 648 196	11,52
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	659 926 339	558 161 993	613 146 800	54 984 807	9,85
14- وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	2 576 882 713	2 735 672 945	2 575 304 742	-160 368 203	5,86-
15- وزارة التجارة	1 935 807 447	1 823 633 741	1 932 284 890	108 651 149	5,96
16- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	21 681 098	17 794 660	20 563 177	2 768 517	15,56
17- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	70 500 576	65 581 622	70 112 017	4 530 395	6,91
18- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	161 226 158	139 915 670	152 288 582	12 372 912	8,84
19- وزارة النقل	474 488 410	468 846 662	472 325 131	3 478 469	0,74
20- وزارة الشؤون الثقافية	244 215 441	189 190 863	242 911 887	53 721 024	28,40
21- وزارة شؤون الشباب والرياضة	602 087 225	517 119 287	548 535 230	31 415 943	6,08
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	146 354 682	118 797 076	133 822 705	15 025 629	12,65
23- وزارة الصحة	1 956 447 500	1 741 510 755	1 948 110 879	206 600 124	11,86
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	1 742 778 640	1 662 773 330	1 730 930 628	68 157 298	4,10
25- وزارة التربية	5 700 391 349	4 732 499 573	5 698 965 899	966 466 326	20,42
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1 545 182 953	1 344 505 434	1 487 556 922	143 051 487	10,64
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	386 125 493	330 722 121	385 935 595	55 213 474	16,69
28- المجلس الأعلى للقضاء	5 801 745	1 626 015	2 520 068	894 054	54,98
29- المحكمة الدستورية	2 382 000	–	-	-	-
30- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	120 430 000	16 900 000	106 930 000	90 030 000	532,72
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	901	–	-	-	-

32- الدين العمومي	3 253 000 000	2 754 993 429	3 232 624 865	477 631 436	17,34
هيئة الحقيقة والكرامة		8 322 000		-8 322 000	100,00-
المجموع	29 941 800 000	26 155 091 983	29 372 997 815	3 217 905 832	12,30

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات ونفقات العنوان الثاني لسنة 2019 ومقارنتها بسنة 2018

م.د

الاعتمادات / الأبواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات (1)	اعتمادات الموارد الخارجيّة الموظّفة (2)	التوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات		تطوّر المصاريف 2019/2018	
					الاعتمادات الموزعة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	2018	2019	القيمة	النسبة %
1- مجلس نواب الشعب	**1,500**	**1,500**	**1,500**		**1,500**		**1,500**	**1,422**	**1,487**	**0,065**	**4,60**
2- رئاسة الجمهورية	**6,300**	**6,300**	**6,300**		**5,998**	**2,239**	**8,237**	**11,029**	**7,640**	**-3,389**	**-30,72**
3- رئاسة الحكومة	**7,700**	**7,700**	**7,700**		**4,157**	**0,751**	**4,908**	**18,647**	**4,341**	**-14,306**	**-76,72**
4-وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان							**0,000**	**0,092**		**-0,092**	**-100,00**
4-وزارة الداخلية	**204,000**	**204,000**	**204,000**		**204,000**	**23,257**	**227,257**	**239,979**	**226,183**	**-13,796**	**-5,75**
5-وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**323,000**	**378,000**	**378,000**		**318,815**	**10,048**	**328,863**	**272,141**	**325,797**	**53,656**	**19,72**
6- وزارة العدل	**70,000**	**70,000**	**70,000**		**69,712**		**69,712**	**74,626**	**69,411**	**-5,215**	**-6,99**
7- وزارة الشؤون الخارجية	**7,500**	**7,500**	**7,500**		**5,334**	**0,254**	**5,588**	**7,676**	**5,441**	**-2,235**	**-29,12**
8- وزارة الدفاع الوطني	**600,000**	**645,000**	**645,000**		**592,798**	**2,179**	**594,978**	**513,739**	**594,567**	**80,828**	15,73
9- وزارة الشؤون الدينية	**2,000**	**2,000**	**2,000**		**1,862**		**1,862**	**1,148**	**1,667**	**0,519**	**45,20**
10- وزارة المالية	**110,000**	**110,000**	**110,000**	**0,673**	**93,254**	**6,601**	**99,855**	**148,537**	**96,894**	**-51,643**	**-34,77**
11-وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**3,000**	**3,000**	**3,000**		**2,955**	**0,082**	**3,037**	**3,380**	**3,004**	**-0,376**	**-11,11**
12- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**712,000**	**712,000**	**712,000**	**5,700**	**712,768**	**0,075**	**712,843**	**542,919**	**711,516**	**168,597**	**31,05**
1-التعاون الدولي	6,902	6,902	6,902	5,700	5,786	**0,000**	5,786	41,650	5,777	-35,873	-86,13
2-التنمية	705,098	705,098	705,098		706,982	**0,075**	707,057	501,269	705,739	204,470	40,79
13- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**750,000**	**750,000**	**750,000**	**32,901**	**782,901**	**82,871**	**865,772**	**773,426**	**821,652**	**48,226**	**6,24**
1- الإدارات الفنية	479,117	479,117	479,117	32,901	463,124	38,573	501,697	451,141	492,159	41,018	9,09

2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	270,883	270,883	270,883		319,777	44,297	364,075	322,285	329,492	7,207	2,24
14-وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**108,000**	**108,000**	**108,000**		**94,910**	**0,006**	**94,916**	**108,239**	**90,998**	**-17,241**	**15,93-**
15-وزارة التجارة	**25,000**	**25,000**	**25,000**	**8,454**	**26,047**	**0,500**	**26,547**	**12,056**	**23,539**	**11,483**	**95,24**
16- وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**10,000**	**10,000**	**10,000**		**4,925**	**0,215**	**5,140**	**4,085**	**1,994**	**-2,091**	**51,19-**
17- وزارة السياحة والصناعات التقليدية	**60,000**	**60,000**	**60,000**		**59,255**	**0,147**	**59,402**	**69,787**	**59,385**	**-10,402**	**14,90-**
18- وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية	**1 000,000**	**1 000,000**	**1 000,000**		**1 000,000**	**70,000**	**1 070,000**	**1 438,492**	**1 066,077**	**-372,415**	**25,89-**
19- وزارة النقل	**150,000**	**150,000**	**150,000**	**3,456**	**132,951**	**9,500**	**142,451**	**171,167**	**136,849**	**-34,318**	**20,05-**
20- وزارة الشؤون الثقافية	**60,000**	**60,000**	**60,000**		**59,328**	**3,417**	**62,745**	**77,994**	**62,712**	**-15,282**	**19,59-**
21-وزارة شؤون الشباب والرياضة	**65,000**	**65,000**	**65,000**		**65,000**	**15,756**	**80,756**	**74,711**	**80,284**	**5,573**	**7,46**
1- الشباب	20,000	20,000	20,000		20,000	**6,756**	26,756	17,810	26,437	8,627	48,44
2- الرياضة	45,000	45,000	45,000		45,000	**9,000**	54,000	56,901	53,847	-3,054	5,37-
22- وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	**30,000**	**30,000**	**30,000**		**29,988**	**0,200**	**30,188**	**29,985**	**30,188**	**0,203**	**0,68**
1- المرأة	13,000	13,000	13,000		12,988	**0,140**	13,128	14,164	13,128	-1,036	7,32-
2- الطفولة	17,000	17,000	17,000		17,000	**0,060**	17,060	15,822	17,060	1,238	7,82
23- وزارة الصحة	**269,000**	**269,000**	**269,000**		**266,850**	**22,000**	**288,850**	**207,421**	**287,734**	**80,313**	**38,72**
1-الادارة المركزية	248,810	248,810	248,810		246,660	**22,000**	268,660	189,070	267,544	78,474	41,51
2- المؤسسات الاستشفائية	20,190	20,190	20,190		20,190		20,190	18,351	20,190	1,839	10,02
24- وزارة الشؤون الاجتماعية	**45,000**	**45,000**	**45,000**		**44,539**	-	**44,539**	**49,210**	**44,528**	**-4,682**	**9,51-**
25- وزارة التربية	**276,000**	**276,000**	**276,000**	**39,464**	**315,464**	-	**315,464**	**214,044**	**314,176**	**100,132**	**46,78**
1- المصالح المركزية	117,148	117,148	117,148	39,464	135,990	-	135,990	65,908	135,835	69,927	106,10
2- **المندوبيات الجهوية للتربية**	158,852	158,852	158,852		179,474	-	179,474	148,136	178,341	30,205	20,39
26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**150,000**	**150,000**	**150,000**	**10,822**	**160,407**	-	**160,407**	**142,416**	**157,066**	**14,650**	**10,29**
1-التعليم العالي (المصالح المركزية)	59,940	59,940	59,940	10,822	73,845	-	73,845	68,896	72,370	3,474	5,04

2- الجامعات	20,100	20,100	20,100		20,100	-	20,100	13,628	20,100	6,472	47,49
3- البحث العلمي	69,960	69,960	69,960		66,462	-	66,462	59,891	64,597	4,706	7,86
27- وزارة التكوين المهني والتشغيل	**42,000**	**42,000**	**42,000**		**5,573**	**-**	**5,573**	**3,992**	**3,558**	**-0,434**	**10,87-**
1- التشغيل	33,900	33,900	33,900		3,610	-	3,610	3,252	1,645	-1,607	49,43-
2- التكوين المهني	8,100	8,100	8,100		1,964	-	1,964	0,741	1,914	1,173	158,25
28-المجلس الأعلى للقضاء	**3,000**	**3,000**	**3,000**		**1,500**	**-**	**1,500**	**0,043**	**1,143**	**1,100**	2557,65
29-المحكمة الدستورية	**1,900**	**1,900**	**1,900**		-	-		-	-	-	-
30- الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	**7,000**	**7,000**	**7,000**		-	-		-	-	-	-
- هيئة الحقيقة والكرامة					-	-		-	-	-	-
31- النفقات الطارئة وغير الموزعة	**250,100**	**250,100**	**250,100**		-	**-250,099**	**250,099**	-	-	-	-
32- الدين العمومي	**6 170,000**	**6 621,000**	**6 621,000**		-	-	**6 621,000**	**5 086,000**	**6 620,301**	**1 534,301**	30,17
الجملة	**11 519,000**	**12 070,000**	**12 070,000**	**101,471**	**11 933,892**	-	**11 933,892**	**10 298,403**	**11 850,132**	**1 551,729**	15,07

(1)أمر حكومي عدد 1146 لسنة 2019 المؤرخ في 17 ديسمبر 2019 المتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1064 لسنة 2018 المؤرخ في 28 ديسمبر 2018 والمتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2018 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2019 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر2019 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2019.

(2) قرار من وزير المالية مؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية لسنة 2019.

(3)أمر حكومي عدد 413 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتوزيع إعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2019 والأمر الحكومي عدد 381 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 المتعلق بتوزيع فصلا فصلا لإعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2019 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

ملحق عدد 12: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزّعة العنوان الثاني لسنة 2019

أ.د

القسم / البـــاب	الاستثمارات المباشرة	التمويل العمومي	الجملة
2–رئاسة الجمهورية	**2 239**		**2 239**
3– رئاسة الحكومة	**712**	**39**	**751**
5–وزارة الداخلية	**23 257**		**23 257**
5–وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**2 000**	**8 048**	**10 048**
7– وزارة الشؤون الخارجية	**254**		**254**
8–وزارة الدفاع الوطني	**2 000**	**179**	**2 179**
10– وزارة المالية		**6 601**	**6 601**
11– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**82**		**82**
12– وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**75**	**0**	**75**
1– التعاون الدولي			0
2– التنمية	75		75
13– وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**53 822**	**29 049**	**82 871**
1– الإدارات الفنية	9 524	29 049	38 573
2– المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	44 297		44 297
14–وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**6**		**6**
15–وزارة التجارة		**500**	**500**
16–وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**215**		**215**
17– وزارة السياحة والصناعات التقليدية		**147**	**147**
18– وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**70 000**		**70 000**
19– وزارة النقل		**9 500**	**9 500**
20–وزارة الشؤون الثقافية	**3 417**		**3 417**
21–وزارة شؤون الشباب والرياضة	**15 606**	**150**	**15 756**
1–الرياضة	8 850	150	9 000
2–الشباب	6 756		6 756
22– وزارة المرأة والأسرة والطفولة	**200**	**0**	**200**
1– المرأة	140		140
2– الطفولة	60		60
23– وزارة الصحة	**22 000**	**0**	**22 000**
1– الإدارة المركزية	22 000		22 000
الجملـة	195 885	54 214	250 099

ملحق عدد 13: جدول توزيع الاعتمادات والنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2019 ومقارنتها بسنة 2018

بالدينار

الاعتمادات / الباب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	التنقيحات (2)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الدفوعات المنجزة (4)		التغيرات 2019/2018	
							2018	2019	القيمة	النسبة (%)
5–وزارة الشؤون المحلية والبيئة	**700 000**	**55 700 000**	**55 700 000**		**55 700 000**	**0**	**0**	**0**	**0**	-
8–وزارة الدفاع الوطني		**45 000 000**	**45 000 000**		**45 000 000**	**0**			**0**	-
10–وزارة المالية		**0**	**0**	**673 325**	**673 325**	**673 325**	**0**	**673 320**	**673 320**	-
12– وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**24 000 000**	**24 000 000**	**24 000 000**	**5 700 000**	**29 700 000**	**29 700 000**	**23 785 800**	**29 631 000**	**5 845 200**	**24,57**
1–التعاون الدولي					0	0	**0**		0	-
2–التنمية	24 000 000	24 000 000	24 000 000	5 700 000	29 700 000	29 700 000	23 785 800	29 631 000	5 845 200	24,57
13– وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**105 537 000**	**105 537 000**	**105 537 000**	**32 901 181**	**138 438 181**	**138 438 181**	**106 013 083**	**94 394 218**	**-11 618 865**	**-10,96**
1- الإدارات الفنية	62 500 000	62 500 000	62 500 000		62 500 000	46 507 023	43 440 949	37 045 340	-6395609,257	-14,72
2– المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	43 037 000	43 037 000	43 037 000	32 901 181	75 938 181	91 931 158	62 572 134	57 348 878	-5 223 256	-8,35
14–وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	4 000 000	4 000 000	4 000 000		**4 000 000**	0		0	**0**	-
15– وزارة التجارة	**9 315 000**	**9 315 000**	**9 315 000**	**8 453 900**	**17 768 900**	**17 768 900**	**0**	**14 799 424**	**14799424**	-
16–وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**4 900 000**	**4 900 000**	**4 900 000**		**4 900 000**	**0**		**0**	**0**	-
18– وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**385 000 000**	**385 000 000**	**385 000 000**		**385 000 000**	**385 000 000**	**543 698 548**	**381 426 731**	**-162271817**	**-29,85**
19– وزارة النقل	**1 750 000**	**1 750 000**	**1 750 000**	**3 456 000**	**5 206 000**	**5 206 000**	**0**	**0**	**0**	-
23– وزارة الصحة	**2 100 000**	**2 100 000**	**2 100 000**	**0**	**2 100 000**	**0**	**0**	**0**	**0**	-
25– وزارة التربية	**10 700 000**	**10 700 000**	**10 700 000**	**39 464 251**	**50 164 251**	**50 164 251**	**14 403 847**	**48 930 546**	**34 526 699**	**239,70**
1– المصالح المركزية	3 180 000	3 180 000	3 180 000	9 529 971	12 709 971	12 709 971	2 092 961	12 609 284	10516323,07	502,46
2- المندوبيات الجهوية للتربية	7 520 000	7 520 000	7 520 000	29934280	37 454 280	37 454 280	12 310 886	36 321 262	24 010 376	195,03

26– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**13 000 000**	**13 000 000**	**8 930 000**	**10 822 000**	**23 822 000**	**23 822 000**	**18 779 740**	**22 395 181**	**3 615 441**	**19,25**
الجزء 1–المصالح المركزية	8 930 000	8 930 000	8 930 000	10 822 000	19 752 000	22 835 000	12 355 176	21 452 107	9 096 931	73,63
الجزء 3– البحث العلمي	4 070 000	4 070 000	4 070 000		4 070 000	987 000	6 424 564	943 074	-5 481 490	-85,32
27–وزارة التكوين المهني والتشغيل	**7 900 000**	**7 900 000**	**7 900 000**	**0**	**7 900 000**	**282 000**	**0**	**0**	**0**	**-**
1–التشغيل	2 000 000	2 000 000	2 000 000		2 000 000	282 000	0	0	0	-
2–التكوين المهني	5 900 000	5 900 000	5 900 000		5 900 000	0	0	0	0	-
الجملة	**568 902 000**	**668 902 000**	**668 902 000**	**101 470 657**	**770 372 657**	**651 054 657**	**706 681 018**	**592 250 420**	**-114 430 598**	**-16,19**

(1) أمر حكومي عدد 1146 لسنة 2019 المؤرخ في17 ديسمبر 2019 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 77 لسنة 2019 المؤرخ في 12 ديسمبر 2019 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2019

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2019

(3) أمر حكومي عدد 381 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 يتعلق بتوزيع اعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2019 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة"

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2019	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**2 808 700**	**4 066 133**	**1 257 433**	**44,77**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	2 808 700	4 066 133	1 257 433	44,77
وزارة الدّاخليّة	**10 600 000**	**13 270 303**	**8 119 462**	**-5 150 841**	**-38,81**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 100 000	11 459 000	8 100 000	-3 359 000	-29,31
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	1 811 303	19 462	-1 791 841	-98,93
وزارة الشؤون المحلية و البيئة	**123 000 000**	**160 720 000**	**180 351 824**	**19 631 824**	**12,21**
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	100 000 000	94 000 000	100 000 000	6 000 000	6,38
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	0	17 372 824	17 372 824	-
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	66 720 000	62 979 000	-3 741 000	-5,61
وزارة الدفاع الوطني	**10 000 000**	**5 136 358**	**6 528 947**	**1 392 589**	**27,11**
صندوق الخدمة الوطنيّة	10 000 000	5 136 358	6 528 947	1 392 589	27,11
وزارة الماليّة	**100 000**	**1 344**	**1 132**	**-212**	**-15,77**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	1 344	1 132	-212	-15,77
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**14 000 000**	**14 711 991**	**14 406 558**	**-305 433**	**-2,08**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	4 000 000	2 642 976	3 695 864	1 052 888	39,84
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	10 000 000	12 069 015	10 710 694	-1 358 321	-11,25
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**67 554 003**	**45 232 584**	**-22 321 419**	**-33,04**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	53 303 772	29 657 244	-23 646 528	-44,36
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	7 262 711	8 787 547	1 524 836	21
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	6 987 520	6 787 793	-199 727	-2,86
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	**117 000 000**	**101 057 196**	**84 752 275**	**-16 304 921**	**-16,13**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	74 000 000	73 118 888	65 164 272	-7 954 616	-10,88

صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3 000 000	2 454 088	1 914 003	-540 085	22,01-
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	25 484 220	17 674 000	-7 810 220	30,65-
وزارة التجارة	**500 000**	**0**	**0**	**0**	**-**
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	0	0	0	-
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**90 000 000**	**110 687 530**	**94 364 753**	**-16 322 777**	**14,75-**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	110 687 530	94 364 753	-16 322 777	14,75-
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	**18 000 000**	**12 281 744**	**12 810 137**	**528 393**	**4,30**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	4 743 648	5 145 342	401 694	8,47
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	7 538 096	7 664 795	126 699	1,68
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**48 000 000**	**23 585 143**	**58 268 414**	**34 683 271**	**147,06**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	10 846 854	12 456 271	1 609 417	14,84
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	12 738 289	45 812 143	33 073 854	259,64
وزارة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**6 602 465**	**13 029 092**	**6 426 627**	**97,34**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	6 602 465	13 029 092	6 426 627	97,34
وزارة شؤون الشباب والرياضة	**20 000 000**	**26 880 444**	**34 487 306**	**7 606 862**	**28,30**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	26 880 444	34 487 306	7 606 862	28,30
وزارة الصحة	**2 000 000**	**-**	**0**	**-**	**-**
صندوق دعم الصحة العمومية	2 000 000	-	0	-	-
وزارة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**9 297 486**	**2 167 889**	**-7 129 597**	**76,68-**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	9 297 486	2 167 889	-7 129 597	76,68-
وزارة التربية	**0**	**900 227**	**0**	**-900 227**	**-**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	0	900 227	0	-900 227	-
وزارة التكوين المهني والتشغيل	**490 000 000**	**364 209 398**	**480 358 681**	**116 149 283**	**31,89**
الصندوق الوطني للتشغيل	450 000 000	324 809 552	431 112 732	106 303 180	32,73
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	40 000 000	39 399 847	49 245 949	9 846 102	24,99
الجملة	**1 009 200 000**	**919 704 332**	**1 038 945 187**	**119 240 855**	**12,97**

ملحق عدد 15: جدول تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2018 و2019

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2018	
	2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**0**	**27 391 133**	**27 391 133**	**-**
– حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	0	27 391 133	27 391 133	-
رئاسة الحكومة	**1 524 876**	**511 238**	**-1 013 638**	**-66,47**
– حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1 476 880	474 580	-1 002 300	-67,87
– حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	47 996	36 658	-11 338	-23,62
وزارة الدّاخلية	**13 750 754**	**14 171 314**	**420 560**	**3,06**
– حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	91 876	7 049 836	6 957 960	7573,21
– حساب إقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	13 658 878	7 121 478	-6 537 400	-47,86
وزارة الدفاع الوطني	**21 770 921**	**9 803 310**	**-11 967 611**	**-54,97**
– حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	20 462 301	9 314 059	-11 148 242	-54,48
– حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 106 086	307 265	-798 821	-72,22
– حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	202 534	181 986	-20 548	-10,15
وزارة المالية	**11 211 869**	**11 307 744**	**95 875**	**0,86**
– حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	9 905 263	9 553 743	-351 520	-3,55
– حساب القروض المرتبطة برهن	1 266 199	1 749 365	483 166	38,16
– حساب مشروع دعم اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	40 406	4 636	-35 770	-88,53
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**255**	**14 901**	**14 646**	**5743,53**
– حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	255	14 901	14 646	5743,53
وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**2 447 841**	**0**	**-2 447 841**	**-**

– حساب الحد من الفقر من خلال تثمين منظومة قطاع تربية الماشية بتطاوين	2 447 841	0	-2 447 841	-
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**1 383 226**	**2 457 804**	**1 074 578**	**77,69**
– حساب حماية النباتات	961 879	2 457 804	1 495 925	_
– حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	421 347		-421 347	-
وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	**1 241 707**	**1 467 270**	**225 563**	**18,17**
– حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال بجهتي منوبة والنحلي	1 241 707	1 467 270	225 563	18,17
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**7 548 132**	**6 166 988**	**-1 381 144**	**-18,30**
– حساب بناء الجسور والطرقات	359 345	175 524	-183 821	-51,15
– حساب انجاز منشات مائية مختلفة	514 661	1 047 041	532 380	103,44
– حساب بطاح جربة	465 204	458 422	-6 782	-1,46
– حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	6 208 922	4 486 001	-1 722 921	-27,75
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	**0**	**191 200**	**191 200**	**-**
– حساب رسكلة الدين السويدي للنهوض بالمرأة	0	191 200	191 200	-
وزارة الصحة	**3 275 438**	**9 120 370**	**5 844 932**	**178,45**
– حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحيّة العموميّة	1 220 391	**0**	-1 220 391	100 -
– حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	1 075 200	1 791 743	716 543	66,64
– حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	541 600	101 800	-439 800	-81,20
– حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات	**0**	6 497 367	6 497 367	-
– حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	438 248	729 460	291 212	66,45
وزارة الشؤون الاجتماعية	**2 328 400**	**564 000**	**-1 764 400**	**-75,78**
– حساب تمويل جبر ضحايا الإستبداد	24 000	564 000	540 000	_
– حساب جبر ضحايا الفيضانات بولاية نابل	2 304 400	**0**	-2 304 400	-
وزارة التربية	**7 771 797**	**5 145 921**	**-2 625 876**	**-33,79**
– حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	7 771 797	5 145 921	-2 625 876	-33,79

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	**28 523**	**0**	**28 523-**	**100 -**
– حساب البرنامج الثقافي للطلبة	28 523	**0**	28 523-	100 -
المجموع العامّ	**74 283 738**	**88 313 193**	**14 029 455**	**18,89**

ملحق عدد 16: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2019

بالدينار

الأبواب	عدد المؤسسات في سنة 2019	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2019/2018	
					2018	2019	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	2	553 000	173 337	726 337	413 130	514 025	100 895	24,42
رئاسة الحكومة	8	11 929 000	2 255 556	14 184 556	10 309 981	12 461 294	2 151 313	20,87
وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان	-	-	-	-	116 323	-	-116 323	-100,00
وزارة الداخلية	15	17 263 000	5 616 457	22 879 457	15 011 877	16 504 176	1 492 299	9,94
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	2	3 647 000	2 527 568	6 174 568	3 613 912	3 960 249	346 337	9,58
وزارة العدل	40	45 607 000	12 862 118	58 469 118	43 266 827	45 895 809	2 628 982	6,08
وزارة الشؤون الخارجية	1	115 000	35 007	150 007	126 734	111 882	-14 852	-11,72
وزارة الدفاع الوطني	45	11 025 000	17 902 010	28 927 010	10 248 902	19 758 163	9 509 261	92,78
وزارة الشؤون الدينية	2	285 000	48 593	333 593	276 060	269 279	-6 781	-2,46
وزارة المالية	2	2 332 000	790 270	3 122 270	2 706 866	2 715 916	9 050	0,33
وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1	56 210 000	15 789 736	71 999 736	65 059 831	62 047 136	-3 012 695	-4,63
وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	77 495 500	28 896 025	106 391 525	56 721 320	64 383 840	7 662 520	13,51
وزارة التجارة	2	2 189 000	796 126	2 985 126	2 154 416	2 710 029	555 613	25,79
وزارة تكنولوجيات الاتصال والإقتصاد الرقمي	2	3 878 300	697 175	4 575 475	2 139 706	3 791 400	1 651 694	77,19
وزارة السياحة والصناعات التقليدية	1	2 625 000	1 062 607	3 687 607	3 117 825	3 025 676	-92 149	-2,96
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	2	7 268 000	1 520 464	8 788 464	4 798 370	5 049 881	251 511	5,24
وزارة الشؤون الثقافة	65	22 465 000	17 575 351	40 040 351	25 073 056	35 567 662	10 494 606	41,86
وزارة الشباب والرياضة	76	24 416 000	11 955 011	36 371 011	23 648 977	26 939 719	3 290 742	13,91
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	50	10 478 000	2 543 545	13 021 545	10 612 104	10 621 221	9 117	0,09
وزارة الصحة	213	443 420 000	190 740 358	634 160 358	411 476 666	436 079 902	24 603 236	5,98
وزارة الشؤون الإجتماعية	44	10 192 000	2 085 966	12 277 966	9 058 932	10 378 379	1 319 447	14,57
وزارة التربية	1579	163 733 000	36 152 744	199 885 744	128 092 069	138 134 516	10 042 447	7,84
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	351	160 955 000	186 318 269	347 273 269	261 478 451	279 621 303	18 142 852	6,94

8,35	**91 019 121**	**1 180 541 456**	**1 089 522 335**	**1 616 425 094**	**538 344 294**	**1 078 080 800**	**2597**	المجموع

ملحق عدد 17: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2019

بالدينار

عدد المؤسسات في سنة 2019	البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2019/2018	
		2018	2019	القيمة	النسبة %
2	– رئاسة الجمهورية	-	-	-	-
8	– رئاسة الحكومة	-	-	-	-
15	– وزارة الداخلية	14 917	12 385	-2 532	-16,97
2	– وزاارة الشؤون المحلية و البيئة	-	135 014	135 014	-
40	– وزارة العدل	21 680 381	17 071 367	-4 609 014	-21,26
1	– وزارة الشؤون الخارجية	-	-	-	-
45	– وزارة الدفاع الوطني	60 682	20 839	-39 843	-65,66
2	– وزارة الشؤون الدينية	-	-	-	-
2	– وزارة الماليّة	39 203	152 264	113 061	288,40
1	– وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	7 323 753	3 232 928	-4 090 825	-55,86
94	– وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	284 767 057	303 049 540	18 282 483	6,42
2	– وزارة التجارة	-	-	-	-
2	– وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	769 341	938 729	169 388	22,02
1	– وزارة السياحة والصناعات التقليدية	-	-	-	-
2	– وزارة التجهيز والاسكان والتنمية المستدامة	1 110 823	2 458 722	1 347 899	121,34
65	– وزارة الشؤون الثقافية	5 554 766	3 728 002	-1 826 764	-32,89
76	– وزارة الشباب والرياضة	53 693	20 499	-33 194	-61,82
50	وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	1 063 034	3 268 287	2 205 253	207,45
213	– وزارة الصحّة	4 415 954	15 255 597	10 839 643	245,47
44	– وزارة الشؤون الاجتماعية	24 309	25 759	1 450	5,96

1579	– وزارة التربية	137 514 583	131 432 066	-6 082 517	-4,42
351	– وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	47 711 458	53 501 054	5 789 596	12,13
2597	المجموع	**512 103 954**	**534 303 053**	**22 199 099**	**4,33**

النّتائج العامّة لتنفيذ
قانون الماليّة لسنة 2019

I- ميزانيّة الدّولة

أوّلا– المـوارد

– أ– موارد العنوان الأوّل

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأوّل وفقا لقانون الماليّة التكميلي بمبلغ..... 31.279.800.000,000 د

وبلغت جملة الاستخلاصات..... 29.148.527.509,722 د

ممّا أسفر عن نقص في المقابيض قدره..... 2.131.272.490,278 د

–ب– موارد العنوان الثّـاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقابيض العنوان الثّاني المنقّحة[76] بمبلغ..... 10.833.470.657,000 د

وبلغت الاستخلاصـات..... 11.001.317.496,838 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض قدرها..... 167.846.839,838 د

–ج– موارد صناديق الخزينـة

1- موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للموارد..... 1.009.200.000,000 د

وبلغت المقابيض المحصّلة بما في ذلك فواضل صناديق الخزينة لسنة 2018 بمبلغ قدره 1.766.450.213,594 دينار تمّ نقله من التصرّف السّابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد)

من القانون الأساسي للميزانية[77]..... 4.069.744.582,124 د

ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للنفقات بمبلغ ..... 3.060.544.582,124 د

2- موارد حسابات أموال المشاركة

---

[76] قرار وزير الماليّة المؤرّخ في29 جوان 2020 والمتعلّق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدّولة لسنة 2019 بمبلغ 101.470.657 دينار.

[77] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 والنصوص المتممة والمنقحة له وخاصة القانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004.

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة..... 439.748.601,075 د

وتشمل هذه المقابيض الفوائض المنقولة من التصرّف السّابق أي 304.273.904,956 د وذلـك وفقا لأحكام الفصـل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[78].

وبذلك تكون التقديرات المعدّلة لمقابيض ميزانية الدّولة قد بلغت :

العنوان الأوّل :..... 31.279.800.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 10.833.470.657,000 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة** ...: 1.009.200.000,000 د
- **أموال المشاركة**.....: 135.474.696,119 د

} **1.144.674.696,119 د**

أي ما جملته..... **43.257.945.353,119 د**

وبلغت الموارد المحصّلة من جهتها :

العنوان الأوّل :..... 29.148.527.509,722 د

العنوان الثاني :..... 11.001.317.496,838 د

صناديق الخزينة :

- **الحسابات الخاصّة في الخزينة**...: 4.069.744.582,124 د [79]
- **أموال المشاركة**.....: 439.748.601,075 د [80]

} **4.509.493.183,199 د**

أي ما جملته..... **44.659.338.189,759**

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ..... **1.401.392.836,640** د

[78] نفس القانون الأساسي السابق.

[79] باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 1.766.450.213,594 د.

[80] د. باعتبار ما تمّ نقله من التصرّف السّابق 304.273.904,956

ثانيا – النّفقـات

–أ– نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الأوّل ..... 29.941.800.000,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... 29.372.997.815,258 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 568.802.184,742 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 29.148.527.509,722 د

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة .....,..... 29.372.997.815,258 د

تجاوزا بمبلغ ..... 224.470.305,536 د

–ب– نفقات العنوان الثّاني

بلغت اعتمادات الدفع النّهائيّة المفتوحة لتغطية نفقات العنوان الثّاني..... 12.171.470.657,000 د

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود..... . 11.850.132.472,358 د

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها..... 321.338.184,642 د
يتمّ إلغاؤها.

ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة..... 11.001.317.496,838 د

سجّلت جملة الدّفوعات الفعليّة ..... 11.850.132.472,358 د

تجاوزا بمبلغ ..... 848.814.975,520 د

–ج– نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت التّقديرات المعدّلة للمصاريف..... 1.009.200.000,000 د

وبلغت النفقات المنجزة..... 1.038.945.186,513 د

ممّا أسفر عن تجاوز للاعتمادات قدره..... 29.745.186,513 د

ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة..... 1.038.945.186,513 د
سجّلت الموارد الجملية..... 4.065.744.582,124 د

فائضا بمبلغ..... 3.030.799.395,611 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2020 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[81].

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة تقديرات نهائية
بمبلغ قدره..... 135.474.696,119 د

وبلغت المصاريف المنجزة خلال تصرّف 2019..... 88.313.193,230 د

ممّا أسفر عن فواضل للاعتمادات المفتوحة بمبلغ.. ..... 47.161.502,889 د

ومقارنة بجملة النّفقات المنجزة ..... 88.313.193,230 د

سجلت الموارد الجملية ..... 439.748.601,075 د

فائضا بمبلغ ..... 351.435.407,845 د

يتمّ نقله إلى تصرّف 2020 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[82].

وتتلخّص وضعيّة الاعتمادات المفتوحة والنّفقات المأمور بصرفها كالآتي :

[81] نفس القانون الأساسي السابق.

[82] نفس القانون الأساسي السابق.

الاعتمادات المفتوحة

العنوان الأوّل : ..... 29.941.800.000,000 د

العنوان الثاني : ..... 12.171.470.657,000 د

صناديق الخزينة :– **الحسابات الخاصّة في الخزينة:** 1.009.200.000,000 د

– **حسابات أموال المشاركة:** 135.474.696,119 د

1.144.674.696,119 د

المجموع..... 43.257.945.353,119 د

الاعتمادات المأمور بصرفها

العنوان الأوّل..... 29.372.997.815,258 د

العنوان الثاني..... 11.850.132.472,358 د

صناديق الخزينة:– **الحسابات الخاصّة في الخزينة** : 1.038.945.186,513 د

– **حسابات أموال المشاركة:** 88.313.193,230 د

1.127.258.379,743 د

المجموع ..... 42.350.388.667,359 د

ثالثا – الفواضل

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة الفواضل التالية :

أ– الاعتمادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... 43.257.945.353,119 د

مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... 42.350.388.667,359 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 907.556.685,760 د

يتعيّن إلغاؤها على النّحو التالي:

– العنوان الأوّل..... 568.802.184,742 د

– العنوان الثّاني..... 321.338.184,642 د

– صناديق الخزينة..... 17.416.316,376 د

907.556.685,760 د

ب– فوائض المـوارد

بلغت المقابيض المحصّلة ..... 44.659.338.189,759 د

وبلغت المصاريف المنجزة ..... 42.350.388.667,359 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره ..... 2.308.949.522,400 د

وباعتبار ما يتمّ نقله إلى تصرّف 2020 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد) و45

من القانون الأساسي للميزانية[83] في حدود ..... 3.382.234.803,456 د

- بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما قدره..... 3.030.799.395,611 د
- وحسابات أموال المشاركة بما قدره..... 351.435.407,845 د

يسفر تصرف 2019 عن فائض صاف للمصاريف على المقابيض

قدره..... **1.073.285.281,056** د

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II- المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا- موارد العنوان الأوّل

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ..... 1.616.425.093,938 د

وبلغت المقابيض المنجزة..... 1.389.281.884,281 د

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره..... 227.143.209,657

ثانيا- نفقات العنوان الأوّل

بلغت الاعتمادات النهائيّة..... 1.616.425.093,938 د

وبلغت النّفقات المنجزة..... 1.180.541.455,919 د

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها..... 435.883.638,019 د

يتمّ إلغاؤها.

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة..... 1.389.281.884,281 د

جملة المصاريف المنجزة..... 1.180.541.455,919 د

الرّصيد المتبقّي..... 208.740.428,362 د

[83] نفس القانون الأساسي السابق.

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2020 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[84].

III - المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة بالعنوان الأوّل من ميزانية المراكز الدبلوماسية ..... 217.107.833,796 د
وبلغت المصاريف المنجزة..... 210.271.431,161 د

ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره..... 6.908.194,714 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

يبرز الحساب العامّ للسنة الماليّة موارد جمليّة قدرها..... 826.917.838,970 د [85]
ونفقات بمبلغ ..... 449.278.357,093 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2019 قدرها ..... 377.639.481,877 د

*

* *

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2019 :

[84] نفس القانون الأساسي السابق.

[85] بما في ذلك مبلغ .د بعنوان الأرصدة المتوفرة في موفى 2018.

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات				الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		العنوان الأوّل	العنوان الثاني	صناديق الخزينة	الجملة	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة								
المقابيض	43.257.945.353,119	29.148.527.509,722	11.001.317.496,838	4.509.493.183,199	44.659.338.189,759	-	-	-
المصاريف	43.257.945.353,119	29.372.997.815,258	11.850.132.472,358	1.127.258.379,743	42.350.388.667,359	-	-	907.556.685,760
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	224.470.305,536 -	848.814.975,520 -	3.382.234.803,456	2.308.949.522,400	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2020	-	-	-	3.382.234.803,454	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	-	1.073.285.281,056	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة								
المقابيض	1.616.425.093,938	1.389.281.884,281	-	-	1.389.281.884,281	-	-	
المصاريف	1.616.425.093,938	1.180.541.455,919	-	-	1.180.541.455,919	-	-	435.883.638,019
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-	208.740.428,362	-	-	208.740.428,362	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج								
المقابيض العنوان الأول	217.179.625,875	217.179.625,875	-	-	217.179.625,875	-	-	-
المصاريف العنوان الأول	210.271.431,161	210.271.431,161	-	-	210.271.431,161	-	-	-
فائض مقابيض العنوان الأوّل	-		-	-			-	-
فوائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	6.908.194,714	-	-	6.908.194,714	6.908.194,714	-	-
الصناديق الخاصّة								
المقابيض	-	-	-	-	826.917.838,970	-	-	-
المصاريف	-	-	-	-	449.278.357,093	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	-	377.639.481,877	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	6.908.194,714 د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	1.073.285.281,056 د
فوائض تنقل إلى تصرف 2020- صناديق الخزينة	3.382.234.803,454 د
- المؤسّسات العموميّة	208.740.428,362 د
اعتمادات غير مستعملة تلغى: الدولة	907.556.685,760 د
المؤسسات العمومية	435.883.638,019 د

التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2019

إنّ **محكمة المحاسبات،**

عملا بأحكام الفصل 10 والفصل 160 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات، تتولّى التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّن للحساب العامّ للدّولة،

وحيث أنّ الفصل 10 المذكور أعلاه نصّ صراحة على أنّه تصرّح محكمة المحاسبات بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين للحساب العام للدّولة،

وحيث لم يتمّ مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة طبقا لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2019،

وحيث لم يتم مدّ المحكمة بحسابات التصرف لعدد من المراكز المحاسبية بعنوان سنة 2019،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2019، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة المالية 2019 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2019 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2019،
2. عدم إدراج بالحساب العامّ للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3. عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

وبعد الإطّلاع :

I – على حسابات الدّولة

أ– ميزانيّة الدّولـة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة ما قدره 44.659.338.189,759 د. وبلغت المصاريف 42.350.388.667,359 د.

وأسفر تصرّف 2019 عن فائض في المقابيض على المصاريف بمبلغ 2.308.949.522,400 د. وبعد طرح مبلغ 3.382.234.803,456 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2020 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 3.030.799.395,611 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 351.435.407,845 د، أغلق تصرف 2019 بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 1.073.285.281,056 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

ب– عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ

31 ديسمبر 2018 فائضا في المقابيض قدره..... 37.763.167.735,835 د

وسجّلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره..... 34.079.840.119,959 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 3.683.327.615,876 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

- رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ..... 11.740.989.830,059 د
- رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الدّيوانة..... 1.993.163.695,923 د

عمليّات بصدد التّنزيل..... 9.747.826.134,136 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصـــاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحســـاب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2019.

II – وعلــى حســابات المؤسّســات العموميّــة ذات الميزانيّــات الملحقــة ترتيبيّــا بميزانيّــة الدولة

بلغت مقابيض العنوان الأوّل لمجموع المؤسّسات العموميّة..... 1.389.281.884,281 د

وبلغت مصاريف العنوان الأوّل..... 1.180.541.455,919 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ..... 208.740.428,362 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2020 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانيّة[86].

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

III – وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج :

قبضا..... 217.179.625,875 د

وصرفا..... 210.271.431,161 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره..... 6.908.194,714 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للسنة الماليّة.

[86] القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 08 ديسمبر 1967 والنصوص المتممة والمنقحة له وخاصة القانون عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة..... 826.917.838,970 .د

والمصاريف المنجزة..... 449.278.357,093 .د

_____

ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2019 جملتها..... 377.639.481,877 . د

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للسنة الماليّة 2019 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

– تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

– يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2019 بنسخة من هذا التّصريح،

– يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2019.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 21 ديسمبر 2021 .

المرفقات

1 – قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بأريانة	أمانة المال الجهوية بتطاوين
الأمانة العامة للمصاريف	أمانة المال الجهوية بن عروس	أمانة المال الجهوية بمدنين
أمانة المصاريف لدى وزارة الدّاخليّة والتنمية المحليّة	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المال الجهوية بقبلي
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بقابس
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية	أمانة المال الجهوية باجة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 1
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المال الجهوية بصفاقس 2
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المال الجهوية بالقيروان
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز	أمانة المال الجهوية بسليانة	أمانة المال الجهوية بالمهدية
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المال الجهوية بالمنستير
أمانة مصاريف ببلدية تونس	أمانة المال الجهوية بسيدي بوزيد	أمانة المال الجهوية بسوسة
أمانة المال الجهوية بتونس 1	أمانة المال الجهوية بتوزر	أمانة المال الجهوية بنابل
أمانة المال الجهوية بتونس 2	أمانة المال الجهوية بقفصة	أمانة المال الجهويّة بمنوبة
أمانة المال الجهوية تونس 3		مستودع الطابع الجبائي

2- قباضات المالية

قباضة المجلس الجهوي بتونس	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة الماليّة الحي الإداري بزغوان
قباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس	القباضة الماليّة ببومهل	القباضة الماليّة بمنزل جميل
القباضة الماليّة نهج باب بنات تونس	القباضة المالية بالزهراء	القباضة المالية بمنزل بورقيبة
القباضة الماليّة الحي الاداري بحي الخضراء تونس (شارع الحريّة سابقا)	القباضة المالية بحي الزهور	القباضة البلدية بماطر
القباضة الماليّة نهج غاندي تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية ساحة ابن خلدون بمنزل بورقيبة
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالسيجومي	القباضة الماليّة نهج ابن بطوطة بحلق الوادي	القباضة الماليّة برأس الجبل
القباضة الماليّة نهج النمسا بتونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية بالعالية
القباضة الماليّة منبليزير	القباضة البلديّة بحلق الوادي	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببنزرت
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس	القباضة البلدية بالكرم	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة المالية بسيدي حسين	القباضة المالية بقرطاج	القباضة الماليّة بسجنان
القباضة الماليّة نهج أنقلترا تونس	القباضة المالية نهج القيروان بحمام الأنف	القباضة الماليّة بتستور
القباضة المالية باب سويقة	القباضة المالية ببئر القصعة	القباضة الماليّة بنفزة
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل تونس	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية 18 نهج العربي زروق بباجة
القباضة الماليّة المكتب الثاني شارع المحطّة تونس	القباضة الماليّة الحي الإداري بأريانة	قباضة منتوجات الاختصاصات بباجة
القباضة البلديّة " المكتب الثالث" تونس	القباضة المالية بمنوبة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة نهج نلسن مانديلا تونس	قباضة المجلس الجهوي بمنوبة	القباضة الماليّة بمجاز الباب
القباضة الماليّة بالكبارية	القباضة الماليّة بالجديدة	القباضة البلدية بمجاز الباب
القباضة المالية بالمنار	القباضة البلدية بمنوبة	القباضة الماليّة بتبرسق
القباضة البلديّة "المكتب الرابع"بتونس	القباضة الماليّة بالشرقية	قباضة المجلس الجهوي بباجة
القباضة المالية بالبحيرة	القباضة المالية شارع 9 أفريل بالمرسى	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة الماليّة نهج الساحل (سيدي البشير سابقا)	القباضة المالية بالياسمينات بن عروس	القباضة المالية بعين دراهم
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	القباضة البلديّة بالمرسى	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة التصرّف في وكالات المقابيض ببلديّة تونس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بمقرين	القباضة البلديّة ببوسالم
القباضة الماليّة بالمنزه التاسع	القباضة الماليّة بمقرين	القباضة الماليّة بغار الدماء
القباضة المالية ببرج الوزير	القباضة البلدية بمقرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
قباضة المجلس الجهوي باريانة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية نهج عين دراهم بجندوبة
القباضة المالية بالمنزه السادس	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية بطبرقة
القباضة المالية برواد	القباضة الماليّة بحمام الشط	القباضة البلدية بجندوبة
القباضة الماليّة بحيّ المهرجان بتونس	القباضة الماليّة بفوشانة	القباضة البلدية بطبرقة
القباضة الماليّة بقصر السعيد	القباضة الماليّة بمرناق	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
قباضة العقود العدلية بأريانة	القباضة الماليّة بالمرناقية	القباضة المالية بالدهماني
القباضة البلديّة بأريانة المكتب الأوّل	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بخير الدين	القباضة الماليّة بقلعة سنان
القباضة المالية بقلعة الأندلس	قباضة العقود العدلية بن عروس	القباضة المالية نهج علي البلهوان بالكاف
القباضة الماليّة بوادي الليل	القباضة المالية بالمروج	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة نهج الجنة بأريانة	قباضة المجلس الجهوي بن عروس	القباضة البلدية بالكاف
مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية بالفحص	القباضة الماليّة ببتّر
القباضة المالية بحي التضامن	القباضة الماليّة بالناظور	القباضة المالية بالسرس
القباضة البلدية المكتب الثاني بأريانة	القباضة المالية بطربة	القباضة الماليّة بالقصور
القباضة المالية بدوار هيشر	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	القباضة المالية بشربان
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة البلدية بمدنين	القباضة الماليّة بمومرداس
القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف	القباضة المالية ببني خداش	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة البلدية بحي التضامن	قباضة المجلس الجهوي بزغوان	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة شارع الاستقلال بباردو	القباضة البلدية بزغوان	القباضة المالية ببوعرادة
القباضة البلديّة بباردو	القباضة المالية نهج حلق الوادي ببنزرت	القباضة الماليّة بقعفور
القباضة الماليّة بالدندان	القباضة المالية نهج فرحات حشاد ببنزرت	القباضة الماليّة بالروحية
القباضة الماليّة بالمدينة الجديدة بن عروس	القباضة الماليّة نهج طارق ابن زياد ببنزرت	القباضة المالية بمكثر
القباضة البلدية بن عروس	القباضة الماليّة نهج ابن خلدون ببنزرت	القباضة الماليّة شارع الطيب المهيري بسليانة
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بن عروس	القباضة الماليّة بماطر	القباضة المالية بالقالطة
القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة	القباضة الماليّة بمارث	القباضة الماليّة نهج المنجي سليم بالمكنين
قباضة المجلس الجهوي بسليانة	القباضة الماليّة بقابس غنوش	القباضة البلدية بالمكنين
القباضة المالية بالكريب	القباضة الماليّة بمطماطة	القباضة الماليّة بقصيبة المديوني
القباضة الماليّة ببرقو	القباضة الماليّة بالمطوية	القباضة الماليّة ببني حسان
القباضة المالية بفريانة	القباضة المالية بمطماطة الجديدة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير
القباضة الماليّة بماجل بلعباس	القباضة البلدية بقابس	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين	قباضة المجلس الجهوي بقابس	القباضة البلدية بالمنستير

القباضة البلدية بالقصرين	القباضة المالية فج علي بن صالح الظاهري بقابس	القباضة المالية فج الشاذلي غديرة بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بالقصرين	القباضة المالية ببئر علي بن خليفة	القباضة البلدية بطبلبة
القباضة المالية بسبيطلة	القباضة المالية بطينة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
القباضة المالية بسبيبة	القباضة المالية بساقية الزيت	القباضة المالية بيمبلة
القباضة المالية بتالة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بصفاقس	القباضة المالية بزرمدين
القباضة المالية بفوسانة	القباضة المالية بقرمدة	القباضة المالية بالوردانين
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	القباضة المالية بالشيحية	قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة منتوجات الاختصاصات بسيدي بوزيد	القباضة المالية بمنزل شاكر	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة
القباضة المالية بجلمة	القباضة المالية فج العربي زروق بصفاقس	القباضة المالية تروكاديرو سوسة
القباضة المالية بالرقاب	مركزاستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بساقية الزيت	القباضة المالية بالساحلين
القباضة المالية بأولاد حفوز	القباضة المالية بساقية الداير	القباضة البلدية بالجم
القباضة المالية بالمكناسي	قباضة العقود العدلية بصفاقس	القباضة المالية بطبلبة
القباضة المالية بالمزونة	القباضة المالية "فج أبو القاسم الشابي بصفاقس	القباضة المالية فج الاستقلال بسوسة
القباضة المالية شارع الجمهورية بسيدي بوزيد	القباضة المالية طريق العين بصفاقس	القباضة المالية فج محمد معروف بسوسة
القباضة البلدية بسيدي بوزيد	القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس	
قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد	القباضة المالية بعقارب	لقباضة المالية فج فكتور هيقو بسوسة
القباضة المالية بالقطار	القباضة المالية بجبنيانة	القباضة المالية فج 3 سبتمبر 1934 بسوسة
القباضة المالية فج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة	القباضة المالية بالحنشة	القباضة المالية بالنفيضة
القباضة المالية فج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة	القباضة المالية طريق تونس بصفاقس	القباضة المالية بسيدي بوعلي
القباضة المالية بالمتلوي	القباضة المالية بقرقنة	القباضة المالية ببوفيشة
القباضة المالية بالسند	القباضة البلدية بساقية الزيت	القباضة المالية بالقلعة الكبرى
القباضة المالية بنفطة	القباضة المالية بالحرس	القباضة المالية بأكودة
القباضة المالية بقصر قفصة	القباضة المالية ديار الوفاء بصفاقس	القباضة المالية بالقلعة الصغرى
القباضة المالية بالرديف	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقلعة الكبرى
القباضة المالية بأم العرائس	القباضة البلدية بصفاقس	القباضة المالية شارع فرحات حشاد بمساكن
القباضة البلدية بتوزر	قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس	القباضة البلدية بمساكن
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر	القباضة المالية بالصخيرة	القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بتوزر	قباضة المجلس الجهوي بصفاقس	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات سوسة
القباضة المالية بدقاش	القباضة المالية المكتب الثالث بالقيروان (بلدية)	قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة
قباضة المجلس الجهوي بقفصة	القباضة المالية ببوحجلة	قباضة المجلس الجهوي بسوسة
القباضة المالية فج ابن المقفع بقفصة	القباضة المالية بحفوز	القباضة المالية بحمام سوسة
القباضة البلدية بقفصة	القباضة المالية بحاجب العيون	القباضة البلدية بحمام سوسة
القباضة البلدية بين قردان	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالقيروان	القباضة المالية حي الرياض بسوسة
القباضة المالية بين قردان	القباضة المالية فج الخوارزمي بالقيروان	القباضة المالية زاوية سوسة
القباضة المالية بجربة أجيم	القباضة المالية بالشراردة	القباضة المالية بالهوارية
القباضة المالية فج 2 مارس 1934 بجربة حومة السوق	القباضة المالية بنصر الله	القباضة المالية ببوعرقوب
القباضة البلدية بجربة	القباضة المالية بالوسلاتية	القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة المالية بجربة ميدون	القباضة المالية بالسبيخة	القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بقرمبالية
القباضة المالية فج عبد الحميد القاضي بمدنين	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان	القباضة البلدية بالحمامات
قباضة المجلس الجهوي بتطاوين	القباضة المالية بالعلا	القباضة المالية بالحمامات
قباضة التصرف في المؤسسات بمدنين	القباضة المالية بالمنصورة	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات
القباضة المالية ببني خيار	القباضة المالية فج أبو لبابة مرابط بقابس	القباضة المالية بصيادة
القباضة المالية بقليبية	القباضة المالية بسوق الأحد	القباضة المالية الحي الإداري بجمال
القباضة البلدية بقليبية	القباضة المالية بقبلي	القباضة البلدية بجمال
القباضة المالية بقربة	القباضة البلدية بقبلي	القباضة المالية فج فرج الإمبّر بقصر هلال
القباضة المالية ببني خلاد	قباضة المجلس الجهوي بقبلي	القباضة البلدية بقصر هلال
القباضة المالية فج 2 مارس 1934 بتطاوين	القباضة المالية بالشابة	القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة منزل تميم
القباضة المالية فج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة المالية بالجم	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضة المالية بغمراسن	القباضة المالية بقصور الساف	القباضة المالية شارع الطيب المهيري بنابل
القباضة المالية فج الميناء بجرجيس	القباضة المالية بسيدي علوان	القباضة المالية بدار شعبان الفهري
القباضة المالية برمادة	قباضة المعالم المختلفة بالمهدية	القباضة البلدية بدار شعبان الفهري"
القباضة البلدية بجرجيس	القباضة البلدية بالمهدية	القباضة البلدية بنابل
قباضة المجلس الجهوي بمدنين	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية	القباضة المالية شارع فرنسا بنابل
القباضة المالية ببئر الأحمر	القباضة المالية شارع علي البلهوان بالمهدية	مركز استخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل
القباضة المالية بدوز	القباضة المالية بالسواسي	القباضة المالية بسليمان
القباضة المالية بالحامة	قباضة المجلس الجهوي بالمهدية	القباضة المالية بمنزل بوزلفة
القباضة المالية فج 9 افريل بقابس	القباضة البلدية بقصور الساف	قباضة المجلس الجهوي بنابل

مركز استخلاص محاصيل بيع منتوجات الاختصاصات بقابس	القباضة المالية بالذهبية	القباضة المالية بتاكلسة
القباضة البلدية المروج	القباضة المالية بشنني	القباضة البلدية طريق العين صفاقس
القباضة المالية بالشبيكة	القباضة البلدية بمرناق	القباضة البلدية المحمدية
القباضة المؤسسات بقابس	القباضة المالية 16 نهج العربي زروق بباجة	قباضة قصر المالية ببنزرت
القباضة المالية بالفوار	القباضة البلدية بالشابة	قباضة المؤسسات بالمنستير

3 - قباضات الديوانة

قباضة الديوانة تونس الميناء	قباضة الدّيوانة بغار الدّماء	قباضة الدّيوانة بمدنين
مكتب الديوانة للطرود البريديّة بتونس	المكتب الحدودي للدّيوانة بملولة	قباضة الدّيوانة بمطار جربة ملّيتة
قباضة الديوانة بأريانة	قباضة الدّيوانة بطرقة	قباضة الدّيوانة بقبلّي
المكتب الجهوي للديوانة بمنوبة	قباضة الدّيوانة بالكاف	قباضة الدّيوانة بقابس غنّوش
قباضة الديوانة حلق الوادي الشمالي	قباضة الدّيوانة بقلعة سنان	قباضة الدّيوانة بقابس المدينة
قباضة الديوانة حلق الوادي الجنوبي	قباضة الدّيوانة بساقية سيدي يوسف	المكتب الجهوي للدّيوانة بصفاقس
قباضة الديوانة برادس الميناء	قباضة الدّيوانة بسليانة	مكتب للدّيوانة للشباك الموحد بصفاقس
قباضة الديوانة للمخازن ومساحات التسريح الديواني رادس	قباضة الدّيوانة بالقصرين	قباضة الدّيوانة بالصخيرة
قباضة الديوانة مطار تونس قرطاج	قباضة الدّيوانة ببوشبكة	المكتب الحدودي للدّيوانة بمطار صفاقس طينة
قباضة الدّيوانة الشباك الموحد بمونبليزير	قباضة الدّيوانة بجبلدرة	قباضة الدّيوانة بالقيروان
قباضة الدّيوانة بن عروس	قباضة الدّيوانة بسيدي بوزيد	قباضة الدّيوانة بالمهديّة
قباضة الديوانة بزغوان	قباضة الدّيوانة بحزوة	قباضة الدّيوانة صفاقص المنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة ببنزرت	قباضة الدّيوانة بتمغزة	المكتب الجهوي للدّيوانة بالمنستير
قباضة الديوانة المنطقة الحرّة بمنزل بورقيبة	قباضة الدّيوانة بقفصة	المكتب الحدودي للديوانة بالمطار الدولي النفيضة
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	قباضة الدّيوانة بتوزر	قباضة الدّيوانة بسوسة الميناء
قباضة الديوانة بنزرت التكرير	قباضة الديوانة بتطاوين	قباضة الدّيوانة سوسة المكتب الجهوي
قباضة الدّيوانة بباجة	قباضة الدّيوانة بجرجيس	مكيب الديوانة للشباك الموحد بسوسة
قباضة الدّيوانة بجندوبة	قباضة الدّيوانة بن قردان	قباضة الديوانة بنابل
قباضة الديوانة بقرمبالية	قباضة الديوانة مطار النفيظة	قباضة الديوانة برادس والميناء الحدودية
قباضة الديوانة ببوش	قباضة الدّيوانة بالذهيبة	قباضة الديوانة بصفاقس

4- قائمة المراكز الدّبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

العدد	المركـز	العدد	المركـز
1	أبيدجان	46	موسكو
2	أبوظبي	47	مونيخ
3	أبوجا	48	ننتار
4	أديس أبابا	49	نابولي
5	الجزائر "س"	50	دلهي الجديدة
6	عمّان	51	نيويورك
7	أنقرة	52	نيس
8	عنّابة "ق"	53	نواق الشطّ
9	أثينا	54	أوسلو
10	باماكو	55	أوتاوا
11	بغداد	56	بالارمو
12	بلغراد	57	باريس "س"
13	بنغازي	58	باريس "ق ع"
14	برلين	59	بيكين
15	بارن	60	براغ
16	بيروت	61	بريتوريا
17	برازيليا	62	الرباط
18	بروكسال "س"	63	روما "س"
19	بروكسال "ق "	64	روما "ق ع"
20	بيونس أيرس	65	الرّياض
21	داكار	66	صنعاء

22	دمشق	67	سيول
23	بون	68	ستوكهولم
24	جنوة "ق"	69	سترازبورغ
25	جنيف "م.د"	70	تبستة
26	قرينوبل	71	طهران
27	همبورغ "ق"	72	طوكيو "س"
28	إسلام أباد	73	تولوز
29	جاكرتا	74	طرابلس "س"
30	جدّة	75	طرابلس "ق ع"
31	كنشاسا	76	فرسوفيا
32	الكويت	77	فيان
33	الخرطوم	78	واشنطن
34	لاهاي	79	ياوندي
35	لافالات	80	رام الله
36	القاهرة	81	بوخراست
37	لشبونة	82	الدوحة
38	لندن	83	هلسنكى
39	ليون	84	باريس يونسكو
40	مدريد	85	بيدابيست
41	مرسيليا	86	كامبيرا
42	المنامة	87	دبي
43	مسقط	88	وقادوقو
44	ميلانو	89	نيروبي
45	منتريال	90	اسطنبول

ردود وزارة المالية

حول تقرير محكمة المحاسبات

عن غلق ميزانية سنة 2019

الادارة العامة
للمحاسبة العمومية و الاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

تونس في 22 ديسمبر 2021

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2019

الصفحة	الملاحظات	ردود وزارة المالية
صفحة 33،32	**5- النفقات الجبائية والامتيازات:**	* **الادارة العامة للامتيازات الجبائية :** 1 تعريف النفقات الجبائية والنظام الجبائي المرجعي يعتمد على المفاهيم المضمنة بدراسة تقارير النفقات الجبائية في التجارب المقارنة وخاصة منها تلك الدول المنتمية لمنظمة "التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE" وبالاشتراك مع فريق عمل يتكون من اعضاء من مختلف مصالح وزارة المالية ،وبالتالي : - بالنسبة لتعريف النفقات الجبائية ، افضت هذه الدراسة الى معاينة مجموعة من العناصر الاساسية المحددة لمفهوم النفقات الجبائية والتي تمثل الحد الادنى المشترك للعديد من هذه الدول منها الشرعية ، الاثر السلبي على خزينة الدولة ، حياد النفقات الجبائية، اهداف وبرامج النفقات الجبائية. - بالنسبة لتعريف النظام الجبائي المرجعي ، تم اعتماد المقاربة القانونية من قبل جل الدول التي تعرف النظام الجبائي المرجعي على انه مجموعة الاحكام الاساسية المضمنة فعليا،بالقانون العام . وعليه ، تعتبر استثنائية كل التدابير المخالفة لهذه الاحكام والتي ينتج عن تطبيقها تخفيف العبء الجبائي لفئة معينة من المطالبين بالاداء او لبعض العمليات او الانشطة على حساب موارد الخزينة العامة . لقد تم اعتماد هذه المقاربة لانها تستند الى نصوص واحكام قانونية مضبوطة والى قواعد اكثر وضوحا مقارنة مع المقاربة الاقتصادية .

صفحة 28 و29	**4-1 استخلاص الديون العموميّة المثقّلة:**	2 – فيما يخص تقديرات كلفة النفقات الجبائية للسنة المعنية بالميزانية او السنوات اللاحقة ، فانه يتعذر علينا احتسابها نظرا لصعوبة التوقعات حول تاثير الازمة الصحية العالمية " انتشار كوفيد 19" على الاقتصاد الوطني . 3 – بالنسبة لمصادر المعطيات المعتمدة لتقييم الكلفة ، فقد تم توفير المعطيات المضمنة بالتقرير من قبل المصالح المختصة للادارة العامة للديوانة والادارة العامة للاداءات ومركز الاعلامية بوزارة المالية . *** الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص :** **● العفو الجبائي لسنة 2019:** تضمن المبلغ الجملي لبقايا الاستخلاص بعنوان الديون الجبائية في الأصل إلى حدود 31 ديسمبر 2018 ، ديون قديمة غير قابلة للاستخلاص وديون أخرى كانت معنية بإجراءات العفو التي تواترت ولم يتم الانخراط في شأنها، فإنه لا يمكن اعتماده لتحديد نسبة الانخراط في العفو، وعليه تم ضبط البقايا القابل أغلبها نظريا للاستخلاص والعائدة لتثقيلات سنة 2016 إلى سنة 2019 والمستهدفة بالفصل 73 من قانون العفو لسنة 2019 في حدود3.969,145 م.د حسب تقديرات الإدارة وهو ما تأكد من خلال النتائج المحققة باعتبار **أن مبلغ الروزنامات المبرمة إلى موفى ديسمبر 2019 بلغ 1.889,367 م.د وتكون بذلك نسبة الانخراط 47%وتم استخلاص إلى موفى2020 مبلغ 735.1م.د أي ما يعادل نسبة 38.9% من مبلغ الإنخراطات كما تم استخلاص إلى موفى شهر أكتوبر 2021 مبلغ846.7 م د أي ما يعادل نسبة 44.81% من مبلغ الإنخراطات .** **● وجود حجم هام من الديون المتعثرة تعلقت بذمة الأشخاص والمؤسسات المصادرة أملاكهم وبديون تخضع لإجراءات التصفية والإجراءات الجماعية والمتعلقة بمؤسسات تشكو صعوبات اقتصادية وديون قديمة:**

		فيما يتعلق بالإجراءات الجماعية، فانه بالإضافة إلى إخضاع الديون العمومية في هذا الإطار إلى قاعدة إيقاف التنفيذ الفردية، فإن تعدد المتدخلين وطول الآجال والإجراءات في هذا الصنف من القضايا أمام المحاكم من شأنه تعطيل استخلاص جميع الديون ومن بينها تلك الراجعة لخزينة الدولة. وبصدور القانون عدد 36 لسنة 2016 المتعلق بالإجراءات الجماعية فانه من المتوقع ان يتم اختصار آجال الفصل في هذا الصنف من القضايا وهو ما من شأنه ان يمكن من استخلاص جميع أو جزء من الديون العمومية في أجال معقولة وعند الاقتضاء بطرح الباقي للاستخلاص الذي لا يزال مثقل بدفاتر المحاسبين العموميين. بخصوص عدم تطهير حسابات المحاسبين العموميين بعنوان الديون المثقلة الخاضعة إلى إجراءات جماعية تم ختمها بصدور أحكام في شأنها، تجدر الإشارة إلى أن الإدارة قد حرصت على تنظيم عملية الطرح بهذا العنوان وذلك بإصدار مذكرات في الغرض خلال السنوات 2008 و 2010 و 2012غير أن تفعيلها يواجه عدة صعوبات من أبرزها توفير الوثائق المؤيدة لذلك. مع التأكيد على أن الاستعاضة عن إجراءات التنفيذ الجبري الفردي على مكاسب المدين المتعثر الذي يواجه صعوبات في تسديد ديونه بإجراءات جماعية مسالة نظمها القانون وألزم بها كافة الدائنين ومن بينهم الخزينة فيما يتعلق بديونها مما يجبرها على الامتثال إلى مقتضياته والتقيد بها مع الحرص في المقابل على ضمان استخلاص ديونها. – وبالنسبة لديون الأشخاص الطبيعيين الذين تمت مصادرة أملاكهم فان الفصل 6 من المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 كما تم تنقيحه وإتمامه بنصوص لاحقة ألقى على دائني هؤلاء الأشخاص ومن بينهم المحاسبون العموميون واجب وحيد يتمثل في تقديم التصريح بالديون الثابتة المستحقة عليهم لدى لجنة المصادرة في انتظار توزيع محصول تصفية أملاكهم من قبل اللّجنة الوطنيّة للتصرّف في الممتلكات والأموال المعنيّة بالمصادرة أو الاسترجاع لفائدة الدولة.

		– اما بالنسبة للديون القديمة فان تراكم بقايا الاستخلاص يعود إلى أهم الاعتبارات التالية : *تثقيل ديون بذمة المدينين التي تمت مصادرة أملاكهم. *تثقيل مبالغ هامة بذمة مؤسسات عمومية تشكو صعوبات مالية. *تثقيل مبالغ هامة بذمة شركات غير موجودة منها شركات أجنبية غادرت البلاد. *تثقيل مبالغ هامة بذمة شركات التجارة الدولية. *وجود ديون موضوع إجراءات جماعيّة. *وجود ديون موضوع توقيف تنفيذ طبقا لأحكام الفصل 52 من مجلّة الحقوق والإجراءات الجبائيّة. *وجود ديون موضوع قرارات توظيف إجباري صدرت في شأنها أحكام أو قرارات قاضية بإلغائها لم يتم تفعيلها لعدم توصل قباض المالية لمذكرات الطرح. *وجود ديون موضوع نزاع يتعلق بالاستخلاص. وتبين من خلال توزيع بقايا استخلاص الديون الجبائية حسب تصنيفها أن نسبة52% منها قابلة للاستخلاص في حين أن 48 % منها صعبة الاستخلاص للأسباب المبينة أعلاه. ● **مراجعة شروط الطرح وتيسير إجراءاته لتطهير حسابات الدولة من الديون التي استحال استخلاصها بما يضفي أكثر مصداقية وشفافية على الحجم الحقيقي للديون التي يمكن استخلاصها:** في إطار الشروع في تفعيل أحكام الفصل 83 من مجلة المحاسبة العمومية وجهت الإدارة استشارة الى السادة أمناء المال الجهويين، في شكل مذكرة عمل عدد 15 بتاريخ 14 مارس 2005، لإبداء الرأي في المقاييس والمؤيدات الضرورية التي يمكن اعتمادها للقيام بإجراءات طرح الديون، غير أنه تعذر تفعيل هذا الفصل لوجود عدة صعوبات على غرار حصر حالات تعذر الاستخلاص وضبط المؤيدات والوثائق المطلوبة... إضافة إلى أن طرح الديون الجبائية المعنية بالتعديل أو الإلغاء من قبل المحاسبين العموميين يتطلب استكمال جميع الوثائق

		المؤيدة لذلك كمحاضر الصلح ومذكرات التعديل أو الطرح والأحكام القضائية. • **ضبط قائمة في الديون التي استحال استخلاصها وعرضها على البرلمان للمصادقة على تطهيرها:** في ما يتعلق بتطهير حسابات المحاسبين العموميين، فإن ضبط المقاييس التي سيتم اعتمادها يتطلب التعاون مع عدة أطراف من بينها محكمة المحاسبات باعتبارها الهيئة الرقابية القضائية المكلفة بالتدقيق في هذه الحسابات والمصادقة عليها. • **عدم ملائمة النظام المحاسبي الحالي و ضرورة التسريع باعتماد النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحقوق المنشاة بشكل يسمح من تكوين مدخرات بعنوان الديون التي تتعلق بها مخاطر تمس من حظوظ استخلاصها:** شرعت الإدارة في مشروع تعصير النظام المحاسبي للدولة بتمويل من البنك الألماني للتنمية. وسيضمن هذا النظام المعلوماتي من التصرف في المالية العمومية عن طريق إرساء المحاسبة العامة للدولة والتي تعتمد على نظرية الحقوق المنشأة ويمتد هذا المشروع إلى غاية سنة 2027. • **ضعف الوسائل و الآليات المتوفرة لتنفيذ إجراءات الاستخلاص الجبرية من عقل و بيوعات و تنفيذ امتياز الخزينة:** بخصوص عدم تولي قباض المالية مواصلة الإجراءات الجبرية بعد انتهاء الأجل الخاص بالأعمال الرضائية، تجدر الإشارة الى أنه بالرغم من أن التشريع الجاري به العمل في مجال إستخلاص الديون العمومية لم يحدد آجالا للشروع فيها، غير انه حفاظا على حقوق الخزينة، يحرص قباض المالية على إنجاز الأعمال المستوجبة في آجال معقولة بالرغم من الصعوبات التي تعترضهم في أغلب الحالات وبالرغم كذلك من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد على إثر تداعيات الجائحة الصحية لكوفيد19، التي أثرت على السير العادي للعمل بالقباضات المالية وعلى المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمدينين بالنسبة لسنتي 2020 و2021، تم تحقيق تطورا هاما في المبالغ المستخلصة خلال السنوات الأخيرة كما يبينه الجدول التالي:

	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة تطور استخلاص الديون الجبائية المثقلة	54.3%	25.7%	15.04%	9.5%	63%

- **إيجاد الآليات المناسبة لدعم التنسيق والتعاون بين مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص ومصالح المراقبة الجبائية وبقية المتدخلين العموميين في المجال لتقديم المساعدة اللازمة في أعمال بالبحث عن المدينين و والاستقصاء والتبليغ:**

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على التنسيق مع مصالح الإدارة العامة للاداءات قصد إيجاد السبل الكفيلة لتحديد العناوين والمقرات الفعلية للمدينين غير المتواجدين بمقراتهم المصرح بها قصد استخلاص الديون المتخلدة بذمتهم.

و في إطار متابعة استخلاص الديون الجبائية المثقلة، عملت الإدارة على وضع إستراتيجية تعتمد على منهجية استهداف الديون ذات المبالغ الهامة وإعطائها الأولويّة القصوى في المتابعة (Hiérarchisation et ciblage) وذلك بإصدار تعليماتها في الغرض عبر المذكرات الداخلية وتعليمات العمل وجلسات العمل والدورات التكوينية، فقد تم تدعيم هذا التوجه بإحداث لجنتين مكلفتين بمتابعة الديون الجبائية المثقلة بكل من قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى وقطب استخلاص أداءات المؤسسات المتوسطة باعتبار أن مبالغ الديون الهامة مثقلة لديهما.

علاوة على ذلك بادرت الإدارة إلى تبني تمشي يعتمد على:

- إجراء حملات تحسيسية لحث المدينين بالاتصال بالقباضات المالية لتسوية الديون المتخلدة بذمتهم وذلك عبر البريد الإلكتروني أو الإرساليات القصيرة أو بمراسلات عادية.

- تركيز آليات تشبيك المعطيات وإبرام اتفاقيات لتبادل المعلومات بين مختلف الإدارات التي تحتكم بمناسبة انجاز مهامها على معلومات ذات صلة بالاستخلاص.

صفحة من 22 الى صفحة 26	2- عجز الميزانية	– تقديم مقترح تركيز تطبيقة إعلامية لتصنيف الديون الجبائية المثقلة، ضمن مشروع FAST، يهدف أساسا إلى مساندة قباض المالية في استخلاص الديون وذلك باستهداف الملفات الأكثر قابلية للاستخلاص وإحكام متابعة استخلاص الديون ومراقبتها على المستوى الجهوي والمستوى الوطني. ● **تطوير النظام المعلوماتي للتصرف في الديون المثقلة:** بقصد إضفاء مزيد من النجاعة وإرساء رقابة داخلية ناجعة و تالية أعمال التصرف والمتابعة والمراقبة لملفات الديون المثقلة على مستوى المنظومة الإعلامية، يجدر التوضيح أنه ولئن سبق لوزارة المالية التعهد بتطوير منظومة رفيق في نطاق إرساء النظام المديري للإعلامية ومراجعة منظومة رفيق ضمن مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي **P3A**، غير أنه تعذر ذلك لعدم االستكمال هذا المشروع. ووستتولى الإدارة النظر في إمكانية استئناف ذلك في إطار مشروع **FAST** المتعلق بالتصورات االولية لتجديد المنظومة الإعلامية للجباية والاستخلاص. * **الخزينة العامة للبلاد التونسية:** 1- عجز الميزانية – بالنسبة لرصيد حساب "مقابيض للحفظ" المفتوح بدفاتر امين المال العام فان مصالح الخزينة العامة تعمل على معالجة هذه العمليات للنظر فيها وتسويتها وادراجها بميزانية الدولة بغاية التقليص من الرصيد المتبقي لهذا الحساب. – فيما يتعلق بتسوية التسبقات الممنوحة على اعتمادات العنوان الاول والعنوان الثاني فان مصالحنا تسعى بصفة متواصلة بالتنسيق مع الجهات المختصة الى العمل على تسويتها في الاجال القانونية. 2- التاخير في احالة الحسابات :

صفحة 36 وصفحة 37	**7 – احالة الحسابات لمحكمة المحاسبات :**	يقوم امين المال العام باعداد حساب التصرف للدولة الذي يشمل العمليات المنجزة لدية الى جانب تجميع العمليات التي يقوم بها بقية محاسبي الدولة لادراجها ضمن كتاباته باعتباره المحاسب المركزي وتبعا لذلك تصبح اجال تقديم حساب التصرف مرهونة باجال ختم بقية المحاسبين لحساباتهم التي على اثرها يقع العمل في الابان على احالة حساب التصرف الى محكمة المحاسبات وقد وقع خلال السنوات الاخيرة العمل على تقليص هذه الاجال التي تشهد تحسنا من سنة الى اخرى .
صفحة 6 والصفحة 37 والصفحة 38	– صـــحّة نقـــل رصـــيد فوائض المقابيض ...	* **الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص :** **– عدم صحة نقل فواضل العنوان الثاني للمؤسسات العمومية من سنة 2018 لسنة 2019 .** وقوع خطاين ماديين في احتساب وضعية العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018 . تمثل الخطا الاول في احتساب الوضعية الجملية للعنوان الثاني لمؤسسات وزارة العدل مما ادى الى اختلال في الوضعية الجملية للعنوان الثاني للمؤسسات . اما الخطا الثاني فتمثل في ادراج مركز البحوث العسكرية ضمن ميزانية وزارة الدفاع على مستوى العنوان الثاني (مؤسسة ذات صبغة غير ادارية لها استقلالية مالية لا ترتبط ميزانيتها بميزانية الدولة) عوض عن المركز العسكري للتكوين المهني بالعمران . وقع اصلاح الخطاين في الجداول الملحقة بالحساب العام لسنة 2018 وبالتالي اصبحت **جملة الفواضل المسجلة اخر سنة 2018 والمنقولة لسنة 2019 947 ,214 284 221 د.**

صفحة 36 وصفحة 37	– التاخير في إحالة الحسابات إلى محكمة المحاسبات:	**– التاخير في إحالة الحســـاب العام ومشـــروع قانون غلق الميزانية إلى محكمة المحاسبات:** يتضمن الحساب العام عرضا شاملا ومفصلا للعمليات الحسابية المنجزة قبضا وصرفا من طرف الدولة والمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة. وتتعلق هذه العمليات المنجزة اساسا بموارد ونفقات : – الدولة (العنوان الاول والعنوان الثاني وصناديق الخزينة). – الصناديق الخاصة. – المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول والعنوان الثاني). – المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة (العنوان الاول والعنوان الثاني). اضافة لذلك يحتوي الحساب العام على معطيات تهم وضعية الدين العمومي و بقايا الاستخلاص و رصيد القباض ..... لذلك تكون اجال اعداد الحساب العام ومشروع قانون غلق الميزانية **مرتبطة** بتوصل ادارة غلق الميزانية بمختلف المعطيات الواردة عليها من العديد من المصالح التابعة لوزارة المالية بغية التثبت منها وادراجها في الحساب العام كي تقع احالته لمحكمة المحاسبات لاحقا . وسيقع العمل مستقبلا على تقليص هذه الاجال والسعي الى احترام مقتضيات القانون الاساسي للميزانية الجديد .
صفحة 6 ومن	عدم صحّة المعطيات المتعلقة بالصناديق الخاصّة.	* **الهيئة العامة للتصرف في الميزانية:** **1- بتحديد الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات بمقتضى الإتفاقيات المبرمة بما يمكّن من تقييم النتائج:** تبعا لصدور القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والذي يضع المبادئ والآليات التي يقتضيها التصرّف المبني على الأداء، تمّ إعتماد المرحلية والتدرج في إرساء المنظومة الجديدة للتصرّف في الميزانية حسب الأهداف وفي تفعيل مقتضيات الواردة بالقانون الأساسي الجديد المذكور.

الصفحة 33الى الصفحة 36		حاليا وبعد التقدّم الكبير في تركيز منظومة التصرّف حسب الأهداف بكلّ الوزارات القطاعية، تمّ إدراج كلّ صندوق خاص ضمن برنامج راجع بالنظر إلى المهمة المشرفة على الصندوق وتمّ ضبط أهداف ومؤشرات قيس أداء خاصة بالبرنامج وبذلك يساهم الصندوق الخاص في تحقيق أهداف البرنامج الذي ينتمي إليه. وتبعا لذلك سيتمّ بالتنسيق مع الإدارة العامة للتمويل بوزارة المالية والوزارات القطاعية والهياكل المتصرفة في الصناديق الخاصة النظر في تنقيح الإتفاقيات المبرمة حول هذه الصناديق وضبط أهداف ومؤشرات خاصة بكل صندوق تمكن من تقييم نتائجه. **2- وجود نقائص وأخطاء في خصوص المعطيات المتعلقة بموارد ونفقات الصناديق الخاصة:** يتضمن التقرير حول نشاط الصناديق الخاصة لسنة 2021 والذي تعدّه الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة كل المعطيات المتعلقة بموارد ونفقات هذه الصناديق. **3- تفسير الفوائض السلبية بعنوان صندوق تغطية مخاطر الصرف في نهاية سنتي 2018 و2019:** تمّ بالتقرير حول نشاط الصناديق الخاصة لسنة 2021 إدراج هذه الأرقام السلبية على أساس عجز تراكمي وجب البحث عن تمويلات لتغطيته. كما تمّ ضمن التقرير حول نشاط الصناديق الخاصة2021إدراج نفقات للصندوق بما يعادل موارده والإشارة إلى العجز ضمن تحليل الأرقام بإعتبار أن المؤسسة المتصرفة في الصندوق "الشركة التونسية لإعادة التأمين" لم تقدّم تسبيقات على مواردها الذاتية لتغطية هذا العجز وبالتالي لم يتم تسديد مستحقات البنوك والمؤسسات المالية.

		4- أهمية الفوائض المتراكمة لهذه الصناديق من سنة إلى أخرى بما يعكس ضعف الإنفاق عليها مقارنة بما تمّ تخصيصه من موارد لفائدتها بالرغم من أهمية مجال تدخّلها: بالنسبة للصناديق الخاصة المعنية ببعث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، يرجع أسباب وجود فوائض متراكمة لهذه الصناديق إلى ما يلي: - تطبيق مقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لفائدة الإستثمارات المنجزة في إطار قانون الإستثمار التي تنصّ على صرف القسط الأول من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار و60 % عند الدخول طور النشاط الفعلي، - إيقاف العمل بتدخلات صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى طبقا لمقتضيات قانون الإستثمار عدد 71 لسنة 2016 وتمّ الاقتصار سنة 2018 على إستكمال تمويل المشاريع المتحصلة على موافقة البنك قبل غرة أفريل 2017 والتي دخلت طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه 6 أشهر وتمّ الاقتصار كذلك على إستخلاص الموارد الذاتية للصندوق. وذلك إلى حين صدور الأمر الحكومي الجديد المنظم لتدخلاته عدد 57 المؤرخ في 21 جانفي 2019. وهذا ما يفسر ضعف تدخلاته مقارنة بموارده المستخلصة، بالنسبة للصناديق المعنية بتمويل آليات الضمان وتغطية المخاطر، يرجع أسباب وجود فوائض متراكمة لهذه الصناديق إلى: – طول الإجراءات القضائية لإصدار حكم قضائي بات في العجز النهائي عن التسديد وتعقد الإجراءات في صورة وجود ضمانات عينية شخصية مصرح بها، – يقتضى التعويض بالنسبة لبعض الصناديق إنجاز إختبارات عدلية وتقديم فواتير شراء ووثائق أخرى لإحتساب مبلغ التعويض المستحق. **5- تعدّد الأطراف المتدخلة وضعف التنسيق بينها:** تعتبر الوزارات القطاعية المشرفة على الصناديق الخاصة الجهة المخوّل لها متابعة وتقييم أداء الصناديق ومدى توفقها في تجسيد تدخلات الدولة في المجالات المعنية بها وذلك في إطار البرنامج الذي ينتمي إليه الصندوق. ولئن لا يوجد تقارير تقوم بها الوزارات لهذه الصناديق منشورة للعموم، إلاّ أنّ متابعة وتقييم

		أداء الصناديق يتمّ في إطار متابعة وتقييم أداء البرنامج الذي ينتمي إليه الصندوق. وسيتمّ العمل بتوصية محكمة المحاسبات بالتنسيق مع الوزارات القطاعية قصد إعداد تقييم لتدخلات الصناديق الخاصة ومدى توفقها في تجسيد تدخلات الدولة في المجالات المعنية بها. *** الادارة العامة للتمويل:** يمكن دراسة المقترح حالة بحالة بالتنسيق مع مختلف الاطراف المعنية (الوزارات والهياكل المعنية بالقطاعات ، البنك المركزي التونسي ، الصندوق التونسي للاستثمار ، البنوك وشركات الاستثمار المكلفة بادارة هذه الصناديق ....). يتعلق الأمر بخطأ شكلي يمكن تصحيحه (علما انه رقم غير مقدم من قبل الادارة العامة للتمويل) .
	وتدعو محكمة المحاسبات،	مقترح لا يثير اعتراض من جانبنا .
صفحة 34		– يمكن برمجة القيام بمهمات تفقد ميدانية لاي صندوق من الصناديق الخاصة . علما ان العديد من هذه الصناديق خضع سابقا الى مهمات رقابية (على غرار صندوق التطوير واللامركزية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى ....) من قبل الهياكل المعنية بالرقابة (محكمة المحاسبات – هيئة الرقابة العامة للمالية – الهيئة العليا للرقابة الادارية والمالية ....).
صفحة 35	بلغ الرصيد	– يمكن دراسة المقترح حالة بحالة بالتنسيق مع مختلف الاطراف المعنية (الوزارات والهياكل المعنية بالقطاعات ، البنك المركزي التونسي ، الصندوق التونسي للاستثمار ، البنوك وشركات الاستثمار المكلفة بادارة هذه الصناديق ....).
صفحة 35	تبيّن تسجيل فوائض سلبية....	
	وقصد الرّفع من نجاعة التصرّف في هذه الصناديق،	

صفحة 36 **صفحة 7**	وتبيّن أنّ هذه الفرضيات	*** الادارة العامة للموارد والتوازنات:** **1. الفرضيات المعتمدة في إعداد قانون المالية الأصلي و أسباب تحيينها خلال إعداد قانون المالية التكميلي لسنة 2019.** • **نسبة النمو الاقتصادي 3.1 %(ق م 2019) و 1.4 % (ق م ت 2019)** افترض منوال النمو الذي تم ضبطه ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2019 تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 % في حين أن النسب المسجلة لسنة 2019 كانت في حدود 1.1 %خلال الثلاثي الأول، 1.2% خلال الثلاثي الثاني مما استوجب تحيين الفرضية ضمن قانون المالية التكميلي و اعتماد نسبة 1.4% كنسبة نمو متوقعة لكامل سنة 2019. 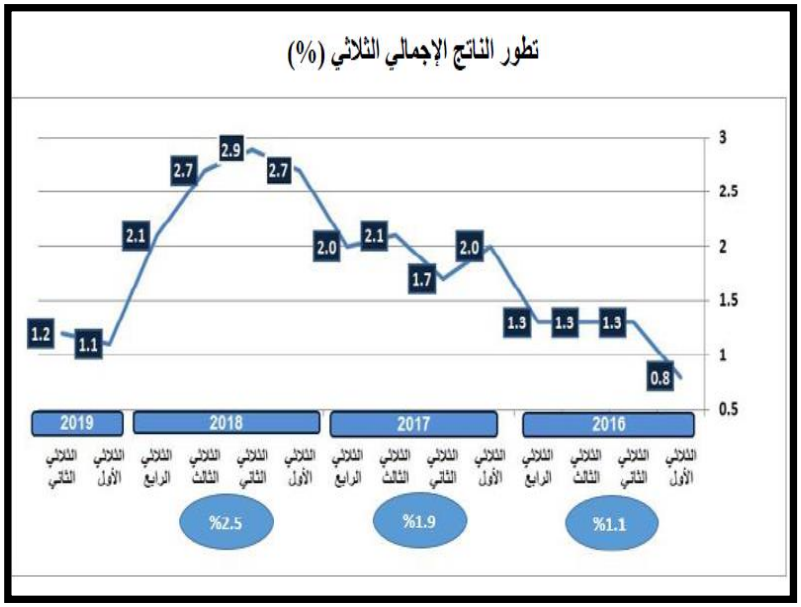 • **معدل سعر برميل النفط في حدود 75 دولار للبرميل (ق م 2019) و 65 دولار (ق م ت 2019)** تم إعداد قانون المالية الأصلي لسنة 2019 خلال شهر أكتوبر 2018 حيث شهدت أسعار النفط في السوق العالمية منحى تصاعدي بداية من الثلاثي الأخير لسنة 2017 ليبلغ المعدل إلى موفى شهر سبتمبر 2018

مستوى 72.1 دولار للبرميل و 78.9 دولار للبرميل معدل شهر سبتمبر 2018 لذلك تم اعتماد معدل 75 دولار للبرميل لقانون المالية الأصلي لسنة 2019.

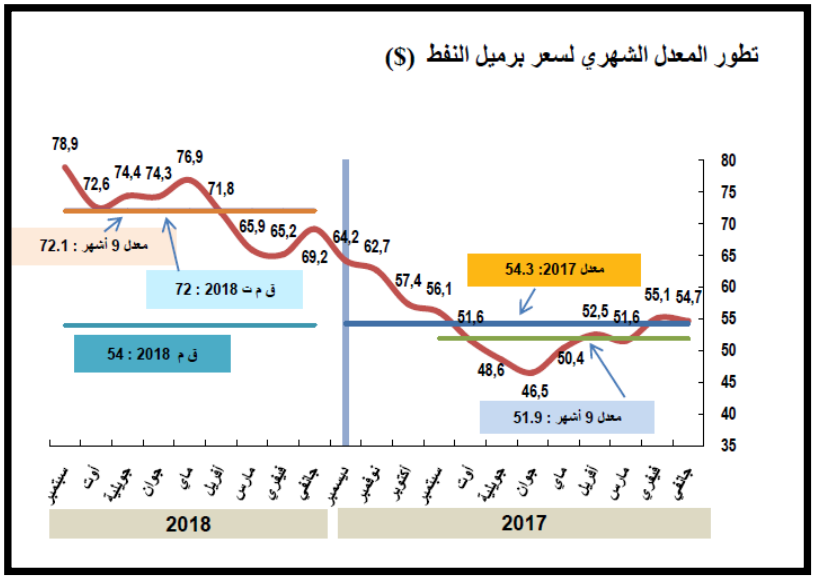

و لكن و خلال شهري نوفمبر و ديسمبر من سنة 2018 و الأشهر الأولى لسنة 2019 شهد معدل سعر برميل النفط تراجعا ملحوظا. وبلغ معدل التسع أشهر الأولى لسنة 2019 حدود 64.62 دولار للبرميل مما استوجب اعتماد فرضية 65 دولار للبرميل كفرضية إعداد قانون المالية التكميلي.

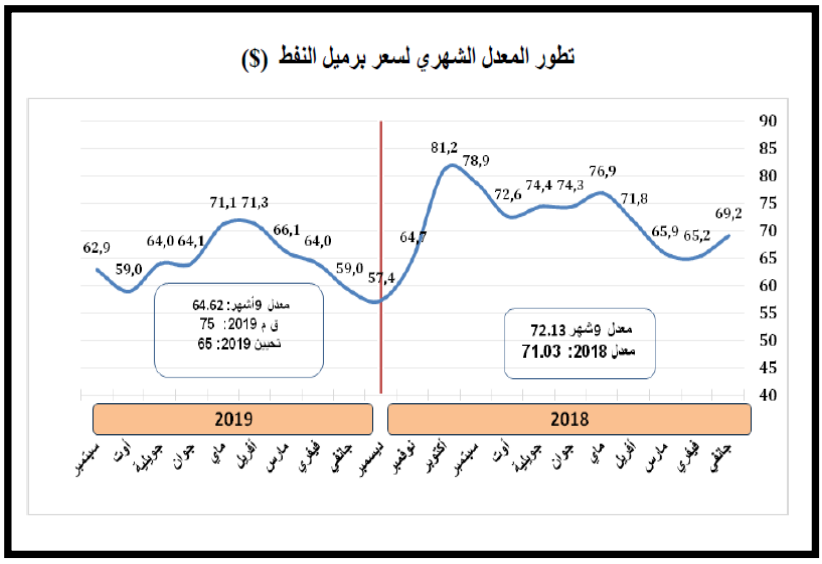

صفحة 8

وتبيّن من خلال .....

2.مقارنة الإنجازات بالتقديرات فيما يخص موارد ميزانية الدولة:

تجدر الإشارة إلى أن موارد الحسابات الخاصة في الخزينة وموارد حسابات أموال المشاركة المضمنة بغلق ميزانية الدولة تتضمن فواضل السنة الفارطة في حين أن تقديرات موارد ميزانية الدولة المضمنة بقانون المالية الأصلي أو التكميلي لا تتضمن سوى تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و موارد حسابات أموال المشاركة المستخلصة خلال السنة.

و يحوصل الجدول التالي الفوارق بين النتائج المسجلة بعد تنفيذ الميزانية لسنة 2019 و التقديرات الأولية المضبوطة بقانون المالية الأصلي وبقانون المالية التكميلي.

	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي	تنفيذ الميزانية	الفارق تنفيذ / ق م	الفارق تنفيذ / ق م ت
موارد العنوان الأول	29 029 800 000	31 279 800 000	29 148 527 510	118 727 510	2 131 272 490-
موارد العنوان الثاني	10 702 000 000	10 732 000 000	11 001 317 497	299 317 497	269 317 497
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	1 009 200 000	1 009 200 000	4 069 744 582	3 060 544 582	3 060 544 582
رصيد السنة السابقة			*1 759 653 238*	*1 759 653 238*	*1 759 653 238*
(موارد السنة)	1 009 200 000	1 009 200 000	*2 310 091 344*	*1 300 891 344*	*1 300 891 344*
موارد حسابات أموال المشاركة			439 748 601	439 748 601	439 748 601
رصيد السنة السابقة			*304 273 905*	*304 273 905*	*304 273 905*
(موارد السنة)			*135 474 696*	*135 474 696*	*135 474 696*
المجموع العام	**40 741 000 000**	**43 021 000 000**	**44 659 338 190**	**3 918 338 190**	**1 638 338 190**
مجموع موارد السنة (دون احتساب الأرصدة)	**40 741 000 000**	**43 021 000 000**	**42 595 411 047**	**1 854 411 047**	**425 588 953 -**

– للمقارنة بين نتائج تنفيذ الميزانية و التقديرات نعتمد مجموع موارد السنة (دون احتساب الأرصدة) و بالتالي تفوق جملة الموارد المستخلصة خلال سنة 2019 جملة التقديرات الأولية المضبوطة بقانون المالية بحوالي 1 854م د أي بنسبة 4.5%مرده أساسا لتراجع نسب النمو خلال الثلاثي الأول و الثاني من سنة 2019 و تراجع معدل سعر برميل النفط. و تجدر الإشارة إلى أن إعداد تقديرات الموارد خاصة منها الأداءات المباشرة تعتمد أساسا على نسبة النمو المقدرة للسنة لارتباطها بالنشاط الاقتصادي .

– للمقارنة بين نتائج تنفيذ الميزانية و التقديرات المحينة في إطار قانون المالية التكميلي نعتمد مجموع موارد السنة (دون احتساب الأرصدة)و بالتالي تسجيل تراجعا لجملة الموارد المستخلصة خلال سنة 2019 مقارنة بجملة التقديرات المضبوطة بقانون التكميلي بحوالي**426م د** أو بنسبة **1%**.

بمقتضى القانون الأساسي للميزانية تشمل موارد ميزانية الدولة موارد العنوان الأول (متكونة من المداخيل الجبائية الاعتيادية و المداخيل غير الجبائية الاعتيادية)، موارد العنوان الثاني (متكونة من المداخيل الغير اعتيادية و موارد الاقتراض) ،موارد الحساب الخاصة في الخزينة (متكونة من موارد جبائية و موارد غير جبائية) و موارد حساب أموال المشاركة (موارد غير جبائية). و عليه يتم إعداد قوانين المالية الأصلية و التكميلية و قوانين غلق الميزانية بالإعتماد على التصنيف الآنف الذكر. لكن عند إعداد التقرير حول ميزانية الدولة المصاحب لقانون المالية يتم اعادة تصنيف للموارد حسب طبيعة المورد و يناء عليه يتم إدراج الموارد الجبائية للحسابات الخاصة في الخزينة ضمن الأداءات الغير مباشرة.

	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي	تنفيذ الميزانية	الفارق تنفيذ / ق م	الفارق تنفيذ / ق م ت
الموارد الجبائية	27 080 000 000	29 082 000 000	28 900 876 486	1 820 876 486	-181 123 514
الأداءات المباشرة	10 047 000 000	12 460 000 000	12 649 536 007	2 602 536 007	189 536 007
الأداءات الغير مباشرة	17 033 000 000	16 622 000 000	16 251 340 479	-781 659 521	-370 659 521
الموارد الغير جبائية	3 639 000 000	3 927 000 000	3 387 655 241	-251 344 759	-539 344 759
موارد الاقتراض	10 022 000 000	10 012 000 000	10 306 879 320	284 879 320	294 879 320
مجموع الموارد	40741000000	43021000000	42595411047	1854411047	-425588953
مجموع الأرصدة			2 063 927 143	2 063 927 143	2 063 927 143
الحسابات الخاصة في الخزينة			1 759 653 238	1 759 653 238	1 759 653 238
حسابات أموال المشاركة			304 273 905	304 273 905	304 273 905
المجموع العام	40 741 000 000	43 021 000 000	44 659 338 190	3 918 338 190	1 638 338 190

صفحة 13	ورغم أنّ قانون المالية التكميلي	و بناءا على البيانات المقدمة بالجدول أعلاه فإن الفارق بين نتائج تنفيذ الميزانية و تقديرات قانون المالية التكميلي بالنسبة للموارد الجبائية هو في حدود181 م د.أما بالنسبة للموارد الغير جبائية فإن الفارق بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي هو في حدود 540 م د. و يرجع هذا الفارق للأسباب التالية: • الزيادة في الأجور في إطار الاتفاقيات المنبثقة عن المفاوضات العامة أو الخاصة ببعض الأسلاك و الترفيع بنقطتين في نسبة المساهمة المحمولة على المشغل ساهمت في ارتفاع مردود الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وخاصة منها المرتبات و الأجور. • تسجيل ارتفاع ملحوظ في استخلاص الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات خلال السداسي الأول من السنة. • نقص في تحقيق مداخيل تسويق المحروقات و مداخيل عبور الغاز المقدرة بـ 165 م د. • نقص في تحقيق مداخيل المصادرة بـ 90 م د. • نقص في تحقيق عائدات المساهمات و خاصة بالعلاقة مع المؤسسة الوطنية للأنشطة البترولية بـ 150 م د. **3.فائض مداخيل الصناديق الخاصة في الخزينة على النفقات:** باعتبار أن جملة النفقات المبرمجة ضمن قانون المالية لا تتجاوز نسبة 42% من جملة الموارد المقدرة لسنة 2019 فإنه وقع إقرار بند ضمن قانون المالية يتضمن مبلغ فائض مداخيل الصناديق الخاصة في الخزينة على النفقات المقدرة. و لكن اقتطاع هذا الفائض ضمن قانون غلق الميزانية لم يفعل نظرا لورود تحفظات من قبل محكمة المحاسبات خلال إعداد تقارير غلق الميزانية لسنتي 2017 و 2018 و لم يتم تحويل الفائض للعنوان الأول بل بقيت

المداخيل المستخلصة ضمن موارد صناديق الحسابات الخاصة في الخزينة و بالتالي ستحول لأرصدتها.

	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التكميلي	تنفيذ الميزانية
العنوان الأول: فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات	*1417800000*	*1402800000*	
الموارد الموظفة لصناديق الخزينة: موارد صناديق الخزينة	*1009200000*	*1009200000*	*2310091344*
المجموع	***2427000000***	***2412000000***	***2310091344***

* **الهيئة العامة للتامين :**

في خصوص المعطيات الرقمية حول نشاط صندوق تعويض الاضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية ، يجدر التوضيح انه لا تتوفر لدى الهيئة معطيات حول المداخيل المستخلصة لفائدة الصندوق خلال سنة 2019 علما وانه تمت اثارة مسالة توفير المعطيات المالية بعنوان الاقتطاعات والموارد المتوفرة في الصندوق من قبل المهنة في نطاق اللجنة الوطنية للتصرف في الجوائح الفلاحية (محضر الجلسة عدد 2 بتاريخ 23 جوان 2021).

هذا ويجدر التوضيح ان النشاط الفعلي للصندوق (اي قبول الانخراطات وصرف التعويضات) قد انطلق خلال الموسم الفلاحي 2019 -2020 على اثر توقيع اتفاقية تصرف في الغرض بين وزير المالية والصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي وذلك بتاريخ 29 اكتوبر 2019 .

1- فترة النشاط :

- احدث الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2018 .
- انطلق النشاط الفعلي للصندوق خلال الموسم الفلاحي 2019 -2020 (عمليا فتح مجال الانخراط للفلاحين)
- انطلق الصندوق في صرف التعويضات في موفى سنة 2020 .

2- المعطيات المتوفرة لدى الهيئة حول المداخيل :

تتأتى مداخيل الصندوق كالتالي :

		– اعتمادات بـ 30م د يتم تخصيصها سنويا من ميزانية الدولة . – معلوم تضامني بـ 1 % يتم توظيفه على قائمة من المنتوجات طبقا للامر الحكومي عدد 729 لسنة 2018 (الخضر والغلال ، الحبوب المجمعة من قبل ديوان الحبوب ، الزيتون ، منتجات الصيد البحري) ويستخلص كما يلي : ● بالنسبة الى الخضر والغلال عن طريق خصم من المورد كما هو الشان بالنسبة الى المعلوم على الخضر والغلال الموردة او المنتجة محليا والموظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري . ● بالنسبة للحبوب المجمعة من قبل ديوان الحبوب عن طريق خصم من المورد كما هو الشان بالنسبة الى المعلوم الاحصائي على الحبوب. ● بالنسبة الى الزيتون كما هو الشان بالنسبة الى المعلوم على الخضر والغلال عن طريق خصم من المورد من قبل مستغلي المعاصر وتجار الجملة ووسطاء اسواق الجملة للزيتون وكل متدخل في تسويق هذه المنتجات بالجملة عند اقتنائها مباشرة من المنتج يدفع على اساس تصريح شهري في نفس الاجال المعمول بها في مادة الخصم من المورد بعنوان الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات . ● بالنسبة الى منتجات الصيد البحري عن طريق خصم من المورد كما هو الشان بالنسبة الى المعلوم على منتجات الصيد البحري الموردة او المنتجة محليا الموظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري . – مساهمة المصرحين بنسبة5. 2 % من مبلغ قيمة المنتوج او نفقات الانتاج يتم تحصيلها من قبل الصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي **كتاما بصفته المتصرف في الصندوق وذتك عند دفع المصرح لمساهمته بعنوان الموسم :** ● المساهمات المباشرة للمنخرطين بعنوان الموسم 2019 – 2020 : 1.359.227 د .

الصفحة 6 ومن الصفحة 33 الى الصفحة 36	وتدعو محكمة المحاسبات،	• ايرادات التوظيف بعنوان الموسم 2019- 2020 (يخول لكتاما بموجب اتفاقية التصرف توظيف الموارد المتوفرة بصندوق التعويض على ان تتم هذه التوظيفات لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية اوالجهاز البنكي وترجع فوائد التوظيف لفائدة الخزينة العامة) : 112.203د 3- المعطيات المتوفرة حول المصاريف : - قيمة التعويضات المدفوعة :20.117.336 د . - نفقات الاختبار : 107.564د - العمولة الراجعة للشركة المتصرفة 16.376د (على اساس عدد الملفات) + تسبقة حددت بـ 133.280د : لم يتم صرفها ويقع التفكير في مراجعتها من قبل وزارة المالية نظرا للشطط في تقديرات وزارة الفلاحة والتي تم على اساسها تقديم العرض المالي . **هذا ، ولا تتوفر لدى الهيئة بقية البيانات المطلوبة باعتبار ان :** - البيانات الدورية المتعلقة بقيمة المعلوم التضامني تتوفر لدى الخزينة العامة وقد انطلق اقتطاعه قبل انطلاق نشاط صندوق التعويض وتكليف المؤسسة المتصرفة . - لم تتوصل الهيئة الى حد هذا التاريخ بتقارير التصرف المالي ومراقب الحسابات طبقا لاتفاقية التصرف المبرمة بين وزير المالية والصندوق التونسي للتامين التعاوني الفلاحي . 4- في خصوص المقترحات المتعلقة بتقييم تدخلات الصناديق الخاصة ومدى توفقها في تجسيد تدخلات الدولة في المجالات المعنية ومراجعة الاتفاقيات المبرمة حول التصرف في هذه الصناديق يجدر التوضيح ان هذه المسالة تتجاوز صلاحيات الهيئة العامة للتامين وترجع بالنظر الى كل من وزارة الفلاحة والهيئة العامة للميزانية .